

جامعة حسيبة بن بو علي بلشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود و مالية

فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر

إشراف الأستاذ:
الدكتور: بلعزوز بن علي

إعداد الطالب:
ضالع ديلة

لجنة المناقشة:

أستاذ محاضر..... جامعة الشلف..... رئيسا	د. البشير عبد الكريم
أستاذ محاضر..... جامعة الشلف..... مقرا	د. بلعزوز بن علي
أستاذ محاضر..... جامعة الشلف..... عضوا	د. كتوش عاشور
أستاذ محاضر..... جامعة البلدية..... عضوا	د. منصور الزين
أستاذ مساعد..... جامعة الشلف..... عضوا	د. هني محمد نبيل

السنة الجامعية: 2008 - 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ " **بلعزوز بن علي** " على توجيهاته القيمة ونصائحه الخالصة و متابعة المستمرة لإتمام هذا البحث. كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة سلفاً.

كما أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني وأخص بالشكر الأستاذ الفاضل " **هنى محمد نبيل** " الذي تفضل بالإشراف على مذكرة الليسانس والذي كانت نصائحه وتشجيعاته محفزا للمواصلة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل خاصة الأستاذة و الصديقة " **هدى عبو** " التي كان لها الفضل الكبير في إنجاز هذه المذكرة في جميع أطوارها، وإلى الأستاذ **عبو عمر**، الأستاذ **بن نافلة قدور** وإلى أخي **عبد الرزاق** إلى عمال مكتبة **سندس** سابقاً.

فلكل هؤلاء وأولئك الذين لا يتسع المقام هنا لذكرهم جميعاً أوجه شكري ومحبتتي، جزاهم الله عني خير الجزاء، ووفقنا جميعاً.

الطالبة: خالعة دليلة

إهداء

إلى أمي و أبي

إلى أخي نصر الدين وزوجته سعاد

إلى جميع أخواتي: حياة، فطيمة، أمال، حكيمه

إلى أخي الصغير جلال

إلى كل الأصدقاء خاصة

أختي أمينة سماوية، نعيمة، سميرة، ربيعة

إلى كل من قدم يد المساعدة

أهدي هذا العمل.

الطالبة: خالغ دليلة

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	التشكرات
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول، الأشكال والمنحططات
أ- ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول: تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها
2	تمهيد
3	المبحث الأول: النفط، مفهومه مميزات و أهمية
3	المطلب الأول: النفط مفاهيم عامة
3	أولاً- تعريف النفط
3	ثانياً- أصل النفط
3	ثالثاً- أنواع النفط
4	رابعاً- تاريخ النفط
5	المطلب الثاني: مميزات السلعة البترولية
5	أولاً - الطبيعة الاستنفاذية للنفط
5	ثانياً- الميزة التكنولوجية الفنية
6	ثالثاً- ميزة مرونة الحركة البترولية
6	رابعاً- ميزة الاستعمال الواسع و غير المحدود
7	المطلب الثالث: أهمية البترول
7	أولاً- أهمية البترول كمصدر للطاقة و مادة أولية أساسية
8	ثانياً- أهمية البترول كمورد مالي
10	ثالثاً- أهمية البترول في الصناعة، الزراعة و التجارة
11	رابعاً- أهمية البترول على الصعيد السياسي
12	المطلب الرابع: السوق العالمي للنفط
12	أولاً- إنتاج النفط في العالم
14	ثانياً- الطلب العالمي على النفط
15	ثالثاً- احتياطات النفط الخام العالمية
18	المبحث الثاني: تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية
18	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط حتى عام 1970
18	أولاً- مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة (1920-1939)

19	ثانيا- مرحلة نقطتي الأساس بخليج المكسيك و الخليج العربي(1939-1945)
20	ثالثا- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة(1946-1950)
20	رابعا- تطور الأسعار فترة الخمسينات و الستينات
21	المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال الفترة(1970-1985)
22	أولا- الأزمة النفطية الأولى(1973-1974)
24	ثانيا- الأزمة النفطية الثانية(1979-1980)
25	المطلب الثالث: التطورات النفطية خلال الفترة (1986-1999)
25	أولا- أزمة النفط 1986
29	ثانيا- تطور أسعار النفط بعد أزمة 1986 وحتى 1999
31	المطلب الرابع: تطورات أسعار النفط منذ سنة 2000
31	أولا- أسباب الطفرة النفطية الأخيرة 2000-2008
34	ثانيا- نتائج الطفرة النفطية الأخيرة 2000-2008
36	المبحث الثالث: دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره
36	المطلب الأول: إنشاء OPEC و أهدافها
36	أولا- دور الدول المنتجة للبتروك في تحديد الأسعار قبل إنشاء الأوبك
37	ثانيا- نشأة OPEC
38	ثالثا- أهداف OPEC
39	المطلب الثاني: تقييم دور الأوبك في تحديد أسعار النفط
40	المطلب الثالث: محددات أسعار البترول
40	أولا- الطلب العالمي على النفط الخام
42	ثانيا- العرض العالمي للنفط
44	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : السياسة المالية ودورها في النشاط الإقتصادي
46	تمهيد
47	المبحث الأول: السياسات الإقتصادية و دور الدولة في النشاط الإقتصادي
47	المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الإقتصادي
47	أولا- المفكرون التجاريون
48	ثانيا- المفكرون الطبيعيون
48	ثالثا- المفكرون التقليديون و الدولة الحارسة
49	رابعا- النظرية الكثرية و الدولة المتدخلة
49	خامسا- الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة

50	سادسا- دور الدولة في ظل العولمة
52	المطلب الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها
52	أولاً- تعريف السياسة الاقتصادية
52	ثانياً- أنواع السياسات الاقتصادية
53	المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية و وسائل تحقيقها
53	أولاً- أهداف السياسة الاقتصادية
61	ثانياً- وسائل السياسة الاقتصادية
62	المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية و تطورها
62	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
63	المطلب الثاني: تطور أسس السياسة المالية
63	أولاً- أسس السياسة المالية في الفكر التجاري
64	ثانياً- أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي
64	ثالثاً- أسس السياسة المالية في الفلئو التقليدي
65	رابعاً- أسس السياسة المالية في الفلئو اللئبئزي
68	المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية و أدوات تحقيقها و آلية عملها
68	المطلب الأول: أهداف السياسة المالية
68	أولاً- تحقيق التنمية الاقتصادية
69	ثانياً- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
69	ثالثاً - تخصيص الموارد الاقتصادية
70	رابعاً - إعادة توزيع الدخل القومي
70	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
71	أولاً- النفقات العامة
75	ثانياً- الإيرادات العامة
81	ثالثاً - الموازنة العامة
83	المطلب الثالث:آلية عمل السياسة المالية
83	أولاً- الفجوة الانكماشية
84	ثانياً- الفجوة التضخمية
86	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط
88	تمهيد:
89	المبحث الأول: السياسة المالية في الدول النفطية
89	المطلب الأول: السياسة المالية وإخفاق التنمية في الدول النفطية

89	أولاً- أهمية السياسة المالية في الدول النفطية
90	ثانياً- لجنة الموارد و الداء (المرض) الهولندي
94	ثالثاً- أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
97	المطلب الثاني: نضوب النفط وإنفاق عوائده
100	المطلب الثالث: تقلب عائدات النفط وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
100	أولاً- حالة الزيادة في إيرادات النفط
102	ثانياً- حالة انخفاض الإيرادات النفطية
104	المبحث الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية
104	المطلب الأول: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل
104	أولاً- ثروة الدولة و الدخل الدائم
106	ثانياً- علاوات السيادة
107	ثالثاً- الإدخار الاحتياطي
107	رابعاً- الإستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد
108	خامساً- الإندثار
108	سادساً- الإنفاق الرأسمالي
109	سابعاً- الإستهلاك الدائم
109	المطلب الثاني: مبادئ تنفيذ السياسة المالية على المدى القصير
109	أولاً- مبدأ القدرة الاستيعابية
109	ثانياً- انخفاض نسبة الدين العمومي
110	ثالثاً- مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج للإنفاق
110	رابعاً- إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط
110	خامساً- ارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات
110	سادساً- كفاءة الإستهلاك الأمثل والأنسب للموارد المتاحة و الرشد في استخدامها
111	سابعاً- الضغط الضريبي
112	المبحث الثالث: الآليات المالية المدعومة للسياسة المالية في الدول النفطية
112	المطلب الأول: مفهوم الصناديق السيادية
112	أولاً - تعريف الصناديق السيادية ونشأتها
113	ثانياً- أنواع الصناديق السيادية
114	ثالثاً- المستثمرون الرئيسيون
115	رابعاً- أهمية الصناديق السيادية
116	المطلب الثاني: صناديق النفط

116	أولا- دور صناديق النفط
117	ثانيا- نتائج بعض الدراسات حول دور صناديق النفط في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في وجه القلبات في الأسعار العالمية للنفط
120	ثالثا- بعض التجارب الناجحة في إدارة الأموال العامة
123	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط
125	تمهيد:
126	المبحث الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
126	المطلب الأول: مراحل البترول الجزائري.
128	المطلب الثاني: مكانة قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري
128	أولا- مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام
129	ثانيا- النفط والتجارة الخارجية الجزائرية
130	ثالثا- النفط والتشغيل
130	رابعا- النفط والتراكم
130	خامسا- النفط و الميزانية العامة للدولة
130	المطلب الثالث: النفط و أزمة 1986
134	المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007.
134	المطلب الأول: الإيرادات العامة
134	أولا- الإصلاح الضريبي
136	ثانيا- تطور الإيرادات العامة
140	المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمدى حساسية الإيرادات العامة بالنسبة لسعر البترول
147	المطلب الثالث: النفقات العامة
147	أولا- تطور الإنفاق العام
149	ثانيا- تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
150	المطلب الرابع: دراسة إحصائية لمدى حساسية النفقات العامة بالنسبة لسعر البترول
154	المطلب الخامس: الميزانية العامة و دور صندوق ضبط الموارد في ضبطها و تعديلها.
154	أولا- الميزانية العامة
156	ثانيا- إنشاء صندوق ضبط الموارد
158	ثالثا- صندوق ضبط الموارد و ضبط السياسة المالية في الجزائر
163	المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر
163	المطلب الأول : التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري

163	أولا- تطور المديونية الخارجية
165	ثانيا- تطور رصيد ميزان المدفوعات
169	ثالثا- احتياطات الصرف
171	المطلب الثاني : التوازنات الداخلية للإقتصاد الجزائري
171	أولا- التضخم
172	ثانيا- البطالة
173	ثالثا- تطور معدل النمو الاقتصادي
177	خلاصة الفصل
179	الخاتمة العامة
187	قائمة المراجع

قائمة الجداول،
الأشكال
والمخططات

قائمة الجداول، الأشكال والمنحطات.

رقم الصفحة	عناوين الجداول، الأشكال والمنحطات	الرقم
الجداول		
4	درجة كثافة API لسلة خامات الأوبك	(1-1)
9	عائدات صادرات النفط في بعض الدول العربية خلال الفترة (1998 - 2007)	(2-1)
10	نسبة الضريبة من أسعار الجازولين في بعض الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة الرئيسية	(3-1)
12	أهم الدول المنتجة للنفط (2002-2007).	(4-1)
13	إنتاج النفط الخام عربيا(2002-2007).	(5-1)
14	توقعات نمو القدرة الإنتاجية للنفط خلال الفترة 2001-2025	(6-1)
15	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2001 - 2007	(7-1)
16	احتياطي البترول في العالم 2002/2006	(8-1)
17	تطور استيراد أوروبا الغربية من البترول(1947/1950)	(9-1)
20	تطور أسعار البترول الخام خلال 1949/	(10-1)
22	تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1970-1986)	(11-1)
31	تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1986/1999)	(12-1)
33	تطور أسعار النفط الخام (1999/2007)	(13-1)
51	أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة	(1-2)
54	الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية	(2-2)
95	تطور السعر الاسمي، والسعر الحقيقي، وعائدات صادرات أوبك النفطية 1970- 2007	(1-3)
99	هيكل الإيرادات و النفقات العامة في الدول العربية سنة 2007.	(2-3)
101	التضخم حسب مجموعات الدول لسنة 2006	(3-3)
114	الصناديق السيادية العربية في نهاية 2007	(4-3)
127	تطور إنتاج المحروقات و مساهمته في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة (1971- 1990)	(1-4)
128	إنتاج النفط الخام في الجزائر(2000-2007)	(2-4)
128	بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات(2000-2006)	(3-4)
129	تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995/2007	(4-4)
131	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1984- 1990	(5-4)
137	يوضح تطور إيرادات الموازنة خلال الفترة 1990 - 2007	(6-4)

قائمة الجداول، الأشكال والمنظطات

139	تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(7-4)
140	يوضح تطور إيرادات الموازنة بالدولار خلال الفترة 1990-2007	(8-4)
141	نتائج تقدير معادلة المخدر إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط.	(9-4)
141	نتائج تقدير معادلة المخدر إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط	(10-4)
141	نتائج تقدير معادلة المخدر إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط	(11-4)
142	نتائج تقدير معادلة المخدر الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام	(12-4)
142	نتائج تقدير معادلة المخدر (PIB) على متوسط سعر برميل النفط	(13-4)
143	نتائج تقدير معادلة المخدر إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط	(14-4)
145	نتائج تقدير معادلة المخدر الإيرادات البترولية على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط	(15-4)
148	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2007 الوحدة مليون دج	(16-4)
149	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2007	(17-4)
151	تطور نفقات الموازنة العامة بالدولار خلال الفترة 1990-2007	(18-4)
151	نتائج تقدير معادلة المخدر مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط	(19-4)
152	نتائج تقدير معادلة المخدر نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط	(20-4)
152	نتائج تقدير معادلة المخدر نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط	(21-4)
152	نتائج تقدير معادلة المخدر نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء	(22-4)
155	تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2007	(23-4)
157	وضعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2007	(24-4)
158	نتائج تقدير معادلة المخدر مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.	(25-4)
160	نتائج تقدير معادلة المخدر النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد	(26-4)
161	معادلة المخدر رصيد الموازنة على متوسط سعر برميل النفط	(27-4)
165	تطور رصيد وخدمة الدين الخارجي (1990-2007)	(28-4)
166	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2007	(29-4)
170	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)	(30-4)
171	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007	(31-4)
172	تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة 1990-2007	(32-4)
173	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997	(33-4)

قائمة الجداول، الأشكال والمنظومات

174	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)	(34-4)
الأشكال		
7	ححص مختلف مصادر الطاقة من الطاقة الإجمالية لسنتي 1973 و2005	(1-1)
17	احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2007	(2-1)
34	نمو الاقتصاد العالمي والنمو في الطلب على النفط (2002-2006)	(3-1)
54	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	(1-2)
65	دور الإنفاق العام في تحديد التوازن	(2-2)
84	حالة انخفاض الطلب الكلي	(3-2)
85	حالة انخفاض الطلب الكلي	(4-2)
100	هيكل الإيرادات و النفقات العامة في الدول العربية، 2007	(1-3)
المخططات		
58	إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية	(1-2)
60	إجراءات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	(2-2)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر و الأهداف.

وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على مصدر رئيسي للإيرادات (النفط) مرتبط بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواقعي السياسات المالية نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي بل للتطورات الإقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواقعي السياسات الإقتصادية التحكم فيها.

وما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سنة 1973 حتى سرق 2008 نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة، انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الإستقرار، فترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الإقتصاديات النفطية وعلى التنمية بكل أبعادها . وأصبحت الدول المصدرة للنفط تترقب يوميا أسواق الطاقة العالمي وهذا لحساسية اقتصادها لكل تغيير يطرأ على سعر البترول، الذي على أساسه يقوم مؤطري السياسة الإقتصادية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع النفط في هيكل اقتصادها.

ومن الأمثلة على الإقتصاديات النفطية، الإقتصاد الجزائري الذي يعد قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لإيراداته العامة ، وقد بينت أحداث الماضي أن ارتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفى الإنهيار بسبب أزمة النفط وانهايل الصادات سنة 1986 حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار، ونتيجة لذلك عان الإقتصاد الجزائري وعانت الميزانية العامة من عجز مستمر نتيجة قصور الإيرادات عن مستوى

النفقات وتراكمت الديون الخارجية حيث تم تمويل العجز بالقروض الخارجية، هذا ولد ضغوطا على السياسة المالية وحد من مرونتها في الإستجابة للأوضاع الإقتصادية المحلية.

و في ضوء ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000، حققت الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر إيرادات مالية كبيرة ، وبما أن زيادة الإنفاق تكون تبعا لزيادة الدخل فإن ارتفاع الدخل النفطي يدفع إلى زيادة الإنفاق، هذه الزيادة في الإنفاق يصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة إلى الإقتراض، حيث أن لارتفاع أسعار النفط مشاكل لا تقل صعوبة عن انخفاضه، وهنا تظهر أهمية موضوع فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في بلد مثل الجزائر أين يعتمد على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي ومن ثم الإعتماد على إيرادات النفط الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية.

1- أهمية البحث:

- لعب النفط دورا كبيرا في تطور ورفاهية الدول الصناعية المستهلكة له والبلدان النامية المصدرة له، حيث كان عصبيا حيويا للدول المنتجة له وأيضا للدول المستهلكة له ومحركا أساسيا لاقتصادياتها، كما أصبح عنصر خلاف وصراع بين الدول الكبرى للسيطرة على منابع النفط ومن ثم التحكم بأسعاره، وهنا تظهر أهمية دراسة موضوع تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها و أثر ذلك على الإقتصاديات النفطية لأن مثل هذه الدراسات قليلة جدا، على الرغم من الحاجة الملحة والمتنامية لها.

- إن الدول النفطية ومن بينها الجزائر تواجهها تحديات تنبع من كون مداخيل النفط مداخيل قابلة للضبوب وتخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار الأسعار في السوق الدولية، هذا الأمر يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي ومن هنا يكون من الضروري دراسة فعالية السياسة المالية لمواجهة هذه التقلبات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- إن تخفيض الإنفاق الحكومي في مواجهة صدمات خارجية سلبية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، لم يعني تخفيض النفقات الإجتماعية و الأجور و الإنفاق الرأسمالي أو زيادة الاقتطاعات الضريبية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم تشجيع الإستثمار الخاص و الخارجي وتخفيض النمو الإقتصادي ، هذا كله يمكن تجنبه بسياسة مالية فعالة في مواجهة التقلبات في أسعار النفط .

- كما تكمن أهمية البحث في أهمية السياسة المالية في الإقتصاديات النفطية حيث أن البلدان المصدرة للنفط لجأت للسياسة المالية كأداة رئيسية للتكيف مع تقلبات أسعار النفط وذلك أن حكومات تلك البلدان هي التي تتسلم عائدات النفط وتنفقها على حد سواء. ومنه فان أهمية البحث تكمن في تناول قضية أساسية و هي تقلبات أسعار النفط و السياسة المالية.

2- أهداف البحث:

يهدف البحث أساسا إلى محاولة اقتراح طرق و آليات لتفعيل السياسة المالية من أجل مواجهة التقلبات في أسعار النفط، كما أن هناك أهدافا فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- محاولة الوقوف على أهمية النفط و دراسة وتحليل تطورات أسعاره وتحديد العوامل المؤثرة فيها .

- محاولة التعرف على أهداف السياسة المالية و أدواتها المستعملة لتحقيقها.

- محاولة الكشف عن تحديات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط وأهم الإجراءات

المنتهجة من طرف هذه الدول.

- الوقوف على السياسة المالية في الجزائر وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد الكلي، ومنها تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، وتثبيت ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم، والتحكم بالديون العامة، وإبقاء الضرائب عند مستويات محمولة، ورفع النمو الإقتصادي وهذا في ظل تقلبات أسعار النفط.

3- التساؤلات:

انطلاقا من هدف البحث يمكن صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:

- ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، وما هي

الإجراءات و الأساليب الواجب انتهاجها لتحقيق مزيد من الكفاءة و الفاعلية في

استخدام عائدات النفط بما يخدم الإستقرار الإقتصادي.

ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية النفط في الإقتصاد العالمي و ما هي أسباب و آثار تقلبات أسعاره على

الاقتصاديات النفطية؟

- ما هي السياسة المالية وما أهدافها وما هي مبادئها في الدول النفطية؟

- ما هي إجراءات السياسة المالية في الدول النفطية لمواجهة تقلبات أسعار النفط؟
- إلى أي مدى يعتمد على السياسة المالية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى الارتباط بين السياسة المالية في الجزائر وأسعار النفط العالمية؟

4- الفرضيات:

- سبب تقلبات أسعار النفط هو الاختلال بين العرض و الطلب.
- إن السياسة المالية هي أهم أداة تسمح للدول المصدرة للنفط بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تعتمد الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل كبير على السياسة المالية.
- هناك ارتباط شديد بين السياسة المالية في الجزائر (إيرادا و إنفاقا) وأسعار النفط العالمية.
- تقوم الجزائر بالعديد من الإجراءات للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب خطر انخفاضها.

5- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتمثل حدود الموضوع في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على موارد النفط في ظل تقلبات أسعار النفط.
- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.
- الحدود الزمنية: فترة الدراسة - 1990 إلى 2007- حيث تعد سنة 1990 الانطلاقة الفعلية للإصلاحات المالية في الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986، كما تشمل هذه الفترة فترة التطور الشديد لأسعار النفط في اتجاه الصعود مما يمكننا من دراسة السياسة المالية المنتهجة خلال هذه الفترة.

6- منهجية البحث:

- حتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث و الإمام بكل جوانبه سنعتمد على المنهج الإستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية دراسة تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها.
- وتوضيح مفهوم و خصائص و أهداف السياسة المالية، كما سنعتمد على المنهج الإستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية أثناء استقراءنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بدراسة حالة الجزائر.

7- بعض الدراسات السابقة:

- هناك عدة بحوث ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا.
- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني** ، و هي عبارة عن رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر، سنة 2004، لم يكن موضوع الباحث عن النفط وإنما عن مصدر بديل له وهو الغاز الطبيعي الذي لا يقل أهمية عن النفط، وكان هدف الباحث توضيح مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر مع التعرف على مكونات هذا القطاع و مدى فعاليته و انسجامه و باقي القطاعات الأخرى وهذا نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الغاز الطبيعي في خدمة التنمية و التكامل الإقتصادي مما يستدعي نفيته كمصدر آخر بجانب البترول بشكل يمكنه المساهمة بفعالية في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في السوق المحلية بالإضافة إلى المحافظة على وضع البلاد كدولة مصدرة للبترول و كذلك الغاز الطبيعي.
- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، 2005، وقد عالج الباحث موضوعه بطرحه للإشكالية الأساسية التالية : هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة، من حيث تخصيص الموارد بين الإستهلاك والتراكم، تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحقيق التوازن الإقتصادي العام. وقد توصلت الدراسة إلى أن إنفاق عام أكثر رشدا وإقتطاعا عاما أكثر جدوى، وتجارة خارجية أكبر ربحا، وموازنة أكثر شفافية يمكن أن تحقق مجتمعة التوازن الإقتصادي، وقد أشار الباحث إلى أن التوازنات الإقتصادية في الجزائر حساسة جدا لتقلبات أسعار النفط لكن لم يذكر الإصلاحات التي تقوم بهل الدولة على السياسة المالية لتجنب ذلك.
- مدشن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**. رسالة ماجستير، 2005، كان هدف الدراسة هو معرفة آثار البترول على الإقتصاد العربي خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال العراق . وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم دور البترول في المسار الإقتصادي للدول العربية من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ التصحيح السعري لسنة 1973 والى غاية سنة 2003. وقد سلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربي في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد ، وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للبترول بعد العدوان الأمريكي على العراق. وتطرقت الباحثة للدراسة بطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الإقتصاد

العربي؟ أو بمعنى آخر إلى أي مدى تأثر الإقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية التي شهدتها الإقتصاد العالمي؟. لكن الباحثة لم تتطرق للسياسات و الإجراءات التي تقوم بها الدول العربية، أو التي يجب أن تقوم بها لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار البترول.

-Engel.E, and R.Valdès, « **Optimal fiscal strategy for oil exporting countries** » IMF working paper 001/118. (Washington: IMF), 2000.

وقد جاء في هذه الدراسة للباحثين مجموعة من المبادئ العامة لصياغة وتقييم السياسة المالية في البلدان المصدرة للمحروقات وكان ذلك عبارة عن طرح نظري حيث أن الباحثين لم يتطرقا إلى مدى تطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع.

- Teresa Ter-Minassian, «**The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom**», the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.

و قد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى اتجاهات السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل الطفرة النفطية الأخيرة (2000-2007) ودور المؤسسات المالية الخاصة (صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية و التشريع و تأثير أسعار النفط في الميزانية العامة، ليختم ببعض الدروس العامة في إدارة أموال النفط، و قد أكدت أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما أكد انخفاض فعالية استخدام الإيرادات النفطية رغم قيام العديد من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، والتي كان الهدف منها تعزيز الإدارة المالية و المساعدة في تحقيق أهداف السياسة المالية على نطاق أوسع .

8- أقسام الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث إلى أربعة فصول تتقدمها مقدمة عامة وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

يهتم الفصل الأول بدراسة تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النفط، مفهومه مميزاته و أهميته.

المبحث الثاني: تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره.

وينتقل الفصل الثاني إلى الجانب النظري للسياسة المالية و دورها في النشاط الإقتصادي يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أيضا:

المبحث الأول: السياسات الإقتصادية ودور الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وتطورها.

المبحث الثالث: مضمون السياسة المالية (الأهداف، الأدوات و آلية عملها).

أما الفصل الثالث فيتناول تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط ويتضمن ثلاثة مباحث أيضا:

المبحث الأول: السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثاني: مبادئ صياغة السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثالث: الآليات المالية المدعومة للسياسة المالية في الدول النفطية.

أما الفصل الرابع و هو الفصل التطبيقي فقد عالج السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007.

المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر.

الفصل الأول: تطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها

تمهيد:

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دور حيوي في العالم المعاصر ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة بسبب تعدد إستعمالاته سواء في الصناعة، الزراعة أو في الدفاع الوطني فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، فالسلعة البترولية سواء خاما أو منتجات بترولية تتميز عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات و خصائص معينة أكسبتها أهمية كبيرة من حيث تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة لها. وقد أدت مميزات السلعة البترولية و أهميتها الإقتصادية والطاقوية و السياسية إلى أن تكون أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مميزات النفط و أهميته لنستطيع فهم تطورات أسعاره و العوامل المحددة لها، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النفط، مفهومه مميزات و أهمية

المبحث الثاني: تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره.

المبحث الأول: النفط، مفهومه ومميزاته وأهميته

إن الإمام بموضوع أسعار النفط و العوامل المحددة لها يتطلب منا إبراز مميزات وأهمية النفط الاقتصادية.

المطلب الأول: النفط مفاهيم عامة

أولاً- تعريف النفط: النفط¹ أو البترول (petroleum) كلمة من أصل يوناني وهي مشتقة من كلمتين، كلمة **petra** وتعني الصخر و كلمة **oleum** وتعني الزيت وبذلك يكون معناها زيت الصخر²، ويسمى أيضاً "الزيت الخام"، وهو سائل دهني قابل للإشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعاً لكثافته النوعية³، والبترول في صورته الخام غير مفيد، وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات، والتي يطلق عليها " تكرير البترول "، وينتج عنها مجموعة من المشتقات المفيدة "Petroleum Products".

ثانياً- أصل النفط: يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة و ينقسمون إلى فريقين الأول يرى أن البترول مواد هيدروكاربونية تكونت من بقايا رواسب مواد عضوية لحيوانات بحرية كانت تعيش وسط مياه بحار دافئة كحيوانات الجمبري والقشريات الصدفيات و المحاريات وقد تقطرت بمرور الزمن تحت ضغط ملايين الأطنان وفي ظروف حرارية نتج الزيت الحالي، أما الفريق الثاني فيرى أن النفط تكون نتيجة تفاعل احد مكونات القشرة الأرضية وهو كبريد الحديد مع الرطوبة في باطن الأرض، لكن الفريق الثاني لم يلق تأييد المختصين في هذا المجال بعكس نظرية الفريق الأول التي لقيت قبولا و استحسانا في الصناعة النفطية.⁴

ثالثاً- أنواع النفط: لا ينتمي البترول الخام إلى نوع واحد متجانس في خواصه الطبيعية الكيماوية و الفيزيائية بل هناك أنواع تتباين تبعاً لنسب احتوائها على الكبريت و المواد الشمعية و الأملاح و المياه و المواد الخفيفة و الثقيلة فهو يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لآخر.

ويصنف البترول الخام إلى ثلاثة أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة به:

- البترول البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدراً من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.
- البترول الإسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين و نسبة عالية من المواد الإسفلتية.
- البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين و المواد الإسفلتية.

¹ كلمة النفط من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" والتي تعني قابليته للسريان.

² محمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص141.

³ محمد أزهو السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، 1981، ص11.

⁴ محمد أزهو السماك، نفس المرجع السابق، ص15.

و تختلف أنواع البترول من حيث كثافتها النوعية التي تتراوح بين 0.80 و 0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمال الواسع كوقود للسيارات و الطائرات، وتقاس درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي (API)¹ كما يلي:²

$$\text{درجة (API)} = \frac{131.5}{131.5 - \text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ \text{ف}}$$

و يصنف النفط حسب درجة الكثافة API إلى: نفط خفيف عندما تكون درجة API أكبر من 35 درجة، نفط متوسط الكثافة درجة API أقل من 35 وأكبر من 26 درجة، نفط ثقيل درجة API أقل من 26 وأكبر من عشر درجات و نفط ثقيل جدا درجة API أقل من عشر درجات. و الجدول الموالي يبين درجة كثافة API لسلة خامات الأوبك (OPEC)³ :

الجدول رقم(1-1): درجة كثافة API لسلة خامات الأوبك.

البلد	الجزائر	نيجريا	السعودية	اندونيسيا	الإمارات	فنزويلا	المكسيك
الخام	صحراء بلاد	بوني لايت	العربي الخفيف	ميناس	فاتح دبي	تيجوانا	أيسموز
درجة الكثافة API	44	37	34	34	32	31	34

المصدر: موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، منشورة على الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm> , Consulté le 10-06-2008

رابعا- تاريخ النفط: لقد عرف البترول قديما في الصين عام 347 ق م و في مدينة باكو عاصمة

أذربيجان 1264م وبولندا القرن 15 وفي فرنسا 1735م، لكن حفر بئر بالطرق الحديثة لم يكن حتى عام 1884م في باكو، وأول عملية تقطير للبترول كانت في عام 1849 م، وتم حفر أول بئر في أوروبا عام 1854م في بولندا على عمق متوسط مقداره 40 مترا، وأول بئر يحفر في الولايات المتحدة الأمريكية كان عام 1859م على عمق 21 مترا في بنسلفانيا⁴، في هذه الفترة كانت صناعة استخراج البترول قد انتشرت في بقاع كثيرة وتوالت الاكتشافات البترولية مع مرور السنين حيث كانت أوائل الآبار على عمق قريب من سطح الأرض والتي كان إنتاجها غزيرا والاستهلاك قليلا نسبيا، وبحلول عام 1910 م تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، فنزويلا، المكسيك، وتم تطويره واستخدامه

¹ (API) : American Petroluem Institute

² محمد فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص142.

³ OPEC: Organization of Petroleum Exporting Countries.

⁴ محمد أزهري السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سابق ذكره ص 23.

صناعياً، لكن برغم ذلك ظل الفحم أشهر مصدر للطاقة في العالم حتى عام 1955 بفضل الكثير من المخترعات التي قامت و صممت على لاستخدامه ثم بدأ النفط يُؤخذ مكانته بعد ذلك ليحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة.

المطلب الثاني: مميزات السلعة البترولية

للسلعة البترولية عدة مميزات و خصائص بعض منها ناجم ومرتبط بطبيعة السلعة البترولية ذاتها والبعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها، فهي تمتلك مميزات ذاتية تكمن في طبيعة خواص السلعة البترولية الطبيعية والفنية والتكنولوجية والاقتصادية والبعض الآخر مميزات مكتسبة تتفاعل معا في اكتمال خصائص ومميزات السلعة البترولية بصورة لا تضاهيها أية سلعة أخرى وخاصة تلك السلع البديلة والمنافسة للبترول.

أولاً - الطبيعة الإستفادية للنفط¹: إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكانته²، ويحتاج الكشف عن مكانن جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج اليوم يتطلب - إذا ما أريد الحفاظ على احتياطي مستمر - صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطرة الرأسمالية الكبيرة التي تميز صناعة النفط عموماً كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد، وترداد تلك المخاطرة مع مرور الأيام فكلما زاد استنفاد النفط من باطن الأرض قلت إمكانية العثور على نفط جديد.

ثانياً- الميزة التكنولوجية الفنية: وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب و معدات استغلال الثروة البترولية سواء في جانب عرض السلعة البترولية أو في جانب الطلب عليها.

فرغم قدم معرفة الإنسان بالثروة البترولية إلا أنه لم يتم استغلالها حتى فترة العصر الحديث، وهي فترة بلوغ مرحلة حضارية متطورة ومتقدمة في الخبرة والمعرفة والعلوم المختلفة النظرية والتطبيقية والإنسانية والتي وفرت معدات وأدوات وأساليب عمل متطورة مكنت الإنسان من استغلال اقتصادي واسع لهذه الثروة الحيوية، وهي بدورها ثروة طبيعية تطلبت مستوى فني و تكنولوجي متقدم لمعدات وأساليب استغلالها، فكل تقدم وتطور فني وتكنولوجي في وسائل ومعدات استغلال البترول سواء كان في مجال

¹ سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 2007، ص 138.

² الموارد الناضبة هي تلك الموارد التي يستحيل تشكيل و تكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين، و من أمثلتها الفحم و البترول و الغاز الطبيعي و الثروات المعدنية المختلفة و خزانات المياه الجوفية غير المتجددة و الآثار و المناظر الطبيعية الخالصة النادرة.

عرضه أو الطلب عليه يعزز ويدعم مركز وأهمية السلعة البترولية، لهذا نجد المؤسسات والشركات البترولية عامة والكبرى منها خاصة تخصص جزء من ميزانيتها للإنفاق على تقدم وتطوير البحوث الفنية والتكنولوجية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية.

ثالثا- ميزة مرونة الحركة البترولية: تتميز السلعة البترولية عن غيرها من السلع الأخرى بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية بقعة ومنطقة في العالم .

إن مرونة حركة السلعة البترولية تنعكس في الجوانب الرئيسية التالية:¹

- قابلية وإمكانية نقل السلعة البترولية بكل وسائل النقل المعروفة والمتاحة للإنسان البرية والبحرية بأنواعها أو حتى عن طريق الجو بوسائل النقل الجوية.

- سهولة وسرعة نقل البترول وبصورة اقتصادية ومما يساعد على ذلك أن:

- السلعة البترولية مادة سائلة .

- عمليات التحميل والتفريغ للسلعة البترولية تتم بصورة ميكانيكية وأوتوماتيكية سريعة في وقتها وكبيرة أو عالية في إنتاجيتها ومنخفضة في تكاليفها.

- تخزين السلعة البترولية يتم ولفترات حتى ثلاثة أشهر وفي مخازن أو مستودعات طبيعية في باطن الأرض أو اصطناعية على سطح الأرض ومن دون أن تحدث تغييرات طبيعية أو كيميائية مؤثرة على نوعية البترول.

إن السهولة والسرعة في حركة نقل البترول تحافظ على انتظام استمرارية عرض السلعة البترولية لتلبية الطلب الحاصل عليها.

- تدني وانخفاض كلفة نقل السلعة البترولية مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها بوسائل النقل المعروفة.

رابعا- ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود: للسلعة البترولية ميزة أخرى أكثر تأثيرا وأكبر أهمية

من السلع الأخرى التي عرفها واستخدمها الإنسان لتلبية وإشباع حاجاته المتزايدة فهذه السلعة ذات منافع متنوعة وإستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الإستعمالات والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة والخدمات

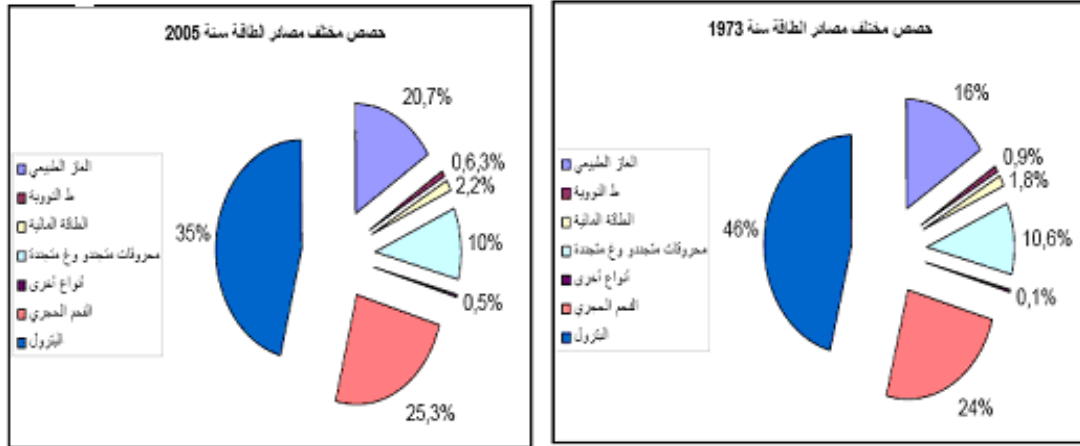
¹ محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 63.

الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن المنتجات السلعية البترولية الأساسية والثانوية المكتملة والمشتقة(منتجات البتروكيماويات).

المطلب الثالث: أهمية البترول

إن المميزات التي تم ذكرها أضفت على البترول أهمية كبيرة في جوانب متعددة أهمها:
أولاً- أهمية البترول كمصدر للطاقة و مادة أولية أساسية: يحتل النفط المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة فمن الشكل رقم (1-1) نلاحظ انه رغم زيادة الاعتماد على كل مصادر الطاقة باستثناء البترول الذي انخفض الاعتماد عليه من 46 سنة 1973 إلى 35% سنة 2005 إلا انه يبقى يحتل مركز الصدارة و هذا يعود إلى المزايا و الصفات التي ينفرد بها عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، فحلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة المتوافرة عالميا في الوقت الحالي وبدء دخول بعض المصادر المتجددة إلى حيز الاستخدام التطبيقي، إلا أن الدلائل تشير إلى أن البترول سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم لعقود قادمة، وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة على النطاق العالمي.

الشكل رقم(1-1): حصص مختلف مصادر الطاقة من الطاقة الإجمالية لسنتي 1973 و2005



Source: World Energy Outlook, Middle East and North Africa Insights, 2005.

والبترول مادة لا يمكن استعمالها و استهلاكها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية مرحلية كل منها تتميز عن الأخرى فالصناعة البترولية الاستخراجية أو التحويلية أو إنتاج المنتجات البترولية تعتبر نشاط صناعي واسع وذلك من خلال مكانة ومركز هذه الصناعة من مجموع القطاعات الصناعية الأخرى وما تشكله قيمتها من مجموع الإنتاج الصناعي، فالصناعة البترولية في الدول العربية النفطية تساهم بحوالي 60% إلى 90% من مجموع الإنتاج و الدخل الوطني لهذه الدول¹.

¹ منير الحمش، دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مقدمة إلى «ورشة العمل» التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية 9 - 10 جانفي، دمشق، 2005.

و تظهر أهمية النفط كمادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية والتي يتزايد عددها باستمرار ومن أبرزها: صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط و الورق و المنسوجات، صناعة الجلود الصناعية، صناعة المستحضرات الطبية و المبيدات، صناعة الأصباغ،... وهي جميعا تعتبر صناعات إستراتيجية تعمل الأبحاث و التقدم التكنولوجي على تطويرها.

ثانيا- أهمية البترول كمورد مالي: إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها و أنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو ضرائب و سواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة و المصدرة أو للبلدان المستوردة و المستهلكة للبترول.¹

ويتسم النفط بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المصدرة للنفط و الدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاعف نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح. وقد انتهجت الدول الصناعية بمساندة شركائها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها في الضغط نزوليا على أسعار النفط الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي، ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية و بين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج و سعر النفط الخام) و بين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة).²

ورغم أن دور البترول كمورد مالي ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة للنفط التي يعتمد حجم الدخل الوطني فيه و موازاناته العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية (انظر الجدول رقم (1-2)) إلا انه لا يمكن تجاهل الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الدول المستهلكة للنفط والتي تغذي بها خزائنها.

¹ محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد 154، 2005.

الجدول رقم (1-2): عائدات صادرات النفط في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2007) بالمليون دولار

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	26148	22414	17300	22055	29624	43502	54140	58991
البحرين	2589	1054	1806	2631	2940	5066	5923	6184
الجزائر	14204	11736	12370	12300	13862	21029	26925	29392
السعودية	70866	59788	63814	70642	92856	137050	171008	179390
العراق	1977	15685	10400	8627	17751	24058	32242	33712
قطر	7834	6964	6885	7500	11694	13774	17274	19022
الكويت	18183	14976	14057	19002	26575	42440	53169	59026
مصر	2588	1917	2015	1255	1829	2526	1812	2194

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

والواقع أن العوائد المالية التي تحصل عليها الدول النفطية منخفضة جدا مقارنة بالعوائد المالية التي تحصل عليها الدول المستوردة له، فقد ظلت الدول الصناعية إلى ما قبل حرب أكتوبر 1973 تقتنص الجانب الأكبر من الربح النفطي، والذي بلغ في عام 1967 نحو 5.95 دولارا للبرميل موزعا بنسبة 86% (5.10 دولار) في صورة ضرائب على استهلاك النفط غذيت بها خزائن الدول الأوروبية المستوردة للنفط، بينما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة للنفط نحو 85 سنتا للبرميل (أي 14% من صافي الربح) في صورة إتاوات و ضرائب وفقا لمبدأ مناصفة الأرباح الذي كان سائدا في ذلك الوقت حينما كان السعر لا يتجاوز 1.80 دولار للبرميل.¹

فلما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب أكتوبر 1973، حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، تحول توزيع الربح النفطي إلى صالحها، ففي عام 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية 27.90 دولارا وبلغ صافي الربح 18.90 دولار موزع بنسبة 52% للدول المصدرة وبنسبة 48% للدول المستوردة. وفي عام 1980 بلغ السعر للمستهلك النهائي في أوروبا نحو 65.50 دولار، كما بلغ صافي الربح نحو 53 دولارا موزعا بنسبة 64% للدول المصدرة مقابل 36% للدول الأوروبية.

غير أن أسعار النفط لم تلبث أن أخذت في التراجع خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت إلى أقل من النصف في عام 1986، عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من

¹ حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مرجع سبق ذكره.

22.50 دولار للبرميل لتصل إلى نحو 68 دولارا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات. أما نصيب الدول المصدرة للنفط فلم يتجاوز خلال تلك الفترة 12 دولارا للبرميل في المتوسط ، وبذلك لم تحصل تلك الدول من صافي الربح على أكثر من 15% بينما انفردت الدول الأوروبية المستوردة للنفط بنحو 85% من ذلك الربح. وبلغ السعر للمستهلك النهائي نحو 100 دولار كمتوسط في دول الاتحاد الأوروبي، هذا فيما يخص سوق الاتحاد الأوروبي التي بلغ نصيبها نحو ثلث الواردات العالمية من النفط في عام 2000، ولا يختلف الحال بالنسبة لليابان و مجموعة الدول الصناعية الغربية الأخرى.¹

الجدول رقم (1-3): نسبة الضريبة من أسعار الجازولين في بعض الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة الرئيسية
الوحدة: دولار/ لتر

نوفمبر 2007				نوفمبر 2006				
الدولة	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة من السعر النهائي (%)	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة من السعر النهائي (%)
أمريكا	0.57	0.11	0.68	15.70	0.64	0.11	0.74	14.17
كندا	0.54	0.27	0.81	33.37	0.69	0.30	0.99	30.47
اليابان	0.71	0.52	1.23	42.18	0.72	0.53	1.25	42.17
اسبانيا	0.60	0.68	1.29	53.00	0.71	0.75	1.46	51.51
ايطاليا	0.62	0.99	61.29	61.29	0.73	1.09	1.81	59.85
فرنسا	0.54	1.00	1.54	65.15	0.65	1.13	1.78	63.44
ألمانيا	0.55	1.05	1.60	65.92	0.67	1.21	1.88	64.32
بريطانيا	0.57	1.14	1.71	66.88	0.65	1.26	1.91	65.92

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثاني و الثلاثون منظمة الدول العربية المصدرة للبترو، الكويت 2008.

ثالثا- أهمية البترول في الصناعة، الزراعة و التجارة:

1- أهمية البترول في القطاع الصناعي: إن ثلث البترول المستهلك في العالم يوجه لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيميائية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف².

¹ حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مرجع سبق ذكره.

² مزارشي فتيحة، مداني حسبية، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 8/7فبراير 2008.

2- أهمية البترول في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي

يمكن أن نطلق عليه اسم " البتروزراعة " ¹ وذلك لسببين رئيسيين هما:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

- استعمال المنتجات البتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي.

3- أهمية البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية

ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، ثم

تبيع منتجاتها المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح

الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات

الأمريكية منها 20 مليار دولار، وخلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية

إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما

حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه

العمليات.²

رابعا- أهمية البترول على الصعيد السياسي: أصبح البترول يشكل سلعة إستراتيجية تلعب دورا

حاسما في النمو الاقتصادي العالمي و خاصة بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي تعتمد على النفط

المستورد ، فالمعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو، فهناك بلدان صغيرة

ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطا كبيرا من البترول، في حين أن معظم الدول الصناعية

الكبرى باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول

وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي،

وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ

منتصف هذا القرن، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت إلى الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل

عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف

هذا القرن إلى إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق

إمداده.

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة، حيث استعملته الشركات البترولية

للضغط على الحكومات التي أمتت بترولها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب

¹ مزارشي فتيحة، نفس المرجع السابق.

² مزارشي فتيحة ، نفس المرجع السابق.

المنافسة، كما استخدمته الدول المنتجة للبتروول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

المطلب الرابع: السوق العالمي للنفط

سنحاول التعرض للسوق الدولي للنفط من خلال إنتاج النفط و الطلب عليه و الاحتياطي منه.

أولاً- إنتاج النفط في العالم: يتركز إنتاج البترول في بعض المناطق من العالم من أهمها الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي سابقا، فنزويلا، إيران، ليبيا، السعودية، الكويت...¹، ويعرف الإنتاج العالمي من البترول تطورا مستمرا فقد سجل معدل نموه 12.4% ما بين 1860-1920 و 7.32% في الفترة 1920-1930 و 5.03% في الفترة 1930-1950 و 8.33% في الفترة 1960-1970² و 3.02% في الفترة 1990-2000 و 8.30% في الفترة 2000-2006.³

جدول رقم(1-4): أهم الدول المنتجة للنفط (2002-2007) (ألف برميل/يوم)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9890	9673	9190	8887	8240	7405	روسيا
8754	9208	9353	8897	8410	7093	السعودية
5122	5136	5121	5419	5681	5746	الولايات المتحدة
4013	4073	4092	3834	3742	3248	إيران
2992	3107	3128	3009	2643	2782	فنزويلا
2274	2644	2572	2288	2108	1746	الكويت
1661	1761	1693	1581	1432	1216	ليبيا

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

و يقدر إنتاج دول العالم الثالث بنصف الإنتاج العالمي بينما تستأثر الدول العربية بأكثر من 30% من هذا الإنتاج. فالإنتاج العالمي من النفط الخام الذي بلغ 85.75 مليون برميل يوميا في عام 2007، شكل معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة منه حوالي 22.11 مليون برميل يوميا بنسبة 25.8 في المائة من إجمالي الإنتاج مقابل 31.4 في المائة في عام 2005 (انظر الجدول الموالي).

¹ احمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص77.

² J.M Chevalier, P.Barbet, L.Benzoni, Economie de l'énergie, Dalloz, Paris, 1986, p 68

³ حسب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

جدول رقم (1-5): إنتاج النفط الخام عربيا(2002-2007). الوحدة: ألف برميل/اليوم

الدولة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	2208	2601	2344	2378	2591	2557
البحرين	186	189	209	187	181	262
تونس	72	66	69	66	97	70
الجزائر	730	942	1311	1352	1426	1398
السعودية	7093	8410	8897	9353	9208	8754
سورية	508	499	461	428	377	370
العراق	2112	1378	2107	1913	1963	1851
قطر	695	721	745	766	803	803
الكويت	1746	2108	2288	2572	2644	2274
ليبيا	1316	1432	1581	1693	1761	1661
مصر	751	750	709	579	613	632
السودان	230	255	287	290	380	460
عمان	897	819	780	774	738	710
اليمن	435	448	350	385	357	315
إجمالي الدول العربية	18993	20617	22148	22734	23202	22117
نسبة إنتاج الدول العربية للعالم(%)	29	30.1	31.1	31.4	28.4	25.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

و تفترض بعض الدراسات أن (OPEC) لديها من الإمكانيات ما يمكنها من بناء طاقتها الإنتاجية بحيث تغطي الفجوة بين الإنتاج خارجها وبين الاحتياجات العالمية المتزايدة على مدى المستقبل المنظور. وكما يبين الجدول رقم (1-6) الذي يعكس تقديرات بعض الهيئات، فإن القدرة العالمية لإنتاج النفط يتوقع أن ترتفع من نحو 79.3 مليون برميل يوميا (إنتاج فعلي) في عام 2001 إلى حوالي 105 مليون برميل يوميا عام 2015 وإلى 126 مليون برميل يوميا في عام 2025. ووفقا لتلك التقديرات فإن العالم يتوقع أن تقوم أوبك بتوفير نحو 61.5 مليون برميل يوميا في عام 2025 وهو ما يعادل نحو 49% من قدرة إنتاج النفط العالمية، كما تتوقع تلك الهيئات أن يقوم الاتحاد السوفياتي (سابقا) بتوفير نحو 17 مليون برميل يوميا بحلول العام المذكور وهو ما يعادل 14% من القدرة

العالمية، وبذلك تسيطر (OPEC) والاتحاد السوفياتي، وهما أهم مناطق التصدير، على ما يقرب من ثلثي الإنتاج العالمي بحلول 2025¹.

جدول رقم(1-6):توقعات نمو القدرة الإنتاجية للنفط خلال الفترة2001-2025 (مليون برميل يوميا)

2025(%)**	2025	2015	2001*	المنطقة أو الدولة
35.7	45	31.4	22.4	الخليج العربي متضمنا إيران
4.4	5.6	4.3	3.3	ليبيا و الجزائر
3	3.8	3	2.2	نيجيريا
4.4	5.6	4.3	3.2	فنزويلا
48.8	61.5	44.5	32.6	إجمالي أوبك
13.7	17.3	15.1	8.8	الاتحاد السوفيتي (سابقا)
6.8	8.6	9.3	9	الولايات المتحدة
3.8	4.8	4.5	3.6	المكسيك
4	5	5.9	6.9	أوروبا الغربية
100	126.1	104.7	79.3	إجمالي العالم

Source:International Energy Agency , Middle East and North Africa Insights, 2005.

*بيانات فعلية.

** نسبة القدرة الإنتاجية للمنطقة بالنسبة للعالم.

ثانيا- الطلب العالمي على النفط: يتزايد الطلب العالمي على النفط باستمرار وقد ارتفع بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة حيث انتقل من 76.6 مليون برميل يوميا عام 2001، إلى 76.8 مليون برميل يوميا في عام 2002، إلى 78.5 مليون برميل يوميا في عام 2003، إلى 82 مليون برميل يوميا في عام 2004، إلى نحو 83.2 مليون برميل يوميا في عام 2005، إلى نحو 84.1 مليون برميل يوميا عام 2006. وهذه الزيادة في الطلب جاءت معظمها من الصين ودول شرق آسيا. فاليانينات تشير إلى أن الطلب الصيني على النفط ارتفع من 4.7 مليون برميل يوميا عام 2001، إلى 7.6 ملايين برميل يوميا عام 2007، بزيادة نسبتها 61.7%. كما زاد الطلب على النفط في الشرق الأوسط وآسيا من 12.2 مليون برميل يوميا عام 2001 إلى 14.6 مليون برميل يوميا عام 2006، بزيادة نسبتها 20% في الفترة المذكورة. وبالمقابل ارتفع طلب أمريكا الشمالية على النفط من 24 مليون برميل يوميا عام 2001، إلى 25.6 مليون برميل يوميا في عام 2007، بزيادة نسبتها 6.6% فقط على مدار السقا أعوام بين 2001، 2007، كما زاد الطلب الأوروبي على النفط من 15.3 مليون برميل يوميا في عام 2001، إلى 15.6 مليون برميل يوميا في عام 2005، بزيادة نسبتها 2% فقط خلال أربعة أعوام (انظر الجدول الموالي).

¹ حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (1-7): تطور الطلب العالمي على النفط (2001-2007) (مليون برميل/يوم)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الإقليم / السنة
5.2	4.9	4.6	4.2	4	4	3.9	الدول العربية
4.4	4.2	3.9	3.6	3.4	3.4	3.3	الأقطار الأعضاء في أوبك
0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	الدول العربية الأخرى
-	-	49.7	49.6	48.5	47.7	47.9	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
25.6	25.3	25.5	25.2	24.6	24.2	24	أمريكا الشمالية
15.4	15.6	15.6	15.7	15.2	15.1	15.3	أوروبا
31.6	30.5	29.0	21.3	19.9	19.5	19.4	إجمالي الدول النامية
-	14.6	14.3	13.8	12.6	12.3	12.2	الشرق الأوسط وآسيا
-	-	2.8	2.7	2.6	2.5	2.5	إفريقيا
-	-	5	4.9	4.7	4.7	4.8	أمريكا الجنوبية
7.6	7.1	6.6	6.5	5.5	5	4.7	الصين
0.9	0.9	0.9	0.9	0.8	0.7	0.7	أوروبا الشرقية
85.7	84.6	84.1	83.2	78.5	76.8	76.6	العالم

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، 2007.

ثالثاً- احتياطات النفط الخام العالمية: يمكن تقسيم الاحتياطي البترولي إلى ثلاثة أنواع هي :

- الاحتياطي المؤكد: عبارة عن كميات البترول الموجودة فعلا في باطن الأرض و التي يمكن استخراجها بالتكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت .

- الاحتياطي المحتمل أو المتوقع: وهو يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد و هذه الاحتياطات تشمل البترول الممكن الحصول عليه عن طريق تطوير حقول البترول إلى جانب اكتشاف وسائل تقنية جديدة.

- الاحتياطي الممكن: عبارة عن كميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا و لا البحث فيها.

وهناك عدة عوامل تتسبب في تغيير الاحتياطي المؤكد بالزيادة أو النقصان منها:

- معدل الإنتاج السنوي، حيث ينخفض الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه منه.
- الاكتشافات الجديدة، فالاحتياطي يزداد بمقدار ما يتم اكتشافها.
- تنمية و إجراء توسعات على الحقول السابق اكتشافها يؤدي إلى زيادة الاحتياطي.
- إعادة تقدير الاحتياطي البترولي في الحقول البترولية تؤدي إلى زيادة الاحتياطي.

و يوضح لنا الجدول رقم (1-8) أن الاحتياطي العالمي من البترول قد وصل في نهاية عام 2006 نحو 1160.8 مليار برميل مقابل 1153.9 مليار برميل في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 0.6%¹.

جدول رقم(1-8): احتياطي البترول في العالم 2002/2007 (مليار برميل عند نهاية السنة)

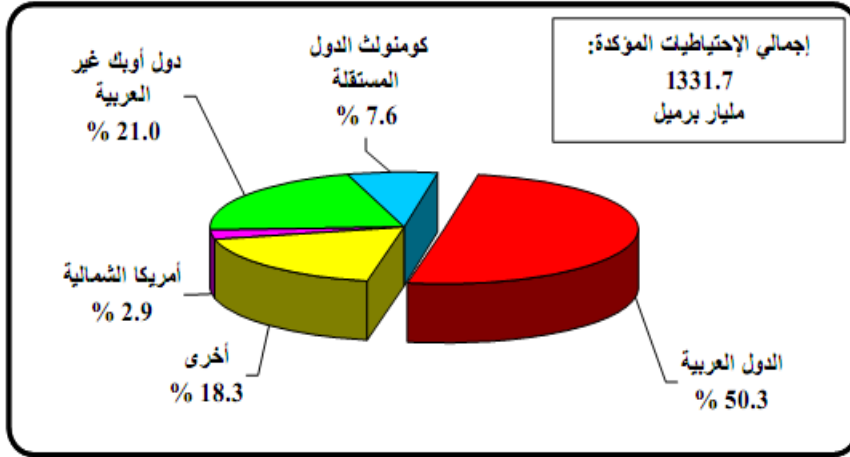
2007	2006	2005	2004	2003	2002	
97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	الإمارات
0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	البحرين
0.37	0.40	0.31	0.31	0.31	0.31	تونس
12.27	12.27	12.27	11.35	11.80	11.31	الجزائر
264.25	264.25	264.25	264.31	262.73	262.73	السعودية
4.15	3	3	3.15	3.15	3.15	سورية
115	115	115	115	115	115	العراق
15.21	15.21	15.21	15.21	15.21	15.21	قطر
101.50	101.5	101.5	101.5	99	96.5	الكويت
41.46	41.46	41.46	39.13	39.13	36	ليبيا
3.86	3.72	3.70	3.70	3.70	3.70	مصر
5	5	0.90	0.81	0.81	0.81	السودان
5.70	5.70	5	4.80	5.56	5.70	عمان
3	3	4	4	4	4	اليمن
669.70	668.44	664.53	661.20	658.33	652.41	إجمالي الدول العربية
4.37	4.72	4.30	4.30	4.32	4.72	اندونيسيا
138.40	138.40	136.27	132.46	133.25	130.69	إيران
87.04	87.03	80.01	79.73	77.23	77.31	فنزويلا
36.22	36.22	36.22	35.88	35.26	34.35	نيجيريا
279.59	280.06	256.80	252.37	250.06	247.07	إجمالي دول الأوبك غير العربية
927.08	927.55	904.29	896.67	890.73	881.68	إجمالي دول الأوبك
9.04	9.03	5.41	5.41	5.41	5.41	أنغولا
12.18	11.77	11.24	10.60	8.50	8.33	البرازيل
3.60	3.87	4.03	4.49	4.67	4.72	المتحدة المملكة
6.87	7.85	9.69	9.64	10.10	10.40	النرويج
20.97	21.76	21.37	21.89	22.70	22.68	المتحدة الولايات
11.65	12.35	13.70	14.80	16.04	17.20	المكسيك
5.39	6.01	4.70	4.70	4.5	4.49	كندا
100.68	107.99	92.27	90.27	89.08	86.05	كومنولث الدول المستقلة منها:
60	60	60	60	60	60	روسيا
30	39	9	9	9	9	كازاخستان
7	7	7	7	7	7	أذربيجان
0.6	0.6	0.55	0.55	0.55	0.55	تركمانستان
0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	أوزبكستان
16.23	16.30	18.25	18.25	18.25	18.25	الصين
204.86	181.11	51.92	51.52	50.96	47.23	العالم دول باقي
1331.72	1317.51	1153.91	1145.14	1138.60	1124.24	إجمالي العالم
50.3	50.7	57.6	57.7	57.8	58	نسبة الدول العربية للعالم

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

¹ حسب النسبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1-8)

وكما سبق و ذكرنا أن الدول العربية تحتل مكانة هامة في سوق النفط العالمية من حيث إنتاجها النفطي فإنها أيضا تمتلك النصيب الأكبر من احتياطي النفط العالمي، فالاحتياطي النفطي للدول العربية قدر في نهاية عام 2007 بحوالي 669.7 مليار برميل وهو ما يمثل حوالي 50.3% من الاحتياطي العالمي انظر الشكل رقم (1-2). وتحتل السعودية المركز الأول على مستوى العالم حيث تمتلك حوالي 2064.25 مليار برميل أو ما يمثل 39.5% من احتياطي الدول العربية ، فيما تحتل العراق المركز الثالث (بعد إيران) وتتملك حوالي 115 مليار برميل أو ما يمثل 17.2% من احتياطي الدول العربية ، تليها الكويت والتي تمتلك حوالي 101.50 مليار برميل أو ما يمثل 15.2% من احتياطي الدول العربية ، ثم الإمارات والتي تمتلك حوالي 97.8 مليار برميل أو ما يمثل 8.9% من احتياطي الدول العربية.¹

الشكل رقم(1-2):احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهائي عام 2007



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 89.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 92.

المبحث الثاني: تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية

يعتبر موضوع أسعار البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية هناك عوامل أخرى عديدة تلعب دورا هاما في تحديد أسعار البترول. والتغيرات التي عرفتتها الصناعة البترولية -فيما يخص مراكز القوى وصنع القرارات فيها- قد صاحبها تطورات هامة في أسعار البترول، وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية. وفيما يلي سنتطرق لمختلف التطورات و المحطات التي عرفتها أسعار النفط.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط حتى عام 1970

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية السوق الرئيسية في العالم سواء من ناحية إنتاجها للبترول في العالم أو من ناحية تأثير وهيمنة الشركات البترولية الأمريكية على النشاط البترولي. فمنذ بداية القرن العشرين كانت السيطرة للشركات الاحتكارية الأمريكية والتي بدأت بشركة واحدة وازداد عددها حيث بلغت في الثلاثينات خمسة شركات أمريكية تتحالف معها ثلاث شركات أجنبية أخرى، وكانت هذه الشركات تسمى "الأخوات" أو "الشقيقات السبع"، ومنها خمس شركات أمريكية، وهي: موبيل MOBIL، وإسو ESSO، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا STANDARD OIL OF CALIFORNIA، والقلف GULF، وتكساكو TEXACO، وواحدة بريطانية بريتش بتروليم BRITISH PETROLEUM، وأخرى بريطانية هولندية وهي شركة شل SHELL وأضيفت إليها شركة فرنسية بعد ذلك وهي الفرنسية للبترول. CIE FRANCIES DE PETROLA (C.F.P)، وتقاسمت نشاط الصناعة البترولية دوليا و أصبحت القوى المؤثرة و المحددة لأسعار البترول¹. ويمكن تقسيم تطور تسعير البترول في هذه الفترة إلى عدة مراحل:

أولاً- مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة (1920-1939): تمكنت الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين من تكوين وفرض نظام خاص لأسعار البترول حيث وضعت في اتفاقية "كناكري" في سبتمبر 1928 معادلة أو قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخامات المماثلة في أي مكان من العالم، مضافا إليه تكاليف النقل و التأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة استراده ، بغض النظر عن موقع مصدر الخام²، وكان بتوفير الشركات الكبرى لهذا التسعير أن الإنتاج الأمريكي يمثل 68% من الإنتاج العالمي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر أسواق استيعاب الإنتاج، ومن أجل المحافظة على أسعار

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص29.

² صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة التاسعة 2003.

الزيوت الخام الأمريكية ثابتة، ولمنع المنتجين الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض أسعارهم عن أسعار الكارتل، كان لابد، من احتكار الكارتل لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد معدلات التصدير على النحو الذي يكفل الاستقرار للسوق العالمي لصالح أعضائه¹.

وهذا النظام التسعيري الاحتكاري كان يهدف إلى:²

- إضعاف القوة التنافسية للبتروول غير الأمريكي و التكلفة الإنتاجية المتدنية عن طريق رفع أسعاره بربطها بأسعار البتروول الأمريكي.

- تدعيم استمرار اعتماد الأسواق البترولية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البتروول الأمريكي خاصة السوق الأوروبي.

- الحد من نمو إنتاج البتروول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون أن يؤثر في مستوى صادرات نصف الكرة الغربي.

- حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكلف الإنتاجية العالية، وفي نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من استثماراتها البترولية في المناطق الأخرى.

ثانيا- مرحلة نقطتي الأساس بخليج المكسيك و الخليج العربي (1939-1945): على إثر الحرب

العالمية الثانية تضاعف الطلب على بترول الشرق الأوسط ، لاستخدامه في الأغراض العسكرية، باعتباره أقرب مسافة، وأكثر أمنا من بترول الغرب، ومن هنا جرى الاعتراض على قاعدة التسعير الموضوعة من

الكارتل عام 1928، حيث أنه في كثير من الحالات تكون المسافة بين الحقل المنتج ونقطة التسليم أقل بكثير من المسافة بين خليج المكسيك وهذه النقطة، ومن ثم تحقق الشركات أرباحا خيالية، على أساس

غير واقعي، وبناء على ذلك، استبدلت قاعدة التسعير الأولى بقاعدة تسعير جديدة تعرف بقاعدة أو

نظام نقطة الأساس المزدوجة وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك مع تعادل الأسعار في كلتا النقطتين واعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تعادل فيها

أسعار البترول الواصل بين خليج المكسيك و الخليج العربي وذلك من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين وميناء نابولي.

هذا النظام الجديد يعتمد على نفس أساس النظام التسعيري الأول كون أن السعر المعلن للبتروول هو

السعر المعلن في خليج المكسيك مع اعتماد نقطة أساس ثانية في إضافة أجور الشحن إلى السعر المعلن

¹ موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، منشورة على الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm> , Consulté le 10-06-2008.

² محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 204.

بدل أجنور الشحن من خليج المكسيك والى بقية المناطق المستوردة للبتروول، واعتمدت هذه القاعدة التسعيرية بإضافة أجنور الشحن الفعلية من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد، و العامل الأساسي لإتباع هذه القاعدة هو التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بتروول الشرق الأوسط سواء من ناحية الاحتياطي أو الإنتاج أو التصدير.

ثالثاً- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة (1946-1950): بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار تم تغيير قاعدة التسعير التي كانت سائدة إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية وذلك بجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب إنجلترا بميناء ساوثثامتن Southampton، أي أن ثمن البتروول المدفوع من قبل المشتري الأوروبي للبتروول العربي مثلاً يكون سعر بتروول فوب الخليج العربي مضاف إليه أجنور النقل من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثثامتن . وبينما كانت أسعار فوب الخليج العربي مقاربة أو معادلة لأسعار خليج المكسيك فترة الحرب العالمية الثانية فقد ارتفعت أسعار البتروول الأمريكي بصورة أكبر من زيادة أسعار بتروول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كان سعر برمى ل البتروول الأمريكي 1.05 دولار في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح عام 1947 يعادل 2.75 دولار، أما بتروول الخليج العربي فكان بحدود 1.05 دولار وتراوح بين 1.17 و 1.59 في عام 1947.

و إتباع هذه القاعدة نجم عن العديد من العوامل أبرزها:

- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركزها و مكانتها الأولى في تصدير البتروول.
- تزويد المناطق الأوروبية ببتروول رخيص لا يحمل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف كبيرة نتيجة المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان الأوروبية الغربية لتطوير اقتصادياتها و خاصة من خلال مشروع مارشال.

- تزايد الطلب العالمي على البتروول و خاصة المنطقة الأوروبية.

جدول رقم (1-9): تطور استيراد أوروبا الغربية من البتروول (1950/1947) ألف برميل في اليوم

السنة	1947	1948	1949	1950
مجموع البتروول المستورد	188	336	505	759
البتروول المستورد من الشرق الأوسط	80	121	428	643
نسبة بتروول الشرق الأوسط في المجموع %	42.5%	66%	85%	84%

المصدر: محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البتروولي، مرجع سبق ذكره، ص230

رابعاً- تطور الأسعار فترة الخمسينات و الستينات: في هذه المرحلة الزمنية تم تطبيق مبدأ مناصفة

الأرباح بين الشركات الاحتكارية و الدول المنتجة للبتروول لهذا كان من مصلحة الشركات البتروولية

تغيير السعر المعلن¹ بتخفيضه إلى حدود متدنية و خاصة لمنطقة الشرق الأوسط، لهذا فان العلاقة السعرية بين البترول الأمريكي و البترول غير الأمريكي بدأت في الاندثار في نهاية الخمسينات و بداية الستينات، فالتطورات التي عرفتها أسعار البترول الأمريكي لم تكن متساوية مع أسعار البترول غير الأمريكي و الجدول الموالي يبين لنا تلك الفروقات.

الجدول رقم (1-10): تطور أسعار البترول الخام خلال 1960/1949 (دولار للبرميل)

السنة	1949	1950	1953	1955	1957	1959	1960
بترول أمريكي	2.75	2.75	2.75	3	3.25	3.14	3.14
بترول عربي خفيف	1.75	1.75	1.75	1.97	2.12	1.94	1.84
الفرق سعري	1	1	1	1.03	1.13	1.20	1.30

المصدر: محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

ومع استمرار التخفيضات في أسعار البترول بدأت الدول النفطية تهم بمقدارها واتجاهاتها. مما أدى بتلك الدول تنظيم جهودها وتوحيدها لمنع تدهور الأسعار و الحد من آثار السيطرة و الاستغلال الاحتكاري، فأنشأت منظمة الأوبك عام 1960² للدفاع عن مصالحها. وقد عرفت أسعار البترول استقرارا طيلة فترة الستينات وذلك لتأثير منظمة الأوبك و عدم انفراد الشركات الاحتكارية في تغيير الأسعار و خاصة تخفيضها من دون موافقة الدول النفطية على ذلك. وقد تزايد وعي الدول النفطية بضرورة وجود سياسة مستقلة تحمي مصالحها فأنشأت شركات وطنية للحد من الاستغلال و السيطرة الأجنبية و الاحتكارية.

المطلب الثاني: التطورات النفطية خلال الفترة (1970-1985)

تعتبر فترة السبعينات من الفترات المتميزة في تطور أسعار البترول، حيث كانت البداية الأولى الناجحة في فرض الدول النفطية إرادتها ومصالحها تجاه الأطراف الأجنبية المستغلة لمواردها البترولية فقد شهدت أسعار النفط تطورات ملحوظة منذ بداية السبعينات بعدم اعرفت مستويات متدنية خلال السنوات السابقة.

¹ السعر المعلن يقصد به أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية.

² سنأتي على دراسة إنشاء الأوبك و أهدافها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

جدول رقم(1-11): أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1970-1986) (دولار/برميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر	1.6	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.3
	7							9

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
السعر	12.70	17.25	28.6	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53

المصدر: <http://www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/2003/filez/XL/T73.XLS>

من 1970 إلى 1981 السعر الرسمي للخام العربي الخفيف.

من 1982 السعر الفوري لسلة خامات أوبك.

وتتضمن هذه الفترة الصدمة الأولى لارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973 من 3.05 دولار في 1973 إلى 10.73 دولار في 1974، والصدمة الثانية لارتفاع أسعار البترول عقب الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية - الإيرانية 1980 حيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.25 دولار في 1979 إلى 28.64 دولار في 1980 وإلى 32.51 دولار في 1981.

أولاً- الأزمة النفطية الأولى (1973-1974): في أكتوبر 1973 شهد العالم أزمة طاقة و كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب، يمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و السياسية حيث كانت هذه الأخيرة أكثر أهمية من الأولى وكانت لهذه الأزمة عدة آثار.

1- الأسباب السياسية¹: عند قيام حرب أكتوبر 1973 وبعد تمكن المصريون عبور قناة السويس من أجل تحرير ميناء سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، فوجئ العرب بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإسرائيل، حينها لم يجد العرب إلا البترول لاستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي تساند إسرائيل حيث قرر مجلس وزراء الدول العربية المصدرة للبترول في 8 أكتوبر 1973 البدء في خفض فوري للإنتاج بنسبة 5% شهرياً، وقطع إمدادات البترول العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل².

2- الأسباب الاقتصادية:

أ- التضخم : استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية و تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية و بخاصة إلى الدول المصدرة للنفط في شكل سلع مصنعة استهلاكية و إنتاجية وخدمات و تكنولوجيا، فهذه الظاهرة وان بدأت منذ فترة الستينات إلا أنها ازدادت حدة في السبعينات فأسعار

¹ حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص232.

² لقد أكدت هذه الأحداث ارتباط النفط بالسياسة.

السلع و الخدمات المصدرة من الدول الرأسمالية الصناعية ارتفعت بمقدار 116% خلال الفترة (1960-1969) بينما ظلت أسعار البترول الخام محافظة على مستواها طيلة هذه الفترة¹.

ب- تدهور قيمة الدولار: لقد تدهورت قيمة العملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي وهو العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول، وبذلك تحملت الدول النفطية خسائر مالية كبيرة في عوائدها البترولية.

ج- قاعدة مناصفة الأرباح و رغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: مع قاعدة مناصفة الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض و 50% للشركات المستغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية و هذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض و حصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة.²

3- الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار البترول:³

- زيادة تدفق الموارد من الدول المستهلكة إلى الدول المصدرة للبترول، حيث ارتفعت عائدات دول الأوبك من 23.5 بليون دولار عام 1973 إلى 91.9 بليون دولار عام 1974، مع انخفاض الصادرات البترولية بمعدل 2.5%.

- انخفاض الناتج المحلي المتبقي للدول المستهلكة بعد تسديد قيمة البترول، من خلال التجارة بنفس مقدار الزيادة في التكاليف المالية للبترول.

- تخلي الدول المستهلكة عن كميات كبيرة من الموارد، مقابل كل وحدة تستوردها من البترول.

- أدت زيادة عوائد البترول إلى إعادة توزيع مهم في الموارد النقدية، وزيادة مشاكل ميزان المدفوعات للدول التي لا تتمكن من زيادة صادراتها، أو تخفيض وارداتها غير البترولية.

- كانت دول العالم الثالث غير البترولية أكثر تأثراً من الدول الصناعية غير البترولية.

- أدى ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، والمنتجات البلاستيكية، والأدوية،

والإسفلت، والمطاط، والمبيدات الحشرية، وغيرها، مما أثر على دول العالم الثالث.

- بزيادة السعر، أمكن التنبؤ بالتحول لاستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل: الفحم، والأخشاب،

والغاز الطبيعي، فقد ارتفعت الواردات الأوربية من الفحم إلى 46 مليون طن عام 1975 بينما كانت 28 مليون طن عام 1973.

¹ محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² A.Ayoub, le modèle OPEP, Economie de l'énergie, N° 06, 1994, p71, 81.

³ موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، مرجع سبق ذكره.

- انخفاض معدلات النمو الصناعي في الدول الرئيسية المستوردة للبتروول، حيث أسهم رفع أسعار البتروول في الركود الاقتصادي العالمي في الفترة من (1974 - 1975).

ثانياً- الأزمة النفطية الثانية(1979-1980): إن الأزمة النفطية الثانية كانت نتيجة أسباب وتحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة و المطلوبة من النفط.

1- الأسباب السياسية : أدت الأحداث بين العراق وإيران إلى دورة أخرى من الارتفاع في أسعار البتروول في عام 1980/1979، فمع قيام الثورة الإيرانية نتج عجز في الإنتاج العالمي بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا فارتفعت الأسعار إلى مستويات تجاوزت 20 دولار للبرميل. و مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج البتروول العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا، وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرميل¹.

2- الأسباب الاقتصادية:

تواصل تدهور الدولار: لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 أو الثاني في فيفري 1973 و كذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton woods في 15 جانفي 1975 تم إلغاء نظام بريتون وودز من طرف وزارة المالية لأعضاء صندوق النقد الدولي و هذا الأمر ساهم في ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي كالفرنك الفرنسي، الين الياباني، المارك الألماني، وقد انخفضت القيمة الحقيقية للدولار إلى أدنى حد و ذلك أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط، فأجبرت الدول الأعضاء في (OPEC) على رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار.

3- نتائج الأزمة النفطية الثانية: نذكر أهم النتائج و المتمثلة في النقاط التالية:

- تضاعف عائدات الدول النفطية من تصدير النفط ، وهذا أدى إلى تحقيق فائضا في ميزان مدفوعاتها.

- كان لتزايد العائدات النفطية الدور الأكبر في زيادة إيرادات الموازنات الحكومية فقد حققت الموازنات الحكومية للدول العربية فائضا كليا بلغ 46.8 مليار دولار عام 1980، كما شهدت الدول

¹ حجاج بوخضور، تطور أسعار النفط خلال قرن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

العربية النفطية - بتأثير البترودولار - نما انفجاريا في الإنفاق على الواردات السلعية والخدمية التي ارتفعت قيمتها من حوالي 3 مليارات دولار عام 1970 إلى 87.9 مليار دولار عام 1982.

- تمكنت بعض دول (OPEC) من تحسين مستوى معيشة السكان و التخفيف من البطالة و الفقر.

- خلق علاقات تجارية بين الدول النفطية و الدول المستهلكة حيث كانت الدول النفطية تحاول القيام بعمليات البناء التحتي باستخدام البضائع و الخدمات التكنولوجية من الدول الصناعية ، وقد ارتفعت أسعار مبادلات البترول مقابل السلع و الخدمات إلى 50% و هذا أدى إلى تطوير الاستثمارات بين الدول المستهلكة و الدول النفطية.

- انخفاض حصة إنتاج منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي إلى 39% سنة 1981 بعدما كانت 43.8% سنة 1980 و 55.09% سنة 1975.¹

- تطور السوق الفورية (الآنية) حيث اهتمت أغلبية الشركات النفطية و بعض الدول بهذا السوق بدلا من العقود طويلة الأجل وهذا من اجل الإسراع في استثماراتها.

- تحول توزيع الربح النفطي لصالح الدول المنتجة حيث بلغ 64% من الربح الصافي سنة 1980 بينما بلغ نصيب الدول المستهلكة 36% .

4- تطور الأسعار بعد الأزمة النفطية الثانية: من الجدول رقم (1-11) نلاحظ أن أسعار النفط بدأت تعرف انخفاضات طفيفة بعد سنة 1982 فبينما كان متوسط الأسعار 32 دولار للبرميل سنة 1981 و 1982 انخفضت إلى 29 دولار للبرميل سنة 1983 ثم إلى 28 دولار للبرميل سنة 1984 وبعدها 27 دولار سنة 1985.

المطلب الثالث: التطورات النفطية خلال الفترة 1986/1999

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها عدة أطراف لحسابات سياسية واقتصادية وفيما يلي نتناول التغيرات التي شهدتها أسعار البترول ابتداء بالأزمة الحادة لسنة 1986 وحتى سنة 1999.

¹ عفاف عبد العزيز عايد، الموارد واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص 159.

أولاً- أزمة النفط 1986:

1- أسباب أزمة النفط 1986: إن أسباب أزمة النفط 1986 لم تكن وليدة تلك السنة، بل ترجع إلى ما قبل ذلك وبالتحديد سنة 1974 حيث برزت منذ ذلك الحين الخطط والبدائل التي تبنتها الدول الصناعية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور برهان الدرجاني "إن تراجع أسعار النفط تم التخطيط له بعناية من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط، التي استطاعت أن تفرض شروطها وسياساتها على الدول النفطية، و بالتالي فإن العملية تدخل في باب المباريات السياسية أكثر مما تدخل في باب التفاعلات الاقتصادية".

أ- الأسباب الاقتصادية: من أهمها نذكر:

- برامج ترشيد استهلاك الطاقة: عند ارتفاع أسعار البترول في 1973 - 1974 وضعت الدول الصناعية برامج صارمة تنفيذا لأهداف الوكالة الدولية للطاقة¹ فيما يتعلق ب:²

- ترشيد استهلاك الطاقة

- الحد من استيراد البترول.

- تشجيع مصادر الطاقة البديلة.

- تشجيع إنتاج البترول والغاز في مناطق خارج دول (OPEC).

و بهذا أجبرت العديد من الدول الصناعية الكبرى على تخفيض استهلاكها من النفط، و قد خفضت الولايات المتحدة الأمريكية استهلاكها للنفط من 868 مليون طن في سنة 1979 إلى 720 مليون طن سنة 1985، كما أن المجموعة الأوروبية قلصت استهلاكها للنفط من 716 مليون طن إلى أقل من 578 مليون طن خلال نفس الفترة.

- الاعتماد على بدائل للنفط: لم تكتف الدول الصناعية بتنفيذ برنامجها الطموح لترشيد استهلاك

البترول بل وضعت برنامجا آخر و هو العمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، وقد أخذت

معظم الدول الصناعية تنظر إلى الفحم كوسيلة لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد، إلا أنه في

أعقاب ارتفاع أسعار البترول مجددا أثناء الفورة النفطية الثانية في 1979/ 1980 اخذ التحول بجدية إلى صناعة الفحم و الغاز الطبيعي.

- تكوين مخزون استراتيجي ضخمة من البترول: اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي

ضخم من البترول و طرحه من وقت لآخر في السوق بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة

¹ الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency (IEA) تأسست عام 1974.

² موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصادياً)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، مرجع سبق ذكره.

هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية وبلغت مستوياته حدا يفوق استهلاكها، وبذلك استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982 تم سحب 2.7 مليون برميل في اليوم، كما بلغت معدلات السحب 1.7 مليون برميل في اليوم خلال الفصل الأول من عام 1983 وهو ما دع OPEP إلى إجراء خفض الأسعار بمقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبط سعر البرميل من 34 إلى 29 دولار واستمرت الدول الصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات التي تطرحها من المخزون 4 مليون برميل في اليوم مما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986.¹

- **توسيع الإنتاج في الدول خارج الأوبك:** منذ أزمة البترول 1973/1974، جرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج البترول في المناطق خارج دول منظمة (OPEC) مثل بحر الشمال، ألاسكا، المكسيك، الهند، الصين وغيرها، وقد سعت الدول الصناعية وكذلك شركات البترول العاملة وغيرها لذلك حتى يزداد عرض البترول في هذه المناطق مما يكون له أثره على عرض البترول العالمي عامة و بترول (OPEC) خاصة وما لذلك من تأثير على الأسعار، ولقد بدأت هذه السياسة تعطي ثمارها في أوائل الثمانينات حيث زاد الإنتاج في المناطق خارج (OPEC) بصورة مضطربة.²

ب- الأسباب السياسية: أهمها

- **محاولة السعودية استعادة زعامتها للدول المصدرة:**³ من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها (OPEC) في بداية الثمانينات للمحافظة على الأسعار بما يتناسب مع احتياجاتها هي استراتيجية نظام الحصص، وبذلك استمرت السعودية بالوفاء بالتزامها تجاه منظمة أوبك حتى عام 1985، حيث وصل إنتاجها في منتصف 1985 ما لا يزيد عن 2 مليون برميل يوميا، وبلغت صادراتها حوالي 1.5 مليون برميل يوميا (كانت صادرات السعودية حوالي 10 ملايين برميل يوميا في أوائل الثمانينات)، وهذا يعني أن السعودية قد سحبت من السوق العالمية ما يزيد على 8 ملايين برميل يوميا، مما أدى إلى الحد أو إلى إبطاء تناقص أسعار البترول، وقد أدى ذلك إلى خفض حصة السعودية في السوق الدولية وبالتالي انخفضت عوائد صادراتها من البترول، وجاءت النتائج عكسية بتوسع دول أخرى في حصتها من السوق مثل الاتحاد السوفيتي ودول بحر الشمال.

¹ مدشن وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 76.

² محمد فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره ص 165.

³ موسوعة "مقاتل الصحراء" موضوعات اقتصادية، منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك OPEC)، منشورة على الموقع:

ولما كانت عوائد البترول تشكل المصدر الوحيد تقريبا لموارد النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد السعودي، فقد بدأ ميزان المدفوعات السعودي منذ عام 1982 يتأثر بانخفاض عائدات البترول، وظهر به عجز تمت تغطيته بالسحب من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي ، وقد استمر السحب حتى أوائل عام 1986 لدرجة أن احتياطها النقدي انخفض من 160 مليار دولار إلى ما يقل عن 70 مليار دولار، لذلك أعلنت المملكة العربية السعودية عن تغيير سياستها البترولية حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى ، وبدأت المملكة في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها (حرب الأسعار) والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي.

2- نتائج أزمة النفط 1986: إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد أثر تأثيرا سلبيا في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الموارد المالية التي أثرت بدورها على استقرار اقتصادها و توازنه حيث وصلت معدلات النمو في بعض الدول إلى مستويات متدنية وحتى سالبة ، كما تسبب تدهور الأسعار في تقلص القدرة الشرائية لها مما انعكس سلبيا كذلك على حجم مبادلاتها التجارية خاصة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. وبذلك دخل الاقتصاد بكامله في دوامة انكماشية.¹ وقد كان المتضرر الأكبر الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة و التي يعتبر النفط المصدر الرئيسي لصادراتها الموجهة نحو العالم الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي انخفضت إيرادات صادراتها من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 خلال سنة واحدة ، أي انخفاض بنسبة 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات² ، وهذا ما دفع بالدولة للحوء إلى عمليات الاستدانة لتحقيقي التوازن الداخلي و الخارجي.

كما أن انخفاض أسعار النفط كانت لها آثار سلبية لمجموعة هذه الدول غير النفطية نتيجة انخفاض حجم المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من الدول النفطية ذات الفائض فقد انخفضت المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها دول الخليج العربي من 7.727 مليار دولار عام 1981 إلى 3.451 مليار دولار عام 1986.³

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 178.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987.

و في المقابل عرفت الدول الصناعية الكبرى معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت الكميات المستهلكة منه، كما ساهم الانخفاض كذلك في تقليص معدلات التضخم العالمي خاصة في الدول الصناعية الكبرى .

ورغم الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط، قامت الدول المستوردة للبتروول برفع الضرائب على المنتجات النفطية بوتيرة أكبر و لم تسمح بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي بحجة حماية البيئة.

ثاني- تطور أسعار النفط بعد أزمة 1986 وحتى 1999: بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط سنة 1986 عرفت الأسعار عدة تذبذبات صعودا وهبوطا، فقد بلغت 17.7 دولار للبرميل في عام 1987 ثم عادت وتراجعت إلى 14.2 دولار للبرميل في عام 1988 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 17.3 سنة 1989 (انظر الجدول رقم (1-12))

و في بداية التسعينات تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية فبلغ متوسط السعر 22.3 في سنة 1990، وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل¹ ومن أسباب التحسن المؤقت لأسعار النفط:

- الإنتاج المحلي المنخفض في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي.
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط من منتصف الثمانينات حتى منتصف عام 1990.
- تزايد الطلب العالمي على البترول من النور الآسيوية.
- غزو العراق للكويت .

وكان لهذا التحسن المؤقت آثار مختلفة منها:

- بدأت (OPEC) باستعادة ما فقدته وبدأت تظهر كمورد أساسي ومستمر، وزادت حصصها في السوق العالمية بعد أن تراجعت في الثمانينات.
- ارتفاع أسعار النفط بصورة متذبذبة.
- زيادة التعاون بين المصدرين من داخل (OPEC) وخارجها.

لكن التحسن في أسعار النفط لم يدم طويلا حيث بدأت الأسعار في الانخفاض عام 1991، و يرجع ذلك لجملة من العوامل، أهمها التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة الركود الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، واستمرار الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير في الدول الصناعية بالإضافة إلى عدم تقيد دول

¹ نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، جامعة الملك سعود، بحث منشور على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power> Consulté le 15-06-2007.

الأوبك بالحصص المخصصة لها من الإنتاج¹، واستمرت مرحلة الهبوط والتآكل مرة أخرى وشكل " نظام النفط مقابل الغذاء " - الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1995 - نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق وإفراز خطير للحرب² وفي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 اهتوت السوق البترولية العالمية مرة أخرى بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 13 دولارات للبرميل الواحد.³ ومن أسباب هذا الانهيار نذكر:

- تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم بدءاً بلهيار اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (التمور الآسيوية) و الركود الاقتصادي في اليابان والتدهور الكبير في روسيا.
- اتسمت السوق البترولية العالمية سنة 1998 بضعف كبير في الطلب العالمي.
- زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج (OPEC).
- زيادة (OPEC) لحصتها في الإنتاج وعدم التزام بعض دولها بحصص الإنتاج المقررة لها، مما أدى إلى ظهور فائض في العرض العالمي عندما تزامن مع استخدام المخزون الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة .

- القرار الخاص باتفاق النفط مقابل الغذاء.

ومن بين أثلث ذلك الانهيار:⁴

- بدأت بعض الدوائر السياسية للدول النفطية تردد أنه آن الأوان لإعادة النظر في كيان منظمة الأوبك من حيث الهيكل أو من حيث منهج الحركة.
- نجاح (OPEC) في ضبط الحصص واستعادة الأسعار لعافيتها عام 1999.
- سريان موجة لاندماج شركات البترول العالمية .
- وقد تعافت سوق النفط العالمية منذ منتصف عام 1999، حيث ارتفع متوسط سعر برميل البترول لسللة خامات (OPEC) 17.5 دولار للبرميل في عام 1999 مقابل 12.3 دولار في عام 1985⁵، واستمرت أسعار النفط في التحسن التدريجي وذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل. ويوضح جدول رقم (1-12) تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1999/1986).

¹ نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، نفس المرجع السابق.

² مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص81.

³ مشدن وهيبة، نفس المرجع السابق، ص96.

⁴ نوره بنت عبد الرحمن اليوسف، مرجع سبق ذكره.

⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

الجدول رقم (1-12): تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الفترة (1986/1999) (دولار/برميل)

السنة	السعر الاسمي
1986	13
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 189

المطلب الرابع: تطورات أسعار النفط منذ سنة 2000

لقد سجلت أسعار النفط الخام في عام 1998 أدنى مستوى لها منذ عام 1977، وقد بدأت في الارتفاع القوي منذ عام 1999، وتواصل هذا الارتفاع بقوة في عام 2000.

أولاً- أسباب الطفرة النفطية الأخيرة: يمكن إجمال أهم أسباب الطفرة النفطية الأخيرة في:

1- إعلان العراق وقف صادراته النفطية: في أعقاب الهبوط الكبير الذي تعرضت له أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي استمر لنحو ستة أشهر، بدأت دورة من الصعود القوي لأسعار النفط مع إعلان العراق وقف صادراته النفطية لمدة شهر في مارس/أفريل من عام 2002، احتجاجاً على الاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ومع الخروج المؤقت للنفط العراقي من العرض العالمي للنفط، ارتفعت الأسعار على نحو سريع لتصل إلى نحو 22.6 دولار للبرميل في شهر مارس، ثم إلى 24.7 دولار للبرميل في شهر أفريل من عام 2002¹.

2- التوترات الأمريكية-الفترويلية: بعد الحظر العراقي المؤقت لصادرات النفط، بدأت التوترات الأمريكية-الفترويلية ومحاولات واشنطن لإسقاط الرئيس الفترويلي المنتخب هوجو شافيز من خلال التنسيق مع حلفائها في فترويليا لتعطيل العمل في قطاع النفط مما أثر سلباً على الإنتاج والصادرات الفترويلية من النفط، وأدى هذا تراجع العرض العالمي للنفط خاصة في النصف الثاني من عام 2002،

¹ نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص 92.

وخلال عام 2003، وهو ما ساهم بدوره في رفع الأسعار. وكان إنتاج فترويلا من النفط قد تراجع من نحو 2.792 مليون برميل يوميا في عام 2001، إلى 2.432 مليون برميل يوميا في عام 2002، إلى نحو مليوني برميل يوميا في عام 2003.¹

3- الملف النووي الإيراني: تحولت التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلى عامل رئيسي في التأثير على أسعار النفط، و سبب هذا التأثير يرجع إلى وضع إيران كمنتج ومصدر للنفط والغاز، وكدولة تملك احتياطيات هائلة تضعها ضمن الدول التي ستظل مالكة لاحتياطيات كبيرة بعد أن تستنفد الاحتياطيات النفطية والغازية لغالبية بلدان العالم، ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو 5% من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة أن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو 8.5% من الصادرات النفطية العالمية. واحتلت إيران المرتبة الثانية بامتلاكها لأكبر الاحتياطيات النفطية في العالم منذ عام 2003 وحتى الآن باحتياطي نفطي بلغ 132.46 مليار برميل تشكل نحو 11.7% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي. هذه الاحتياطيات الإيرانية الهائلة من النفط تعني أن هذا البلد الكبير يشكل ركنا أساسيا لاستقرار إمدادات النفط عالميا.²

4- التغير في الإستراتيجية النفطية الأمريكية: تبدو الإستراتيجية النفطية الأمريكية الراهنة والتي لا تقدم خططا حقيقية لتخفيض أسعار النفط، على العكس تماما مما كانت تفعله على مدى عقود ماضية، فالشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، خاصة أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياطيات الدول التي أبرمت معها عقودا للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج. وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط مكن الولايات المتحدة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا أمامها.³

5- إجراءات (OPEC) لرفع الأسعار: تأثرت الدول المصدرة بلخففاض أسعار النفط عام 1998، حيث عانت من عجز كبير في ميزانيتها العامة، ولذلك تميز التعاون بين أعضاء (OPEC) بالجدية، ففي عام 2000 بدأت (OPEC) في تطبيق آلية لضبط أسعار البترول، وأعلنت في جانفي 2001 الالتزام بزيادة الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا بقيت أسعار سلة خامات (OPEC) أعلى من 28 دولار

¹ التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005.

² أحمد السيد النجار، الظفرة النفطية العربية الثالثة... دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة السادسة عشرة- العدد رقم (165)- يوليو 2006، ص15.

³ حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2) 2007، ص70.

للبرميل لمدة 20 يوم متواصلة وخفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ظل السعر أقل من 22 دولار للبرميل لمدة 10 أيام متصلة.¹

وقد لجأت الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة (OPEC) إلى الإجراءات التقليدية لضبط السوق واستعادة زمام المبادرة فيه ورفع أسعار النفط الخام. وقد تمثلت هذه الإجراءات في تقليص الإنتاج والتأكيد على التزام دول (OPEC) بحصصها الإنتاجية دون أي تجاوز والتنسيق فيما بين ها والدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة من أجل ضبط العرض العالمي والتحكم فيه بصورة ملائمة بهدف رفع الأسعار.

ومع تحسن الأسعار وضعت منظمة (OPEC) آلية لضمان تحرك أسعار النفط الخام فيما بين 22 و 28 دولارا للبرميل كحد أقصى. وقد نجحت تلك الإجراءات في رفع سعر النفط بقوة في عامي 1999، 2000(أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم (1-13): تطور أسعار النفط الخام (2007/1999) (دولار/برميل)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الاسمي	17.5	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	66.23	72.36

المصدر: <http://www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/2003/filez/XL/T73.XLS>

2- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول المصدرة للبترو ل. 2007.

6- التغير في موقف السعودية: عملت السعودية دائما على جعل أسعار النفط معتدلة وملائمة

لمتطلبات النمو الاقتصادي العالمي، لكن التدهور الذي حدث في أسعار النفط عام 1998 والذي وضع السعودية في موقع حرج للغاية بعد أن تجاوز عجز ميزانيتها العامة نحو 12 مليار دولار²، فأصبحت مهددة بعجزها عن توفير الخدمات العامة للمواطنين بالمستويات التي تعودوا عليها في حالة استمرار أسعار النفط عند مستواها المنخفض الذي انحدرت إليه عملت الدولة السعودية مدفوعة بمصالحها الحيوية داخليا على رفع أسعار النفط، وقد ساهمت سياستها في سوق النفط في رفع الأسعار في عامي 1999، 2000.

7- التحسن في النمو الاقتصادي العالمي: بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التحسن بقوة مما ترتب عنه

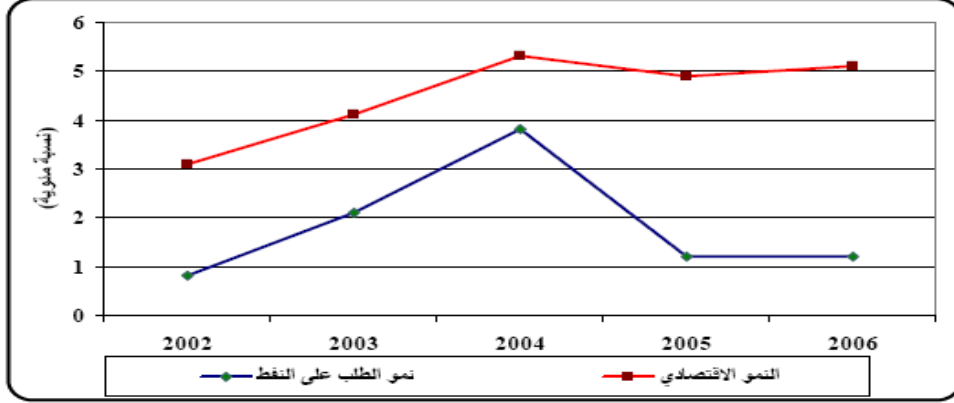
ارتفاع الطلب على النفط الذي شكل عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار، ففعدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفع من 2.6% عام 2001، إلى 3.1% عام 2002، إلى 4.1% عام 2003، إلى 5.3% عام

¹ أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة. دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، مرجع سبق ذكره، ص11.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص218.

2004 وهو أعلى مستوى له في الثلاثين عاما الأخيرة، واستمر عند مستوى مرتفع بلغ 4.8% عام 2005 و 4.9% في عام 2006¹.

الشكل رقم (1-3) : نمو الاقتصاد العالمي والنمو في الطلب على النفط (2002-2006)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006

8- تقصير الدول المستهلكة في تطوير المصافي²: ظلت صناعة تكرير النفط في الدول الصناعية

المتقدمة التي تعد المستهلك والمستورد الأكبر للنفط في العالم، تتعرض لضغوط من جماعات حماية البيئة في تلك البلدان نظرا لما تحدثه هذه الصناعات من تلويث للبيئة ، ونتج عن هذه الضغوط حالة من الجمود في تلك الصناعة التي لم ترفع طاقتها بصورة جديدة لزم من طويل، خاصة أن معدل نمو الطلب في تلك البلدان كان محدودا بسبب الضرائب الباهضة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية واليابان ، وقد أدى تقصير الدول المستوردة للنفط في توسيع طاقت التكرير لديها إلى حدوث خلل فني أو تقني في سوق النفط، ففي الكثير من الحالات كان النفط الخام متوفرا في حين أن المصافي لم تكن لديها الطاقات الكافية للتكرير مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات بوطأها الثقيلة على المستهلكين.

ثانيا- نتائج الطفرة النفطية الأخيرة: هناك انعكاسات ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام يمكن تلخيصها كالآتي:³

¹ بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2006.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

³ صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية وانعكاساتها الاقتصادية، مقال منشور في جريدة الصباح السعودية على الموقع الإلكتروني التالي:

1- الجوانب الايجابية تتمثل في:

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية.
- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية مما يزيد من قدرة هذه الدول في معالجة ديونها الخارجية.
- تعزيز المدخرات بما يساعدها في تخفيض مديونية القطاع العام وخاصة الدين الداخلي.
- زيادة الاستثمارات في الخارج سواء المباشرة أو في الأسواق المالية.
- آثار إيجابية على الدول غير النفطية مثل زيادة تحويلات العاملين في الدول النفطية إلى بلدانهم وزيادة التجارة بين الدول النفطية والدول الأخرى وتنشيط السياحة.

2- الجوانب السلبية: وتتلخص في :

- إرتفاع مستوى الأسعار في الدول النفطية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وإضعاف القدرة التنافسية لاجتذاب الإستثمارات الأجنبية.
- تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول النفطية.
- عودة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص.
- وفيما يخص آثار إرتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، فإنه على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط بلغ مستويات قياسية إلا أن معدلات النمو في كل البلدان الهامة إقتصاديا لم تتأثر، ويمكن القول أن من أبرز عوامل عدم انعكاس إرتفاع أسعار النفط سلبا على معدلات النمو العالمي:
- كل الدول المتقدمة المستهلكة الأساسية للنفط لديها شركات تنشط في مجال الطاقة، وعندما ترتفع الأسعار ترتفع أرباح هذه الشركات وينعكس ذلك إيجابيا على الأسواق المالية وعلى مجمل أداء الإقتصاد.

- الأرباح التي تجنيها الدول المنتجة، وهي دول كثيرة تغطي القارات الخمس تقوي الطلب، وبالتالي تعطل الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على بعض القطاعات وفي بعض الدول، ذلك أن دخول مئات مليارات الدولارات إلى خزائن عشرات الدول يقود إلى نتائج إيجابية على مجمل الإقتصاد العالمي.
- ولاشك أن الدول غير المنتجة والتي ليس لديها شركات ناشطة في الإستثمار في مجال الطاقة تتضرر من ارتفاع الأسعار، وهي دول صغيرة وفقيرة، وهي مستهلك متواضع للنفط بفعل تواضع إقتصادها، ولهذا فهي غير قادرة على إحداث تأثير سلبي في أداء الإقتصاد العالمي طالما أن جميع إقتصاديات الدول الكبرى تستفيد من ارتفاع أسعار النفط بأشكال مختلفة، وقادرة أيضا على تطوير الانعكاسات السلبية لهذا الإرتفاع.

المبحث الثالث: دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره.

إن أسعار البترول والمناح منه يتحدد بناء على عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتحكم في هذه العوامل أطراف ثلاثة هي:

- الشركات المستثمرة للبترول .
- الدول المنتجة .
- الدول المستهلكة .

لكن ظهور الدول المنتجة كطرف أساسي و مؤثر في السوق البترولية لم يعرف حتى سبعينيات القرن العشرين حيث أسست أهم الدول المنتجة منظمة (OPEC) سنة 1960 و التي تعزز دورها بعد عمليات التأميم في التحكم بالعرض البترولي و الأسعار منذ 1973 .

هذه الدول رغم بعدها الجغرافي عن بعضها، واختلافها الثقافي والسياسي جمعتها مصلحة واحدة و هي إنتاجها للنفط الذي شكل الجزء الأعظم من الإنتاج العالمي سق 1980 بحوالي 90 % من كمية الإنتاج العالمي¹، وقدر إنتاجها سنة 2007 بحوالي 36.9 % من كمية الإنتاج العالمي².

المطلب الأول: إنشاء (OPEC) وأهدافها.

أولاً- دور الدول المنتجة للبترول في تحديد الأسعار قبل إنشاء (OPEC): كانت الإتفاقيات البترولية الدولية تجرى بين طرفين، أحدهما رئيسي وهو المسيطر ويتمثل في شركات البترول العالمية ومن ورائها حكومات بلادها، والطرف الآخر وهو الثانوي متمثلاً في حكومات الدول المنتجة للبترول. وكانت الشركات البترولية العالمية تمتلك كل الامتيازات، في كل من إيران والعراق، والمملكة العربية السعودية، وباقي مناطق شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط. وكانت تسيطر على جميع المراحل البترولية من البئر حتى وصول البترول إلى المستهلك، وتتحكم في تسخير البترول في خدمة العالم الصناعي الذي تنتمي إليه الشركات الكبرى، بينما اقتصر دور الدول المنتجة للبترول حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين، على تسلم حصتها المحدودة من أرباح عملية إنتاج البترول الخام، وكانت تلك الشركات الكبرى تتولى مسؤولية تحديد هذه الحصص، وتقدير عائدات البلد المنتج. وبعد أن نالت معظم الدول المنتجة للبترول إستقلالها، أخذت تراجع هذه الإتفاقيات وتعيد النظر في طبيعة العلاقات التي تربطها بالشركات الكبرى، كما بدأت بالدخول في تلك الصناعة، التي كانت حكراً على تلك الشركات وحدها.

¹ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص107.

² Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), Annual Statistical Report 2008.

و كانت نقطة التحول الحاسمة في مطلع الخمسينيات حين بدأ تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح ، بين حكومات الدول المنتجة وشركات الإمتياز، فقبل تطبيق هذا المبدأ لم تكن الحكومات تشغل بالها بالأسعار، لأنها كانت تحصل على نصيبها على أساس فئة ثابتة للوحدة من الإنتاج، وهي 22 سنتا للبرميل دون النظر إلى مستوى الأسعار. ولكن بتطبيق مبدأ المناصفة، أصبح السعر المعلن للزيت الخام أساسا لحساب الأرباح. ولكن هذا المبدأ جعل سلطة إعلان السعر في يد الشركة المنتجة و على الرغم من احتفاظ الشركات بحق تحديد الأسعار، فإن الحكومات بدأت منذ ذلك الحين تبدي اهتماما بمستوى الأسعار.

وقد شهدت صناعة البترول في فترة الخمسينيات تغيرات جذرية لارتفاع الطلب على استهلاك البترول بدرجة كبيرة لكن رغم ذلك استطاعت مصادر الإنتاج تلبية هذه الإحتياجات دون مشقة. أثار موضوع الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب قضية الأسعار المناسبة، لأن السعر هو العامل الرئيسي والمهيمن على نسبة الفائدة، التي تعود على الشركة وعلى الدولة النفطية. ويرى خبراء البترول أن التلاعب بمستويات الأسعار المعلنة للزيت الخام من جانب شركات البترول الكبرى، وتعتمدها خفض الأسعار، وما يترتب عليه من خفض ضرائب الدخل التي تتقاضاها حكومات الدول المنتجة، هو الدافع الأساسي للدول المنتجة للبترول إلى التفكير في إنشاء جهاز قوي يمثلها في التفاوض مع الشركات الكبرى ويقف في مواجهتها.

ثانيا- نشأة OPEC: ظهرت أول بادرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في أبريل 1959، عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظّمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية. فقد جرت في كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط، أهمها:¹

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.
- معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.
- زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.
- تأسيس شركات بترول وطنية.
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

¹ سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، مرجع سبق ذكره، ص148.

كان إعلان "شركة إسو" في 9 أغسطس 1960، بأنها ستخفض الأسعار المعلنة للبترو ل الشرق الأوسط، بداية الشرارة؛ لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة في الأصل، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترو ل. وبدعوة من العراق، عقدت خمس دول، هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران وفترو ليا اجتماع في بغداد، في الفترة من 10-14 سبتمبر 1960، وأعلنوا إنشاء منظمة دائمة تسمى: "منظمة الدول المصدرة للبترو ل" (OPEC)¹، تتولى إجراء المشاورات المنتظمة بين الدول الأعضاء وتعمل على تنسيق وتوحيد سياساتها بهذا الخصوص. وجاء انضمام بقية الأعضاء تباعا، حيث انضمت قطر عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1962، ثم أبو ظبي عام 1967 (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا)، ثم الجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، فلإكوادور عام 1973 (انسحبت عام 1992)، ثم الجابون عام 1975 (انسحبت عام 1994)، ليصبح عدد الدول الأعضاء إحدى عشرة دولة.

و لاحظ أن سبعة دول من مجموع أعضاء الأوبك هي أقطار عربية، وإذا أضفنا إلى هذه الدول إيران وأندونيسيا تصبح هناك أغلبية للأقطار الإسلامية، أما جغرافيا فباستثناء فترو ليا والإكوادور، في أمريكا اللاتينية فإن باقي الأعضاء في الأوبك هم في أفريقيا وآسيا، أما إقليميا فإن التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف في (الدراسات الإستراتيجية) بالشرق الأوسط.

ثالثا- أهداف OPEC: تحددت أهداف منظمة الدول المصدرة للبترو ل كما نص عليها قرارها الأول و نظامها الأساسي في الآتي:²

- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترو لية، و تقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والجماعية.

- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترو ل العالمية، للتغلب على التقلبات الضارة.

- إحترام مصالح الدول المنتجة، و ضمان حصولها على دخل م ضررد، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال، و ضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترو ل.

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الإلتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

¹ Abdelkader sid-ahmed, L'OPEP passé présent et perspectives, office des publications universitaires, Alger 1980 p 50.

² حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

كما فرضت المنظمة على الأعضاء عدم المساهمة أو الإشتراك في أي عمل، يكون من شأنه إحباط أي قرار لها.

المطلب الثاني: تقييم دور (OPEC).

لقد مرت منظمة (OPEC) منذ إنشائها بمحطات مهمة، ففي الستينيات من القرن العشرين، مثلت هذه الحقبة الفترة التي تم فيها تأسيس المنظمة، في مسعى من الدول الأعضاء إلى تجسيد حقوقها في سوق البترول الدولية التي تهيمن عليها شركات البترول المتعددة الجنسيات. وكانت المنظمة تمارس أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت في الظل، حيث قامت في تلك الفترة بتحديد أهدافها، وتأسيس الأمانة العامة، التي انتقلت من جنيف إلى فيينا في عام 1965، كما عملت على تبني عدد من القرارات، وإجراء المفاوضات مع الشركات¹.

وفي فترة السبعينيات بوزت منظمة OPEC، حيث تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة من التحكم في قطاعات الصناعات البترولية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة العليا في ما يتعلق بمسألة تحديد أسعار البترول الخام في أسواق البترول الدولية. وقد شهدت هذه الفترة أزميتين اثنتين في ما يتعلق بأسعار البترول في عام 1973 ثم عام 1979².

وعلى إثر انهيار الأسعار في عام 1986، إرتفع مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك من قبل الدول المنتجة للبترول إذا ما أرادت تحقيق إستقرار في سوق البترول الدولية بأسعار معقولة في المستقبل. وفي بداية فترة التسعينيات تمكنت المنظمة من تفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار البترول، وذلك بسبب غزو العراق للكويت عام 1990، حيث تمكنت الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الوصول بالأسعار إلى مستويات معقولة في الأسواق البترولية العالمية بعد أن شهدت ارتفاعا حادا.

وعندما انهارت أسعار البترول في 1998، فإن العمل الذي قامت به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج المنظمة، من خلال القيام بعمل جماعي مشترك لمحاكمة هذه الأزمة، أدى في نهاية الأمر إلى العودة بالأسعار إلى مستويات مرضية، فقد قامت أوبك بوضع ما عرف بآلية ضبط الأسعار (Price band mechanism) والتي بدأ تطبيقها في مارس 2000 التي تم بمقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو الخفض بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى وحد أعلى (22- 28 دولارا للبرميل من سلة أوبك).

¹ Abdelkader sid-ahmed, L'OPEP passé présent et perspectives, op. cit, p.57

² انظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

وعموما يمكن القول أن الأوبك تتمتع بوزن كبير في التأثير على سوق النفط، لكن هذا التأثير يبقى محدود وذلك لأسباب عديدة أهمها:

- تضارب مصالح الأقطاب التي لها علاقة بسوق النفط، ونعني بهذه الأقطاب: الدول الأعضاء في أوبك، والدول المنتجة والمصدرة خارج المنظمة، والدول الصناعية (المستهلك الرئيسي للنفط) والشركات النفطية الكبرى، والوسطاء والموزعين في السوق النفطية ومصافي التكرير .
- تضارب تقويم أعضاء القطب الواحد لواقع سوق النفط من ناحية السعر وسقف الإنتاج وتوقعات الطلب العالمي.

ومع مرور ثمانية و أربعين عاما على إنشاء منظمة (OPEC)، إستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات لدولها وساهمت في استقرار السوق البترولية، لكن نتيجة للتغيرات التي هي سمة من سمات العصر و التي أدت إلى التحول في العلاقات والظروف مقارنة بتلك التي نشأت فيها المنظم ة يتطلب مراجعة مسيرة المنظمة في الماضي والتعامل مع التحديات والفرص المتاحة.

المطلب الثالث: محددات أسعار البترول

من مبادئ علم الإقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناء على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، فإذا زاد الطلب عن العرض فإن السعر يرتفع حتى يتم التوازن والعكس صحيح. ولا يختلف البترول عن السلع الأخرى في ذلك، غير أن البترول كما تم توضيحه فيما سبق له ما يميزه عن السلع الأخرى، فتختلف العوامل التي تؤثر في جانبي الطلب و العرض عليه عن العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى. و يمكن تناول محددات أسعار البترول من خلال دراسة العوامل التي تؤثر في جانب الطلب والعوامل التي تؤثر في جانب العرض.

أولا - الطلب العالمي على النفط الخام: بقدر ما يرتفع (أو ينخفض) الطلب على النفط نتيجة انخفاض (أو ارتفاع) سعر البترول وفقا لقانون الطلب البديهي، فإن الطلب على النفط يؤثر أيضا في مستوى السعر وذلك عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجم الطلب بحيث ينتقل منحنى الطلب لأعلى ويكون نتيجة ذلك ارتفاع السعر عند كل كمية مطلوبة والعكس صحيح. ويتكون الطلب على النفط من نوعين من الطلب، هما: الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة.

1- الطلب على النفط بغرض الإستهلاك: ويعتبر الطلب على النفط الخام في هذه الحالة طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة لاستخدامها كوقود للتدفئة واستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل قطاع الموصلات، قطاع الصناعة، قطاع توليد الكهرباء .. الخ.

2- الطلب على النفط بغرض المضاربة: تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل

الأخرى بحيث ينتقل منحني الطلب إلى أعلى، مما يدفع الأسعار إلى الإرتفاع.

وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات فيما عرف بالأسواق المستقبلية، وكان

التعامل في هذه الأسواق يقتصر على من يطلب البترول لمواجهة احتياجاته الفعلية كالمصافي، غير أن الفترة الأخيرة شهدت التعامل في هذه الأسواق ليس بطلب البترول لمواجهة احتياجات فعلية إنما التعامل في هذه الأسواق (بيعا و شراء) بغرض تحقيق الربح بالمرهنة على اتجاه الأسعار.

و من العوامل التي تؤثر في جانب الطلب نذكر:

أ- النمو الاقتصادي العالمي: يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباطا وثيقا بالطلب النفطي و هو احد

العوامل المؤثرة فيه و العلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، فإذا عرفت أي دولة من دول العالم نمو إقتصادي، أو ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من النفط.¹ (انظر الشكل رقم (1-3))

ب- مصادر الطاقة البديلة: لقد أصبحت مصادر الطاقة البديلة موضع اهتمام العالم في الوقت

الحاضر أملا في التوصل إلى استخدام طاقة بديلة للبترول، لكن رغم زيادة الإهتمام بمصادر الطاقة البديلة فإن البترول ظل سيد الموقف الذي يحتل المركز الأول في ميزان الطلب على الطاقة على الرغم من المنافسة التي يتعرض لها من كافة أنواع بدائل الطاقة.²

ج- الإستقرار السياسي: إن الإضطرابات السياسية قد تكون في بعض الأحيان السبب الرئيسي

لنقص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاك للنفط من زيادة طلبها على النفط وتقوم بتخزينها بكميات كبيرة تكفيها لثلاثة أشهر لمواجهة العجز المحتمل في المستقبل.³

¹ جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات-دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص35.

² موسوعة "مقاتل الصحراء"موضوعات اقتصادية ، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، مرجع سبق ذكره.

³ جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات-دراسة حالة الجزائر 1970-2004 مرجع سبق ذكره، ص 38

د- فصول السنة: إن الطلب يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب اختلاف درجات الحرارة الفصلية، لكن لم يعد للموسمية تأثير قوي وذلك لأن التنبؤ بالطلب الموسمي أصبح في غاية السهولة وذلك مكن معامل التكرير توفير الحماية لأسواق النفط¹.

ثانيا- العرض العالمي للنفط: يتحدد العرض العالمي للنفط بمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الإمكانيات المتاحة في حقول النفط، وسياسة الدول المنتجة ومدى حاجتها للنفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو لتصديره في سبيل الحصول على موارد نقدية تلبى احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، إلى جانب ذلك يلعب كل من الطلب على النفط وسعره دورا حيويا في عرض النفط، كذلك فإن المخزون (التجاري والاستراتيجي) يؤثر في حجم العرض وخاصة في حالة التقلبات الموسمية، ويمكن دراسة العوامل التي تؤثر في جانب العرض من خلال النقاط التالية:

1- العوامل الجيوسياسية: إن الإضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر في عرض النفط و تتوك آثارها على المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط، وهو ما يرفع الأسعار إلى الإرتفاع.

و من الأحداث لاحظ أنه خلال الصدمتين البتروليتين (الثانية والثالثة) كان سبب الصدمة الأساسي يكمن في عوامل أثرت في جانب العرض نتيجة للحروب (الحرب العراقية الإيرانية - حرب الخليج الثانية) أو الثورة الإيرانية.

2- العوامل المناخية: إن الكوارث الطبيعية التي يعرفها العالم تؤثر على المعروض النفطي، ومن الأمثلة على ذلك تتابع حدوث الإعصار تلو الآخر عام 2004 في بحر الكاربي وخليج المكسيك الأمر الذي ساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة، وكان أشهر هذه الأعاصير هو إعصار ايفان الذي تسبب في توقف العمل في خليج المكسيك وتوقف العمل في بعض المصافي وتوقف تفريغ النفط المستورد من خارج الولايات المتحدة إلى الموانئ الموجودة بهذه المنطقة الأمر الذي زاد من اضطراب سوق النفط وارتفاع الأسعار².

3- المخزون: تتأثر أسعار النفط إرتفاعا وانخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون، وتؤخذ حركة المخزون في الإعتبار عند دراسة الأوضاع في سوق النفط العالمية، فالمخزون يلعب دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، والواقع أن حركة المخزون ترتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى السحب من المخزون وهو ما يؤدي إلى

¹ جمعة رضوان ، نفس المرجع السابق ، ص39.

² التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005 "سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية".

انخفاض المخزون فإذا انخفض إلى مستوى حرج، فإنه تنشط عملية التخزين وتضغط على الأسعار فترتفع، هذا إلى جانب الآثار النفسية والتي تزيد الأسعار اشتعالاً¹.

4- الطلب النفطي: يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث انه إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من النفط وإذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى تقليص العرض.

5- أسعار النفط: إذا كان المعروض من النفط محددًا من محددات الأسعار فإن هذه الأخيرة بدورها تحدد الكميات المعروضة من النفط، فإذا ارتفعت الأسعار فإن ذلك يشجع الدول المنتجة على رفع معروضها من النفط وهو كذلك يشجع عمليات البحث و التنقيب عن النفط.

6- المنافسة بين المنتجين: إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة في السوق، وفي الواقع هذه المنافسة موجودة بين دول (OPEC) فيما بينها والدول غير الأعضاء في المنظمة، فكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي وهذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.

7- عمليات البحث و التنقيب عن النفط: لاحظنا أنه من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمة 1986 عمليات التنقيب و البحث الواسعة التي قامت بها دول عديدة، بعد ما عملت الوكالة الدولية للطاقة على تشجيع عمليات الإستثمار في المجال النفطي الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار بعدما عرفت مستويات مرتفعة.

¹ التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005، نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

نخلص مما سبق إلى أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة ، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى المستهلكة والدول المنتجة، وجاءت أهميته هذه في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه فيها، حيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها ، فكان ظهور الشركات الإحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط ، والتحكم في سوق النفط العالمية ..

خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها. نشأت منظمة (OPEC) كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الإحتكارات والكارتيلات البترولية و قد استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات لدولها وساهمت في استقرار السوق البترولية. و البترول على عكس معظم السلع التي تباع في الأسواق العالمية لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية، يتحدد سعره والمتاح منه بناء على عدد من العوامل الإقتصادية والسياسية و المناخية فضلا عن قوانين العرض والطلب أيضا. تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار كبيرة للبلدان المنتجة له والتي يقوم إقتصادها على تصديره بصورة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة الإقتصادية للتكيف مع هذه الأوضاع محاولة منها في الحفاظ على إستقرارها الإقتصادي، وقد لجأت هذه الدول إلى السياسة المالية كأداة رئيسية للتكيف مع هذه الأوضاع، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياسة المالية ودورها في النشاط الإقتصادي

تمهيد:

من خلال الفصل الأول خلصنا إلى أن السوق البترولية العالمية تعرضت لعدة هزات متتالية منذ سنة 1973 حتى سنة 2008، نتيجة تأثيرها سلباً أو إيجاباً بعوامل متعددة إنعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطاً أو صعوداً، وأدت إلى حالة عدم الإستقرار وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الإقتصاديات النفطية وعلى التنمية بكل أبعادها وأصبحت الدول النفطية تترقب يومياً أسواق النفط العالمية وهذا لحساسيتها لكل تغيير يطرأ على الأسعار ، وقد خلصنا أيضاً إلى أن أسعار النفط تتحدد بعدة عوامل لا تستطيع الدول النفطية التحكم فيها، وقد لجأت هذه الدول إلى السياسة المالية كأداة رئيسية للتكيف مع هذه الأوضاع، وهذا انعكاس لكون الدولة (القطاع العام) هي التي تتسلم عائدات النفط وتقوم بإنفاقها. وفيما يلي سوف نخصص هذا الفصل لدراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الإقتصادي ليكون مدخل للفصل الثالث (تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط)، فالسياسة المالية للدولة تستمد أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي إتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات.

و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث نتناول في الأول السياسات الإقتصادية ودور الدولة، وفي الثاني مفهوم السياسة المالية وتطورها، أما المبحث الثالث سوف ندرس فيه مضمون السياسة المالية (الأهداف، الأدوات و آلية عملها).

المبحث الأول: السياسات الإقتصادية و دور الدولة

إن دراسة دور الدولة في النشاط الإقتصادي هو المدخل الطبيعي لأي بحث يتناول موضوع السياسات الإقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة.

ولقد ازداد دور الدولة وتدخلها في النشاط الإقتصادي من فترة لأخرى وذلك لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الإقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وبمرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الإقتصادي والدخل القومي، وفي غياب هذا الدور تتعرض إقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم، الإنكماش وعدم الإستقرار. و لقيام الدولة بدورها الإقتصادي يتعين عليها رسم سياساتها الإقتصادية الكفيلة بتحقيق أهدافها الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الإقتصادي

إن تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي هو تجسيد فعلي للأفكار و المذاهب الإقتصادية التي عرفها الفكر الإقتصادي¹ لهذا سوف نستعرض دور الدولة في نطاق كل مذهب.

أولاً- المفكرون التجاريون: شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر على صعيد الفكر الإقتصادي، ظهور الأفكار "الميركانتيلية" (التجارية)². ولقد تعددت أفكار التجاريين إلا أنه يمكن إجمال أصولهم و اتجاهاتهم الفكرية و الجوهرية على النحو التالي³:

- يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن تكون غاية النظام الإقتصادي تحقيق هذه القوة.

- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، والثروة لدى التجاريين تتمثل في الذهب و الفضة و بقية المعادن النفيسة.

- اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم و من ثم ذهبوا إلى أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها.

بالنظر إلى ما سبق فإنه يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها و أن تسعى لاقتناء

أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق ذلك وحب على الدولة أن تتدخل لمنع خروجها

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000، ص 17.

² - التجاريون أو الميركانتيليون يطلق على أنصار ومفكري تلك الإيديولوجية التي سادت الدول الأوروبية مدة ثلاثة قرون كاملة من 1450 إلى 1750، والتي كانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، وقد عرفت الميركانتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية إقتصادية وآفاق تنمية إقتصادية معينة، أكثر مما تعبر عن نظرية ومذهب بالمعنى الصحيح لكل منهما، حيث تقوم أفكار التجاريين على بعض التعليمات العملية التي وضع أسسها "أنطوان دي مونكريتيان". وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه: Ortiz, Olivarez, Duc Cafra, Louis Bodin, A.De Monchretien, Tomas Man, William Petty.

³ - عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 90.

و تشجيع دخولها، وذلك بزيادة صادراتها و خفض وارداتها لتحقيق فائض في الميزان التجاري كما يجب عليها أن تتدخل لتنظيم الصناعة للإنتاج بأرخص الأسعار وتنظيم التجارة بهدف تقليص الواردات و تشجيع الصادرات.

ثانياً- المفكرون الطبيعيون: في إطار أفكار الطبيعيين¹ الراضية لأفكار التجار اعتقدوا أن الظواهر الإقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها و في انطباقها و تنظيمها للحياة الإقتصادية، وتقوم هذه القوانين على مبدئين²:

- مبدأ المنفعة الشخصية .

- مبدأ المنافسة .

وكل شخص في سعيه لتحقيق منفعه الشخصية ينافس بقية الأفراد في المجتمع فينشأ عن ذلك ما يجد من انطلاقه في تحقيق منفعه ويتحقق بالتالي صالح المجتمع ولذلك نادى الطبيعيون بترك النشاط الإقتصادي حر دون تدخل الدولة تماشياً مع المبدأ القائل " دعه يعمل دعه يمر"³ و قد نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الحصر في مجالات محددة مثل صياغة الأمن الداخلي و الخارجي، حماية الملكية الفردية، ولاية أمر القضاء و القيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الإقتصادي.

ثالثاً- المفكرون التقليديون و الدولة الحارسة: ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية (التقليدية)⁴ و التي كان من أهم مبادئها عدم تدخل الدولة ، فقد قامت أفكار الكلاسيك على وجود قوانين طبيعية تعمل على تحقيق التوازن الكلي بافتراض حالة التشغيل الكامل فالحياة الإقتصادية دائماً تسير في توازن ، و إذا حدث اختلال لأي سبب فسرعان مايتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد⁵ ، وقد ترتب

¹ — الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون، يطلق على أتباع ذلك التيار الفكري الليبرالي الذي ظهر كرد فعل ضد أفكار المدرسة الرأسمالية التجارية، وقد سيطر على الأفكار الإقتصادية منذ صدور كتاب " الجدول الإقتصادية " للفرنسي فرنسوا كيني سنة 1758 والى غاية الثورة الفرنسية سنة 1789 ويعتبر الطبيعيون أن الأرض والطبيعة مصدر التقدم البشري، ومن أهم روادها Pierre Dupont de Nemours و فرنسوا كيني Quesnay François.

² - عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

³ "Laissez faire, laissez passer"

⁴ — إن اصطلاح النظرية التقليدية " أو الكلاسيكية " ينصرف إلى مجموعة الأفكار الإقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها " آدم سميث" . ويعتبر " كارل ماركس " أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم " المدرسة التقليدية " بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير. وقد سيطرت على تاريخ الفكر الإقتصادي لمدة ثلاثة أرباع قرن، يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتس Robert Malthus ، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث .

⁵ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

على ذلك أن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد و اقتصار دورها على القيام بجباية الضرائب التي تمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع، ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي و إقامة العدالة.¹

رابعاً- النظرية الكثرية و الدولة المتدخلة: بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملتته من الحد من دور الدولة فإن التطورات الإقتصادية و السياسية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين و المتمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى الدعوة إلى المزيد من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، و قد شكل التحليل الكيتزي² ظهور قطيعة مع المرحلة التي سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة و تستخدم استخداماً أمثل، وأكد " كيتز " على الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الإستخدام الكامل، من خلال التركيز على الإستثمار، فتنتعش المؤسسات و يتحقق الإزدهار الإقتصادي.

وقد رأى " كيتز " في الدولة عاملاً إقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه، إذ بإمكانها الإستثمار حيث يقل الحافز والتفاؤل لدى الأفراد، كما أنها تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الإدخار و الإستثمار، ومن ثم فإنه عليها مواجهة مشكل البطالة وقلة الطلب ولذلك لا بد أن تستعمل الوسائل والتدابير اللازمة للزيادة من الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ويرتفع مستوى الإستخدام .

وهكذا يمكننا القول أن " كيتز " رسم الطريق لتدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي (دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي) بكل ما يتاح من سياسات و أدوات إقتصادية³.

خامساً- الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة: مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي سابقاً و ازدهار المفاهيم الاشتراكية، ظهر فكر إقتصادي جديد يتناقض في مبادئه مع الفكر الرأسمالي، وفي ظل هذا الفكر يتعين على الدولة امتلاك غالبية موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، فالملكية الجماعية هي السائدة، و على الدولة تولي عملية توزيع الناتج الوطني سواء بين عناصر الإنتاج أو بين أفراد المجتمع كما تقع عليها مسؤولية الإدخار و الإستثمار بما يحقق أهداف التنمية أو النمو الإقتصادي، ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج من أهمها:⁴

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص12.

² — نسبة إلى "جون ماينر كيتز John Maynard Keynes (1883-1946) درس الاقتصاد في جامعة كامبردج على يد أستاذه مارشال، ثم عمل في التدريس، اهتم كثيراً بدراسة نظرية النقود وأحدث كيتز ثورة في الدراسات الإقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعملة والفائدة والنقود" سنة 1936.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص26.

⁴ — عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص41.

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الإقتصادي والإجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.

- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الإقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الإقتصادي والذي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتخطيط الإقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته. ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءاً من الإقتصاد السياسي للإشتراكية.

- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وهذه الأهداف تتمثل في إحداث التوازن المالي، التوازن الإقتصادي، إحداث التوازن الإجتماعي والتوازن العام.

سادساً- دور الدولة في ظل العولمة: إن أدوات ومؤسسات العولمة تقوم بإرساء قواعد وبنيات هيكل العولمة، وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها، كمنظمة التجارة العالمية التي تقوم بتكريس تلك الظاهرة، وتحويل الإقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى إقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الإقتصاد العالمي، وصندوق النقد الدولي الذي يساهم في دعم اتجاهات العولمة وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول على التعولم، والانخراط في تيار عولمة الإقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة في تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، وأخيراً البنك الدولي الذي يخدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية وتعمل هذه المؤسسات معاً على تحقيق العولمة من خلال إحداث تغيرات أهمها زيادة الإعتماد المتبادل داخليا وخارجيا، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية. وقد أدت هذه المؤسسات إلى انتقال مراكز القرار الإقتصادي إلى مراكز فوق قومية¹. فيمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثير سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير في مضمون الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة²، وهو ما يتضح من ارتقاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها وفتح المجال لظهور وظائف جديدة، كما يوجد علاقة طردية بين تأثير السياسات الإقتصادية للدولة بمتغيرات العولمة وسيادة نموذج اقتصاد السوق، ولا يبرر الانتقال إلى اقتصاد السوق أبداً اختفاء دور الدولة ولكنه، وبشكل أكثر تحديداً، يتطلب تغييراً في شكل هذا الدور، فالسوق لا يمكن أن تقوم بدون وجود دولة قوية. وأصبح على الدولة ترك مجال الإنتاج المباشر

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² محمود خليل، إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة - العدد 136 - ففوي 2004.

للسلع والخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة ويكون تدخلها في سير الحياة الإقتصادية بوسائل أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة والقيام بتوفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم ، الصحة ، القضاء، الأمن الدفاع، مشروعات البنية الأساسية وتحقيق العدالة في التوزيع وتوفير شبكة الأمن الإجتماعي لكل المواطنين ضد المخاطر والأمراض الإجتماعية،... الخ¹. والجدول الموالي يلخص أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة:

الجدول رقم (2-1): أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة

المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة				
الحد من الفقر	مكافحة الفساد	حماية المستهلك	توفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي	حماية البيئة
وذلك ب:				
- ضمان حد أدنى من المعيشة - الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية. - العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. - تحفيز الاستثمارات. - رفع معدلات الإنتاجية. - توجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء. - الاهتمام بالهياكل القاعدية. - العمل على تحسين ظروف العمل وزيادة مرونته.	- زيادة ديمقراطية الحياة السياسية. - إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية - رصد قضايا الرشوة و الفساد. - تفعيل أنظمة المعلومات . - زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام و الحكم.	- وضع معايير للسلامة الصحية و الأمنية - ضبط قواعد الصنع. - إقامة المؤسسات المؤهلة و تمكينها من أدوات الرقابة. - مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في المجال.	- إقامة المؤسسات الكفيلة بأنجاز البحوث التطبيقية. - تثبيت الكفاءات الوطنية. - وضع آليات للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مواقعها . - استغلال وسائل الاتصال الحديثة.	- فرض الرسوم البيئية LES ECOTAXAS - وضع هيئات تمتلك وسائل متنوعة للرقابة والمحافظة على البيئة. - إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية(إعادة التدوير)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ،مرجع سبق ذكره ص21، 22، 23، 24.
- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 1، مصر ، 2002، ص323.

¹ أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85، 1994.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها

لا تستطيع الدولة القيام بدورها إلا بوضع وتنفيذ سياسات إقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولاً- تعريف السياسة¹ الاقتصادية: هناك العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

- هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الإقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل باستخدام مختلف الوسائل².

- تعبر السياسة الإقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، إستهلاك السلع و الخدمات وتكوين رأس المال³.

- السياسة الإقتصادية هي محاولات صائغي السياسة للتأثير على حركة واتجاه الكليات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي⁴.

- السياسة الإقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. فيمكن تحديد السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الأهداف و الأدوات و العلاقات المتبادلة بينها(السياسة الاقتصادية= أهداف+ أدوات + زمن)⁵.

- يقصد بالسياسة الإقتصادية تأثير الدولة على النشاط الإقتصادي بهدف توجيهه في اتجاه مرغوب ، وكذلك مقدار تدخلها للتأثير في عمل الوحدات الاقتصادية⁶.

نلاحظ أن التعريفات السابقة اتفقت على أن السياسة الإقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانياً- أنواع السياسات الإقتصادية: نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسة الظرفية(المؤقتة) والسياسة الهيكلية⁷.

¹ السياسة في اللغة العربية قد تستعمل لتعني الواقع السياسي politics و قد تستخدم لتعني " برنامج عمل في مجال معين policy (في الإنجليزية)

²Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002, p.188.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص29.

⁴ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 59.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كاي، مكتبة زهراء الشرق، القارة، 1997، ص 208.

⁶ Allen,(Edward.D) and Brownlee, Economics of public finance, prentice-Hall, Inc, New York, 1948, P13.

⁷ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص25.

1- السياسة الإقتصادية الظرفية: تهدف إلى استرجاع التوازنات الإقتصادية والمالية القصيرة الأجل: توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي (للسلع، الخدمات ورؤوس الأموال)، وتتعلق السياسات الظرفية أساسا بالسياسة المالية و السياسة النقدية.

2- السياسات الإقتصادية الهيكلية: تهدف إلى تغيير هيكل و بنية الإقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينها وبين السياسة الإقتصادية الظرفية إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا أن تؤدي إلى تغيير في بنية الإقتصاد، كما يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في نجاح السياسة الظرفية كاستعمال أموال الخوصصة (وهي سياسة هيكلية) في تمويل الإنفاق العام، و بالموازاة تحتاج السياسات الهيكلية إلى سياسات ظرفية منسجمة معها فمثلا في الإتحاد الأوروبي تزامن قرار الإنضمام إلى اليورو (وهي سياسة هيكلية) مع اعتماد سياسة مالية موجهة لتقليص العجز الموازي و المديونية العمومية، وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): الفرق بين السياسة الإقتصادية الظرفية و السياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
المدى الطويل	المدى القصير	المدة
تغيير هيكل وبنية الإقتصاد على الأجل الطويل	التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل	الهدف
سياسة الخوصصة، السياسة الصناعية	السياسة المالية، السياسة النقدية	من بين الأدوات
نوعية	كمية	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الإقتصادية و وسائل تحقيقها

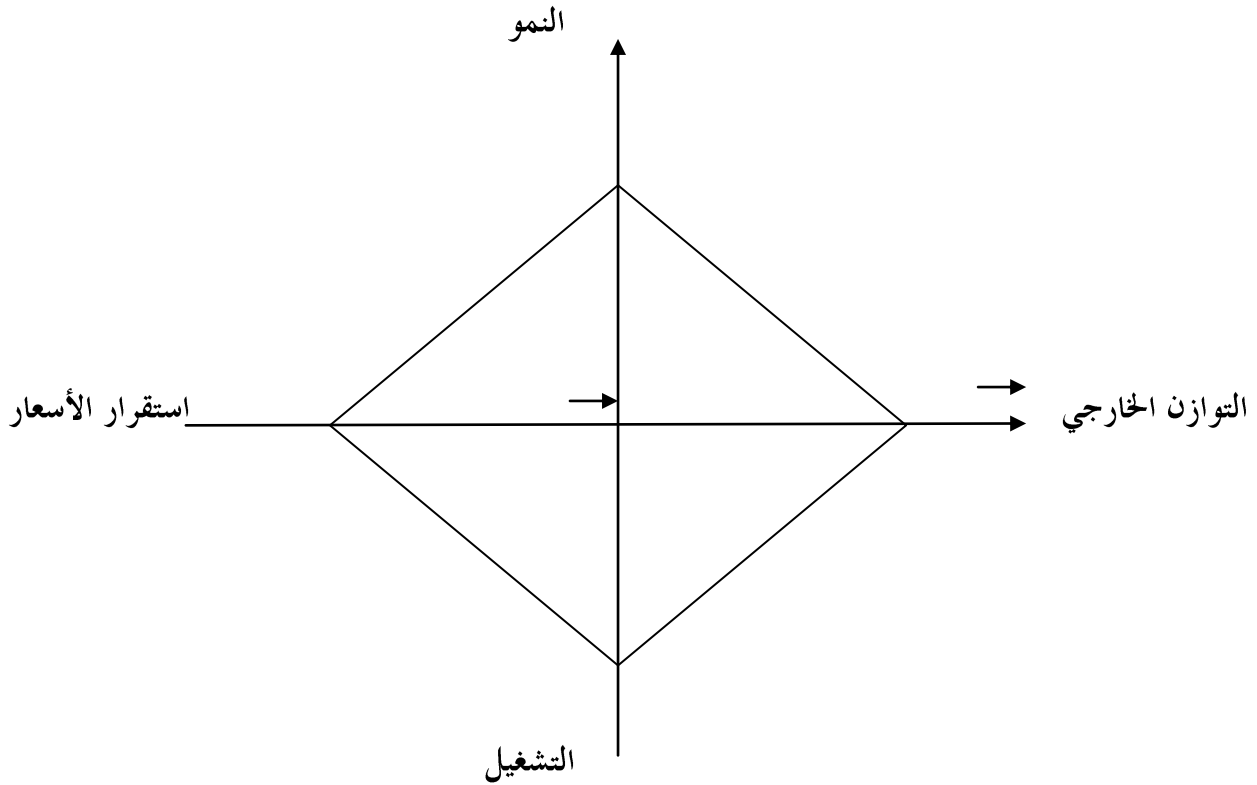
أولاً- أهداف السياسة الإقتصادية: يتفق أغلب الإقتصاديين على أربعة أهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، وهي:¹

- تحقيق معدل نمو مرتفع (البحث عن النمو الاقتصادي).
- معالجة البطالة وتوفير الشغل (البحث عن التشغيل الكامل).
- التحكم في التضخم.
- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

والتي يمكننا تمثيلها بيانيا كإطار عام توضيحي كالآتي ضمن المربع السحري لنكولا كالدور¹ N. Kaldor:

¹ J.GENEREUX : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996- P05.

الشكل رقم (1-2): المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره ص34.

وهذه الأهداف الأساسية التي تم ذكرها و إن كانت مهمة جميعا، فإن بعضها يمكن أن يتعارض مع البعض الآخر، ولذلك فإن السعي لتحقيق أحد الأهداف يؤدي إلى التضحية بهدف آخر فالسياسات التي تهدف إلى تحقيق الإستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم، كما أن السياسات التي يهدف من خلالها إلى إزالة العجز من ميزان المدفوعات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الإقتصادي.

1- البحث عن النمو الإقتصادي: النمو الإقتصادي هدف مهم من أهداف السياسة الإقتصادية فهو الوسيلة الرئيسية لرفع مستويات المعيشة، وكلما زاد معدل النمو الإقتصادي زادت الإمكانيات في زيادة إيرادات الدولة ومن ثم نفقاتها على الحاجات العامة.

¹ نكولا كالدور N. Kaldor من رواد مدرسة كامبردج الجديدة التي تمت من قبل المنظرين الكيتريين الجدد (المحدثين) الذين واصلوا أفكار كيتز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة.

أ- تعريف النمو الإقتصادي : يمكن تعريف النمو الإقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والنتاج الوطني¹، ويمكن تعريفه بصفة أكثر دقة على أنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يمكن أن نستخرج من هذا التعريف الخصائص التالية:²

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يجب أن يكون معدل النمو الإقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

و عادة ما يقاس معدل النمو الإقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية:³

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم على

الدخل الحقيقي في الفترة (T-1).

ب- عوامل النمو الإقتصادي: هناك عدة عوامل تساعد على زيادة النمو الإقتصادي منها:

- زيادة المهارات و التعليم: أي الإستثمار في رأس المال البشري، فعاملي التعليم و التدريب يساعدان على رفع إنتاجية القوة العاملة، وعدم الكفاية في هذين العاملين يعد من العقبات الرئيسية التي تعيق حركة النمو الإقتصادي في الدول النامية.

- وفرة الحجم: يمكن أن تزداد الإنتاجية عن طريق الإنتاج على نطاق واسع.

- الإستثمار: إن زيادة قيمة الإنتاج الكلي لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الإستثمارات أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج و من ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي.

- التكنولوجيا: توصل التحليل الإقتصادي الجديد لعوامل النمو الإقتصادي، بواسطة دالات الإنتاج من نماذج كوب دوغلاس إلى استنتاج بأن الدور الحاسم في رفع معدلات النمو يرجع إلى التقدم التقني أو ارتفاع فعالية عوامل الإنتاج. ولقد أثار صولو Solow في هذا الصدد باعتماده على دالة كوب

¹ محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

² محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

³ أنظر: محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص 59.

دوغلاس، أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبهذا أعطى صولو نقل لعنصر التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو.

- إعادة تخصيص الموارد: فالتخصيص الكفاء للموارد يحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج الوطني ومن ثم يتحقق معدل النمو الإقتصادي.

ج- أهمية النمو الإقتصادي: نعني بأهمية النمو الإقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

- **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة ، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

- **بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع ، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

د- السياسة الإقتصادية و النمو الإقتصادي: تستخدم أدوات وإجراءات السياسة الإقتصادية للتأثير في مختلف العوامل التي تحدد النمو ومن الأمثلة على ذلك:

- استخدام الإجراءات المالية و النقدية لتنشيط الإستثمار الخاص و الإستثمار العام.
- تشجيع البحوث و التطوير بتقديم المنح و السماحات الضريبية.
- توسيع وتحسين المؤسسات التعليمية و التدريبية من قبل الحكومة.
- يمكن للدولة التأثير في الطلب و جعله عند مستويات معينة ومن ثم تشجع المشروعات على توسيع قدراتها الإنتاجية.

2- البحث عن التشغيل الكامل: التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج و هي العمل و رأس المال و بصيغة أخرى الإستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم توظيف عوامل ووسائل الإنتاج¹.

¹GENEREUX.J, Politiques économiques, Edition SEUIL, Paris, 1996, p05.

أما التشغيل الكامل في معناه الضيق، فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة و يعتبر هذا المعنى أكثر استعمالاً وهو الحالة التي يكون فيها الراغبون في العمل في ظل الأجور السائدة في سوق العمل قادرين على الحصول على وظائف و يتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل.

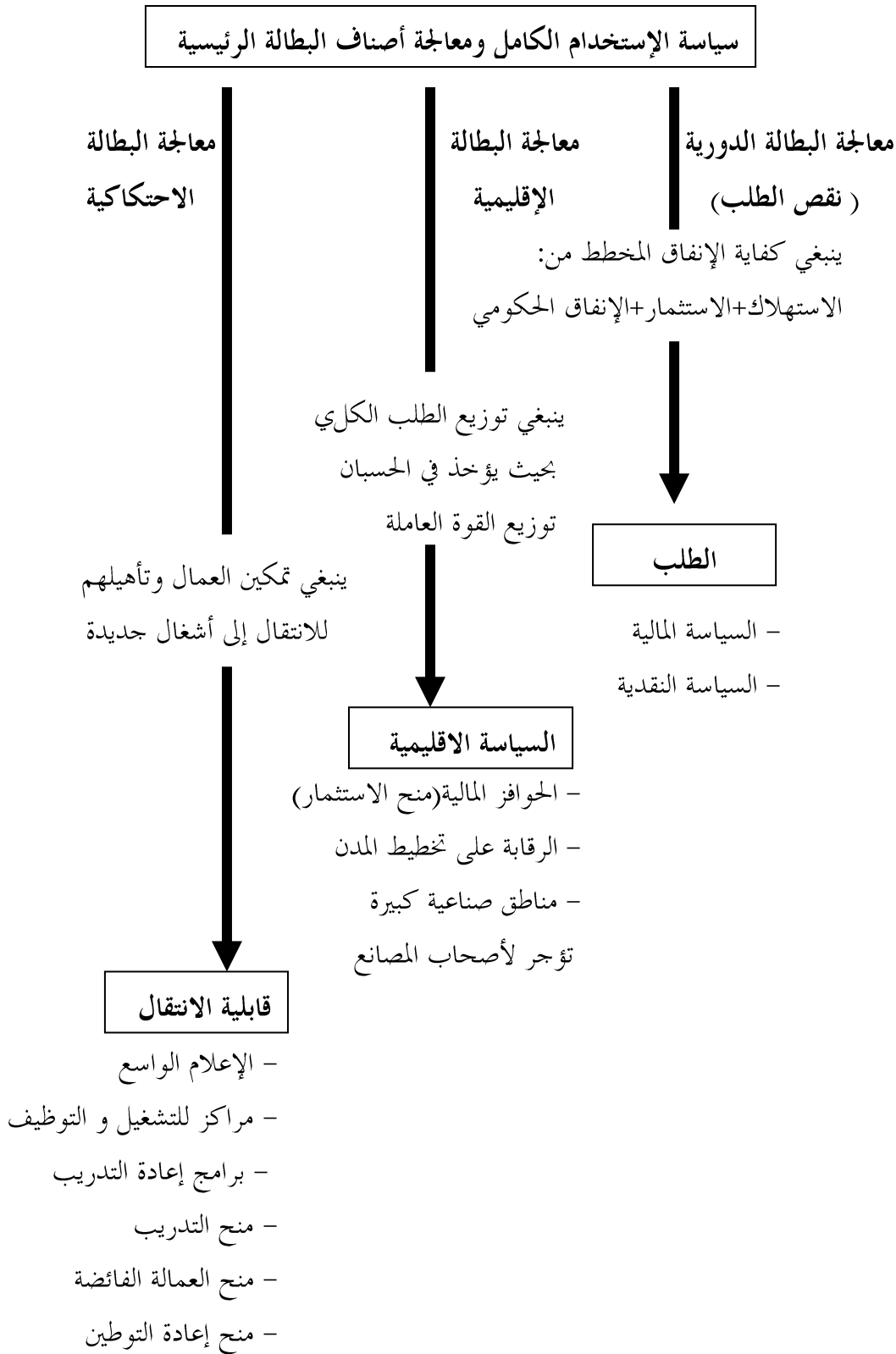
ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة نذكر منها:

أ- البطالة الدورية: وتوصف باسم بطالة نقص الطلب وهي مرتبطة بالدورة التجارية، حيث تتميز فترات الانكماش بانخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الإنخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ثم بعد ذلك يليه تسريح العمال ومن ثم ارتفاع معدل البطالة. وقد وجه كيتز إهتمامه لهذا النوع من البطالة الذي يمكن القضاء عليه بإدارة سياسات الطلب.

ب- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنتج بسبب التنقل المستمر للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال التي تتوفر لهم فرص العمل.

ج- البطالة الإقليمية: وتحدث عند تعرض إحدى الصناعات المهمة المتركرة في أحد الأقاليم إلى التدهور مما يؤدي إلى نشوء مشاكل حادة من البطالة توصف عادة بالبطالة الهيكلية أو البنيوية. و الإجراءات والسياسات التي تستخدمها الدولة لمعالجة أصناف البطالة الرئيسية موضحة فيما يلي:

مخطط رقم (2-1): إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية



3- التحكم في التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الإقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة وكتعريف عام له يعرف بأنه "الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود"¹، ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية :

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

و نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على إقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الإقتصاد، كان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية. ويختلف علاج التضخم في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة ، نظرا لاختلاف الظروف الإقتصادية السائدة في كل منها، وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، حيث يرى العديد من الإقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي ، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الإقتصاد²، وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية، وتخفيض حجم الإستهلاك، كما يوصف التضخم في إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم نفقة، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج بما يساهم في تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار نظرا لأن النمو الإقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الإستقرار والتوازن في الإقتصاد القومي، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

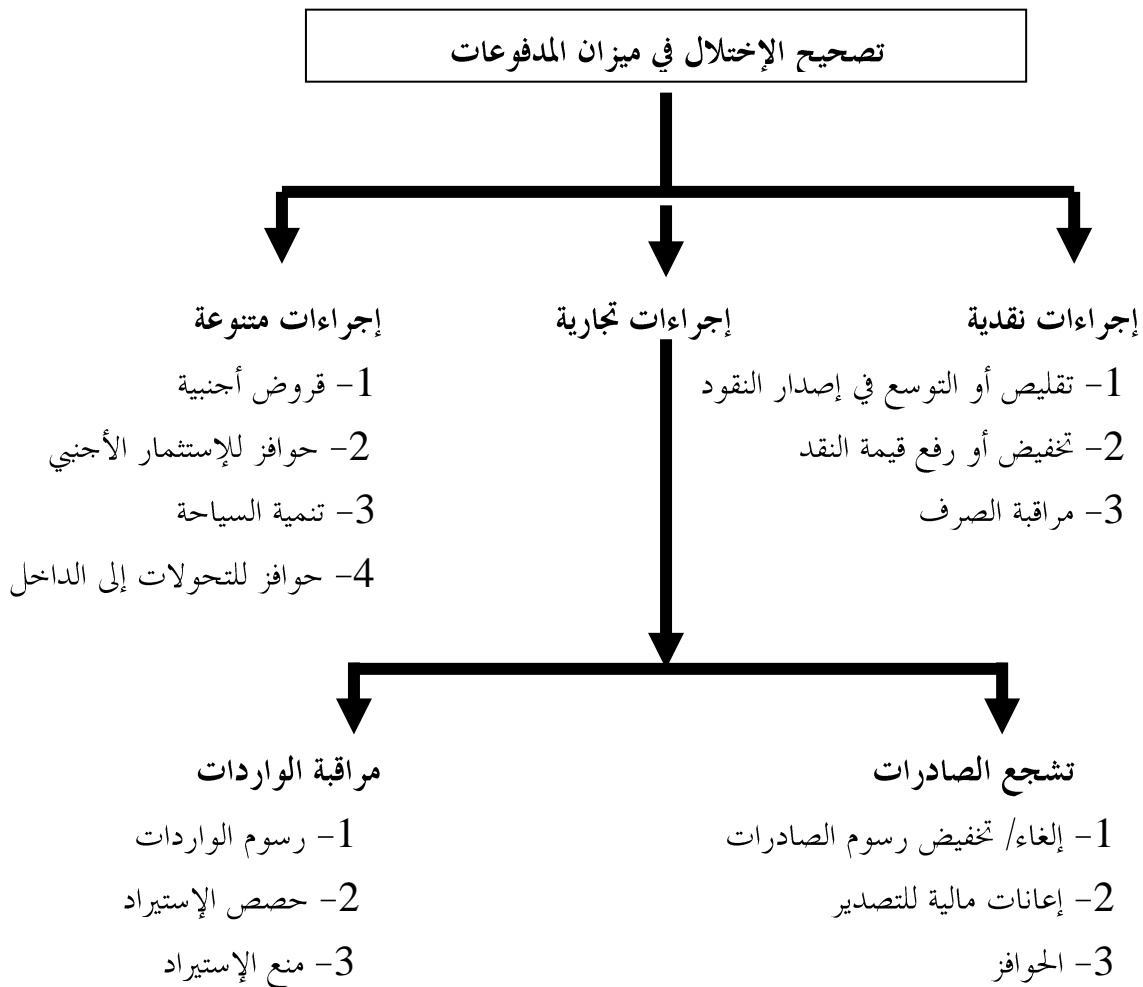
² عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985، ص 119.

4- البحث عن التوازن الخارجي : وهو توازن ميزان المدفوعات حيث يعد هذا الأخير ذا أهمية بالغة خاصة للدول التي تعتمد اعتمادا واسعا على التجارة الخارجية كالدول النفطية، و الدول النامية بصفة عامة وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان.

وتوجد عدة عوامل تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات منها:

- النفقات الإنمائية الضخمة التي ينجم عنها زيادة واسعة في الإستيراد.
- الدورات التجارية.
- عدم الإستقرار السياسي وما ينجر عن ذلك من خروج للأموال و تناقص للإستثمار .
- ولا يعد الفائض في ميزان المدفوعات مثيرا للقلق لكن نجد الدولة تبذل جهودها لكي تزيل أو تخفف العجز في ميزان مدفوعاتها، وتوجد عدة إجراءات وسياسات تستخدمها الدولة لتصحيح الإختلال كما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط رقم (2-2): إجراءات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات



ثانيا- وسائل السياسة الإقتصادية: تتمثل هذه الوسائل على العموم في فروع السياسة الإقتصادية و التي نذكر منها مايلي:¹

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الإقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة و تشجيع القطاع الخاص للمساهمة مع القطاع العمومي في النشاط الإقتصادي، وتطوير البنية التحتية بشق الطرق، بناء الموانئ و المطارات، وتوفير مختلف أشكال الطاقة و الخدمات الأساسية اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و الدخول في مجالات إنتاجية جديدة.
- سياسات الإنفاق كترشيد الإنفاق الحكومي، مراقبة المال العام و متابعة أوجه صرفه.
- السياسات التجارية كضبط الإعلان التجاري، وضع مقاييس و مواصفات للسلع و الخدمات و التدخل لتنظيم التجارة الخارجية.
- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية و منع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
- سياسات المنافسة كمحاربة الإحتكار و تشجيع المنافسة بين المنتجين الإقتصاديين.
- سياسات التوزيع و إعادة التوزيع كمراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بتحقيق توزيع عادل للدخل و الثروات.
- سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور و وضع تشريعات عمالية عادلة.
- سياسات نقدية و مالية.
- سياسات الضمان الإجتماعي.
- سياسات الإستثمار.

¹ سامي جمال، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية و تطورها

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها تستطيع أن تقوم بتحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية و تطور أسسها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

لقد تعددت تعاريف السياسة المالية بالرغم من عدم وجود اختلاف جوهري بينها وفيما يلي مجموعة من هذه التعاريف:

- السياسة المالية هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة و تحديد الموارد اللازمة لإشباعها.

- السياسة المالية للدولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع... الخ).¹

- السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات.²

- تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج و التشغيل عن طريق النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الإستهلاك عن طريق الضرائب، الأجور، و الخدمات الاجتماعية.³

- ينصرف اصطلاح السياسة المالية إلى نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة و الضرائب و الرسوم و القروض العامة (جميع عناصر الميزانية العامة للدولة بجانبها الإنفاقي و التحصيلي) للتأثير على كافة المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة، وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية السائدة. وتتمثل هذه المصلحة

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.16

² - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص.323.

³ Edmond Alphantery, Georges Desupeme, Les politiques de stabilisation, PUF, 1974,p24.

العامة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي و توفير إمكانيات النمو المستقر للإقتصاد الوطني¹.

- تعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي، التحويلات و هياكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الإقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الإقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد و العشوائي في الأسعار².

- السياسة المالية هي التي تعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام و هي تتضمن تكييفها كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالإقتصاد الوطني، دفع عجلة التنمية، إشاعة الإستقرار، تحقيق العدالة الإجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات بين أفراد المجتمع³.

نلاحظ أن كل التعريفات اتفقت على أن السياسة المالية هي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة ونفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق : تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الإقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية و عدالة توزيع الدخل الوطني.

المطلب الثاني: تطور أسس السياسة المالية

لقد انعكس تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، على النظام المالي و السياسة المالية، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة، لذا سوف نتطرق لتطور أسس السياسة المالية في ظل المذاهب الإقتصادية.

أولاً- أسس السياسة المالية في الفكر التجاري: مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون

التجارية اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الإقتصادي ، لكن أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الإقتصادي ، بل و تدهور في النشاط الإقتصادي، و يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها لذلك يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة هي المحتكر للتجارة الخارجية.

¹ - يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003، ص5.

² - محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص163.

³ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006، ص 6.

وقد رأى ويليام بيتي (W.PETTY) أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الإقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الإقتصادي، كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده و قصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة ، العدل ، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعتلين، وتعد هذه أول محاولة لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة¹.

ثانيا- أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي: في إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) التي تنادي بضرورة ترك النظام الإقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي ، أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الإقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي للملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، و من ثم الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الإقتصادي مرة أخرى، و ذلك حتى لا يؤثر هذا الإقطاع سلبا على دورة النشاط الإقتصادي، و لم يضيف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.

ثالثا- أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي: في ظل هذا الفكر لم يظهر للدولة أي دور في النشاط الإقتصادي، والتزمت السياسة المالية بالحياد ولم تستهدف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي. وتحددت أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي فيما يلي:

1- ضغط الميزانية إلى أقل حجم ممكن، وذلك بتقليل النفقات العامة، لأن التقليديون يعتبرون إنفاق الدولة صورة من صور الإستهلاك، فيجب أن يقلل بقدر الإمكان حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء استخدام الموارد و تدهور الإنتاج .

2- توازن الميزانية، وينطلق هذا الأمر من أن الدولة غير مسؤولة عن استهداف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي بواسطة سياستها المالية، فليست هناك أسباب لإحداث عجز ويجب تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات و الإيرادات.

3- يتم تغطية النفقات العامة بإيرادات الدومين فإذا لم تكف أكمل الفارق عن طريق الضرائب، وتفضل الضرائب على الإستهلاك عن الضرائب على الإدخار وذلك لأن الإدخار هو مصدر التراكم

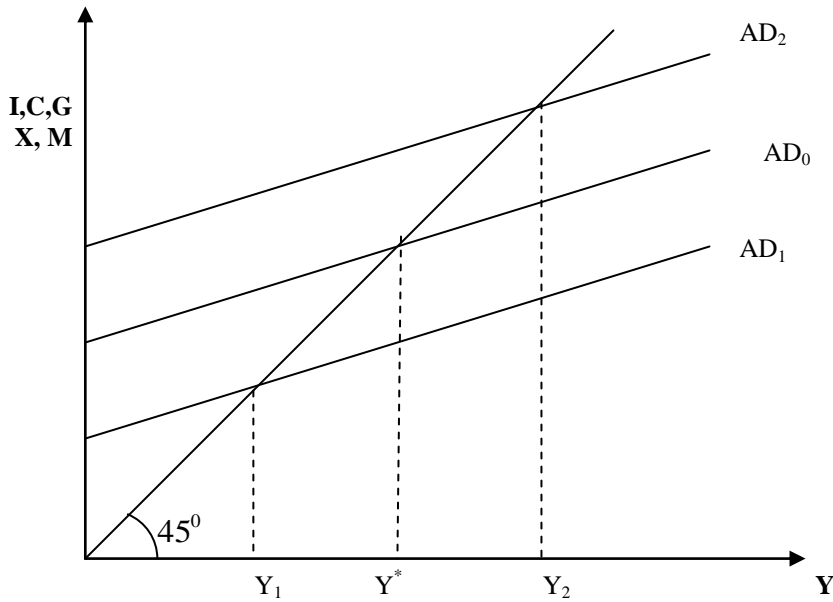
¹ - عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159 - 161.

الرأسمالي لهذا لا يجب أن يتأثر بالضرائب، كما حرس التقليديون على أن لا يكون للضرائب أثر على الأسعار، ورأوا أنه ليست هناك أي أسباب للإقتراض أو الإصدار النقدي.

لكن هذه الأسس لم تستطع الصمود أمام التطور الإقتصادي و أدت إلى تفاقم الأزمات و ازدياد حدتها وامتداد آجالها وأصبح على الدولة أن تقوم بحفظ التوازن وحماية النشاط الإقتصادي وإشباع الحاجات العامة بحسب أهميتها وهذا عن طريق السياسة المالية.

رابعاً- أسس السياسة المالية في الفكر الكيترّي: لقد كان هجوم الكيترّيون على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتداداً منطقياً لهجوم كيتر على معظم المبادئ الإقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، فأكد كيتر أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة كما اعتقد الكلاسيك، وخلص التحليل الكيترّي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأوضح إمكانية حدوث التوازن عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الانكماشية¹. و ألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الإقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الإقتصادية بصفة عامة و السياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسساً جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد وهذا ما تكفلت به مدرسة هانسن (alvin hansen)². فقد حلل هانسن نظرية كيتر مستعينا بمعادلة الدخل القومي و مستعينا بالشكل الموالي:

الشكل (2-2): دور الإنفاق العام في تحديد التوازن



¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص26.

² - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص31.

الدخل الوطني = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y=C+I+G+X-M.$$

ومن ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للإقتصاد القومي هو منحني الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيسر من معادلة الدخل القومي.

ففي الشكل السابق نجد منحني الطلب الكلي عبارة عن المجموع الجبري لدوال الإنفاق. وبالتالي فإن نقطة التوازن للإقتصاد القومي هي النقطة y^* حيث يتقاطع منحني الطلب الكلي مع الخط 45° محددًا نقطة الطلب الفعال، وإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند النقطة y^* ، فمعنى هذا أن النقطة y_1 تشكل توازن أقل من مستوى التوظيف الكامل، أي وجود فجوة انكماشية مع بطالة إجبارية، نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند هذه النقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل، أما إذا كان الطلب ممثلا بالمنحني AD_2 فإن نقطة التوازن هي y_2 وهي أعلى من مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية، نظرا لتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي فوق مستوى التوظيف الكامل وبالتالي فإن الزيادة ستكون في المستوى العام للأسعار، وعليه ستبدأ الضغوط التضخمية في الظهور.¹

وقد واصل زملاء هانس (Hansen) و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية و المالية الوظيفية و غيرها²، وقد حدد مسجريف (Musgrave) أسس السياسة المالية اعتمادا على نموذج هانسن كما أوضحها لينر في شكل قواعد و قوانين على النحو التالي:³

1- أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها، وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق :

- تخفيض نفقاتها العامة.
- أو زيادة الضرائب .
- أو بالوسيلتين السابقتين معا.

¹ - حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، مرجع سابق ذكره، ص33.

² - حامد عبد المجيد دراز، المرجع نفسه، ص35.

³ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص92.

وبنفس الطريقة تستطيع الحكومة أن تزيد من مستوى الإنفاق الكلي فتعمل على زيادة نفقاتها العامة أو خفض الضرائب أو بالوسيلتين معا. وبهذه الوسائل يمكن إبقاء إجمالي الإنفاق عند المستوى المطلوب بحيث يكون كافيا لشراء السلع التي يمكن إنتاجها .

2- أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية، وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة، أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد.

وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد وفي الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم، وأن إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة في الفكر التقليدي.

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية و أدوات تحقيقها و آلية عملها

لقد تطرقنا إلى أهداف السياسة الإقتصادية، والسياسة المالية كأحد أهم السياسات الإقتصادية التي تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني وهذا عن طريق أدوات محددة تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع ، وفيما يلي سنتطرق إلى أهداف السياسة المالية و أدوات تحقيقها(النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة) و آلية عملها.

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية

يمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمثل في أربعة أهداف رئيسية هي:¹

- تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تحقيق الاستقرار الإقتصادي.
- تخصيص الموارد الإقتصادية.
- إعادة توزيع الدخل القومي.

أولاً- تحقيق التنمية الإقتصادية: التنمية الإقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.² وتعرف التنمية أيضاً، بأنها مجموعة من التبادلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.³

فعملية التنمية الإقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة، أهمها زيادة الإستثمار، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية التي تساعد على تطوير الإقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

ولقد صار ينظر إلى السياسة المالية كوسيلة مهمة لتحقيق التنمية الإقتصادية وذلك يرجع لعدة أسباب منها:⁴

- السياسة المالية هي عبارة عن القرارات و الإجراءات المتعلقة بتوجيه إيرادات الدولة و نفقاتها نحو أكفأ الإستخدامات وأهمها، فالسياسة المالية بتعبير آخر تتعلق بالمكون المالي لنشاط الدولة ووضعه بحسب الأهمية والنفع الإقتصادي.

¹ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظريّة وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص76.

³ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.

⁴ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- أصبح حجم النشاط المالي للدولة يكون نسبة لا يستهان بها من الدخل القومي ونتيجة لذلك فإن أي تغييرات فيه من شأنها أن تحدث أثرا على النشاط الإقتصادي، وقد يكون هذا الأثر سلبا أو إيجابا، فأصبح من الضروري أن تراقب القرارات و الإجراءات المالية بنوع من الحذر حتى لا تترك آثارا سيئة على النشاط الإقتصادي.

- تعتمد التنمية الإقتصادية - من بين ما تعتمد- على فكرة حشد المدخرات و توجيهها و استخدامها وفقا لجدول الأولويات ، مع مراعاة الكفاءة الإقتصادية العامة ، وعليه فلا يتصور انفصال القرارات المتعلقة بالسياسة المالية عن القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية.

- بما أن السياسة المالية تتعلق بقرارات و إجراءات الدولة تجاه إيراداتها ونفقاتها ، فلا شك أنها تؤثر على المناخ الإستثماري، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الإستثمار، كما يمكن للدولة عن طريق الضرائب من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

ثانيا- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: الإستقرار الإقتصادي مفهوم مزدوج يسعى إلى تحقيق هدفين

أساسين هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة و تجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم.

و قد رأينا فيما سبق أن هذين الهدفين يعتبران من الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية بصفة عامة، و السياسة المالية تعتبر من أهم هذه السياسات التي تهدف لتحقيقهما.

ثالثا - تخصيص الموارد الإقتصادية: يرى الإقتصاديون الرأسماليون أن جهاز السوق كقيل بتحقيق

التخصيص الأمثل و الإستخدام التام للموارد ، لكن باستقراء واقع النظم الرأسمالية و بالدراسة المتأنية لفلسفة النظام الرأسمالي اتضح أن نظام السوق لا يضمن التخصيص المناسب للموارد الإقتصادية وذلك يرجع إلى عدد من الأسباب، أهمها اختلاف المصالح العامة عن المصالح الخاصة¹، وبناءا على ذلك كان على الدولة أن تتدخل بأدوات سياستها المالية للوصول إلى التخصيص المناسب الذي يحقق لها أهدافها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، ومن الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية نذكر:

- يمكن للدولة أن تجعل من الضرائب ذات الأسعار المرتفعة عائقا في طريق الأنشطة الإقتصادية التي لا ترغب في توجيه الموارد الإقتصادية إليها.

¹ للتفصيل أكثر حول عجز جهاز السوق في تحقيق الكفاءة الإقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، انظر احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 91-101.

- يمكن للدولة استخدام إنفاقها العام للتأثير على معدلات الأرباح للقطاعات المختلفة بحيث تقدم الإعانات لزيادة معدل الأرباح في المجالات التي ترغب الدولة في تحويل الموارد إليها.

- كما أن اللجوء إلى القروض العامة الداخلية تحول جزءا من الموارد التي يملكها الأفراد و المؤسسات إلى الدولة لتمول النفقات العامة، وبهذا تستبدل الدولة قرار الإنفاق الخاص بقرار الإنفاق العام.

رابعا - إعادة توزيع الدخل الوطني: يتم توزيع الدخل الوطني عن طريق ملكية عوامل الإنتاج ويطلق على هذا التوزيع مرحلة التوزيع الأولي، وهذا التوزيع يكون متفاوتا و غير عادلا، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الإضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة ال غنية التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخل، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للإستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال، ومن هنا أصبحت السياسة المالية تستهدف توزيعا عادلا للدخل بتقليل التفاوت، ويطلق على هذه العملية بإعادة توزيع الدخل و يقصد بها إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

و تعتبر النفقات العامة من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل حيث:¹

- يترتب على الإنفاق العام على الصحة و التعليم والرعاية الإجتماعية وتقديم الخدمات مجانا أو مقابل سعر رمزي لذوي الدخل المنخفض دعم هذه المشاريع وإعادة التوزيع لصالحها.
- تعمل سياسة الإعانات العينية على إعادة التوزيع لذوي الدخل المنخفض و زيادة دخولهم الحقيقية.
- ينتج عن سياسة إعانة الإنتاج تخفيض أسعار السلع التي ينتفع بها ذوي الدخل المنخفض.
- كما أن إعانات الضمان الإجتماعي تعمل على إعادة توزيع مباشرة على هذه الفئات.
- و تستطيع الدولة معالجة الخلل في توزيع الدخل بين الأفراد بما لها من سلطان وقدرة على جباية الضرائب و تحديد أسعارها و حدود الإعفاء منها، حيث تجعل عبثها يقع على الأغنياء، وتقدم بعض الخدمات العامة للفقراء من حصيلة الضرائب التي تجمعت لديها.

¹ احمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص317.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على ثلاث أدوات أساسية هي: النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.
- زيادة أو إنقاص الضرائب.
- إستحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

وفيما يلي سنتناول هذه الأدوات:

أولاً- النفقات العامة : الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتطور هذا الدور، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالدولة المنتجة تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه وتعددت تقسيماته، وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ولقد تطورت دراسة النفقات العامة و أصبحت تشكل جزءا هاماً من علم المالية العامة وفيما يلي سنتناول بعض الجوانب الخاصة بها.

1- تعريف النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلط ة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة¹، ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث أركان:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة تصدر من الدولة أو أحد الأشخاص العامة.
- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

2- تقسيم النفقات العامة: مع تطور دور الدولة ازدادت النفقات العامة و تنوعت واختلقت آثارها، لهذا ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائماً على مبادئ واضحة ومنطقية، وهذه التقسيمات أغراض متعددة منها²:

- تسهيل صياغة و إعداد البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة و الاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة و معرفة تطورها.
- تقسيم النفقات يمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.

¹ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 193 .

² محمد عباس محمزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 75، 76.

- التمكين من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة.

وفيما يلي سنتناول أهم التقسيمات.

أ- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:¹

تنقسم النفقات العامة تبعاً للهدف المسطر لها وذلك باختلاف وظائف الدولة (التقسيم الوظيفي) إلى:

- **النفقات الإدارية:** تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها، وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة و الأقسام السياسية.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم، الصحة، النقل، السكن....

- **النفقات الإقتصادية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الإقتصادية للدولة ويسمى هذا النوع م ن النفقات بالنفقات الإستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني و تراكم رؤوس الأموال.

ب- **تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:** تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى نفقات عادية و نفقات غير عادية:²

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية و تتكرر من سنة إلى أخرى.

- **النفقات غير العادية:** هي تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث بصورة غير منتظمة، مك النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث، كالفيضانات و الزلازل و النفقات الإستثمارية الضخمة...

وتبدو فائدة هذا التقسيم إلى إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة حيث أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي) التي لا يسمح باللجوء إليها إلا إذا و جهت لنفقات غير عادية.

ج- **تقسيم النفقات من حيث مقابليها:** تنقسم النفقات من حيث مقابليها إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

- **النفقات الحقيقية:** هي تلك التي تستترف جزءاً من الموارد المتاحة للإقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

² مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 210، 211.

- الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة. وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية (أو تسييرية) ونفقات استثمارية (أو نفقات رأسمالية)¹.
- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه².
- تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع³:
- **إقتصادية:** مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات.
- **إجتماعية:** مثل الإعانات للفقراء و التأمينات الإجتماعية
- **مالية:** وتتضمن أساسا أقساط فوائد الدين العام.

3- ظاهرة تزايد النفقات العامة: استدعى تزايد النفقات العامة انتباه الإقتصاديين منذ نشر الإقتصادي

الألماني أدولف فاجنر A.Wagner في نهاية القرن التاسع عشر دراسته المتعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، حيث انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الإقتصادي الذي يحدث بها⁴، وقد قدموا العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة.

والزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية. بمعنى زيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فمعناها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات.

وفيما يلي سنتناول الأسباب الظاهرية و الحقيقية لتزايد النفقات العامة.

أ- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

- **تدهور قيمة العملة:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد إرتفاعا في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات.
- **تغيير طرق المحاسبة الحكومية:** يؤدي التغيير في طرق الحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة وعليه فالإنتقال من طريقة الميزانية الصافية أي خصم نفقات تحصيل الإيرادات إلى طريقة الميزانية الإجمالية يؤدي إلى زيادة ظاهرية كبيرة في أرقام كل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

¹ مجدى شهاب، نفس المرجع السابق، ص 212.

² رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992 ص 92.

³ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 252-253.

- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة ضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الإنضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، كما أن الزيادة في الإنفاق العام بتأثير زيادة عدد السكان ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية.

ب- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام ومنها:

الأسباب الإقتصادية: وتشمل

- زيادة الدخل الوطني: فارتفاع الدخل الوطني يترتب عليه ارتفاع موارد الدولة ومن ثم نفقاتها.

- زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة كلما ازداد حجم الإنفاق العام.

الأسباب الإجتماعية: لقد ازدادت الحاجات الإجتماعية من تأمين ضد البطالة، المرض، العجز و الشيخوخة و إعانة الفقراء، اليتامى والأرامل... وقد ترتب عن قيام الدولة بهذه الواجبات زيادة النفقات العامة.

- الأسباب الإدارية: ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها خلق العديد من الوزارات و الإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة وذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في¹:

- سهولة الإقتراض: إن سهولة حصول الدولة على القروض العامة شجعها مرارا على التوسع في الإنفاق العام.

- وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام وهذا الوضع قد يشكل خطورة عندما يختفي هذا الفائض لأنه يصعب ضغط النفقات العامة حينها.

الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة و تؤدي لازديادها ومن هذه العوامل:²

- إنتشار المبادئ الديمقراطية: حيث يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و التكفل بالكثير من خدماتها، كما أن الحزب الحاكم يتوسع في المشاريع الإستثمارية لإرضاء الناخبين.

¹ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 112، 113.

- إزدياد نفقات التمثيل الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وكذلك ارتفاع نفقات الإشتراك في المنظمات الدولية و الإقليمية.

- إزدياد النفقات العسكرية: تدفع الدولة مبالغ طائلة لتحصل على أحدث الأساليب و الاختراعات العسكرية بهدف حماية منشآتها وأراضيها.

ثانيا- **الإيرادات العامة**: إن قيام الدولة بوظائفها العامة و أنشطتها المتعددة يقتضي منها الحصول على حجم كافي من الإيرادات يسمح لها بمواجهة احتياجاتها المالية.

1- تعريف الإيرادات العامة: الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.¹

2- تقسيم الإيرادات العامة: نظرا لتعدد مصادر الإيرادات العامة فقد اختلفت تصنيفات هذه الإيرادات و تقسيماتها لهذا سوف نقتصر على التقسيم المالي لها كما يلي:

- الإيرادات السيادية (الإيرادات الضريبية).

- إيرادات القطاع العام.

- القروض.

أ- **الإيرادات السيادية**:

1.أ- الضرائب: تعتبر الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، و التي كانت و لا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، وفيما يلي سنحاول الإلمام بمعظم الجوانب الخاصة بالضريبة.

تعريف الضريبة: تعرف الضريبة على أنها إقتطاع نقدي جبري، نهائي يتحمله الممول، و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة.² كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه الدولة و تجببه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية و نهائية من دون مقابل خاص و ذلك بغرض تحقيق النفع العام و هي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة.³

خصائص الضريبة: يتضح من خلال تعريف الضريبة ضرورة توافر العناصر التالية:

¹ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 255.

² منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 101.

³ فوري عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 49-50.

- الضريبة تدفع بصورة نقدية: وهذا يعني أنها تشكل إقطاعاً نقدياً من ثروة المكلف بها.
- الضريبة فريضة جبرية: فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة و يتم ذلك بالقانون و بصفة جبرية. بمعنى أن المكلف ليس حراً في دفعها بل هو ملزم بذلك.
- تدفع الضريبة بشكل نهائي: بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة بإسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف.
- تدفع الضريبة بلا مقابل: فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة، و لكن المنفعة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع من خلال إستفادته من الخدمات العامة للدولة. هدفها عام: فالضرائب تحصل من أجل تمويل المصالح العامة، فبما أن العبء عام لا بد أن تكون المنفعة عامة.¹

القواعد الأساسية للضريبة²: و هي عبارة عن قواعد وضعها آدم سميث، حيث اشترط وجود أربعة أركان عند فرض الضريبة:

- العدالة الضريبية: فحتى تكون الضريبة عادلة لا بد أن تراعي القدرة التكليفية للممول، أي أن مساهمة كل مكلف بدفع الضريبة تكون حسب مقدرته و بما يتناسب مع حجم دخله.
- اليقين (الوضوح): بمعنى أن تكون الضريبة واضحة بالنسبة للمكلف من حيث: سعرها، مقدارها، موعد دفعها و كيفية دفعها، كما يجب أن تكون القوانين التي تفرض بموجبها الضرائب واضحة و دقيقة حتى تمنع حدوث التهرب الضريبي.
- الملائمة في التحصيل: أي أن تجبي الضريبة في الوقت الملائم للمكلف، فإذا كان موظفاً فإن إقطاع الضريبة من دخله هو الوقت الذي يحصل فيه على هذا الدخل، وإذا كان مزارعاً فإن الوقت الملائم هو نهاية الموسم، و تراعي التشريعات الضريبية هذا الأمر بعناية حتى لا تثقل على المكلف.
- الاقتصاد من نفقات التحصيل: بمعنى التوفير في نفقات جباية الضرائب مثل نفقات أجور الموظفين أو وسائل الإتصال أو وسائل النقل...

أنواع الضرائب: تتعدد أنواع الضرائب و تختلف صورها باختلاف المكان و الزمان، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من أنواع الضرائب دون سواه بل تحاول كل دولة أن تتخير مزيجاً متكاملًا من أنواع الضرائب، و أن تصيغه في أكثر صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع و يمكن تصنيف و تقسيم أنواع الضرائب إلى عدة أصناف، و **التصنيف القائم على طبيعة الضريبة** يعتبر التصنيف الشائع في

¹ - طارق الحاج، المالية العامة، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 47-48.

² - طارق الحاج، المرجع نفسه، ص 47-48.

وقتنا الحالي، وتتم التفرقة في هذا التصنيف بين الضريبة المباشرة و الضريبة غير المباشرة، وليس من السهولة بمكان التمييز ما بين هذين النوعين من الضرائب، وقد اجتمع مفكري المالية العامة على وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما و هذه المعايير هي¹:

– **معيار الثبات:** و يعني ذلك مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات (ثبات نسبي و ليس مطلق)، و تعد ضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المتقطعة و التصرفات العرضية مثل الضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك أو المبيعات... الخ. و نستطيع القول إن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها، والضرائب غير المباشرة تصيب أعمال مرتبطة بحركة الثروة واستخدامها.

ويعتبر هذا المعيار أكثر دقة في التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعلى الرغم من ذلك فإن الضريبة على التركات هي ضريبة مباشرة لكن وفق هذا المعيار تعد ضريبة غير مباشرة لأنها تدفع بمناسبة حدث عرضي و هو الوفاة وعلى واقعة عرضية هي انتقال الملكية بالميراث .

– **معيار التحصيل (المعيار القانوني):** فالطريقة التي تتبع للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة و تحصيلها يمكن أن تستخدم للتمييز بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة، فتعد الضرائب المباشرة إذا كانت تجبى بناء على جداول يبين فيها اسم المكلف و المال الخاضع للضريبة و مبلغ الضريبة... الخ مثل الضرائب على الدخل، ورأس المال... الخ، نظرا لأن العلاقة هنا مباشرة بين الإدارة الضريبية و المكلف بالضريبة دون أي وسيط، وتعد الضرائب غير مباشرة إذا لم يتم تحصيلها بناء عن جداول معدة مسبقا بل تجبى بمناسبة حدوث وقائع مثل تسليم البائع للمشتري سلعة أو عند إنتاج السلعة أو عند اجتياز السلعة للحدود فتفرض ضريبة الاستهلاك، مبيعات أو جمارك... الخ.

لكن ضريبة إيرادات القيم المنقولة تفرض على التوزيعات التي تتخذ صورة أرباح أو فوائد على الأسهم والسندات وهذا دون اتصال مباشر بين المكلف بالضريبة والإدارة و دون قوائم اسمية وبالرغم من ذلك فهي من الضرائب المباشرة، لهذا لا يعد هذا المعيار منضبطا وجامعا للتفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

– **معيار نقل العبء الضريبي (المعيار الاقتصادي):** و يعني من الذي يتحمل الضريبة، فتعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائيا مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال و تعد ضرائب غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف إلى آخر، مثل الإنتاج أو الاستهلاك. و من بين الانتقادات الموجهة إلى هذا المعيار أن ظاهرة العبء الضريبي تخضع للعديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المتداخلة التي لا يمكن التأكد منها سلفا، فضلا على أن كل الضرائب قد ينتقل عبئها وقد لا ينتقل ، فالضريبة على الأرباح (التجارية و

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 66.

الصناعية) هي ضريبة مباشرة لكن بالرغم من ذلك فإن المنتج يستطيع أن ينقل إلى المستهلك في أوقات الرخاء عن طريق رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة .
و خلاصة القول أن النظرية الضريبية و المالية لم تستقر على معيار محدد للفرقة بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة.

أهداف الضريبة: تهدف الضريبة إلى تحقيق مجموع من الأهداف منها¹:

- توجيه الإستهلاك، ذلك أن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الإستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.
- توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن إستخدامها للتأثير على حجم ساعات و نوعية العمل، وعلى حجم المدخرات.
- يمكن إستخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة.

- زيادة تنافسية المؤسسات بحيث تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فإنخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

ولهذا، نجد الدول سعياً منها لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية، ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني.

- تصحيح إخفاقات السوق: تعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، ولهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (إستهلاك، إنتاج) مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك ميلاً نحو انخفاض التكاليف الخاصة، في حين أن التكاليف الإجتماعية ما فتئت تزداد، وتتمثل في تكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر إنكماش طبقة الأوزون... الخ.

وفي هذا، تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية، وهذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الإجتماعية، أو الإقتراب منها.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 168-172.

- الضريبة أداة للإندماج الإقتصادي، وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال إعتقاد نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الإهلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي، بل نجد دولا كدول الإتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل إقتصادي.
- إعادة توزيع الدخل.
- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة.
- توجيه المعطيات الإجتماعية: من خلال حفز الزواج، تشجيع، وتثيظ الإنجاب... الخ.
- أ.2- الرسوم: تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثمة تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.
- تعريف الرسم¹:** يمكن تعريف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا الى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد إلى جانب نفع عام يعود على المجتمع ككل.
- ومن هذا التعريف للرسم يتضح أنه يتميز بالخصائص التالية:
- خصائص الرسم:²**
- **الصفة النقدية للرسم:** والمقصود بذلك أن الرسم يتم دفعه في شكل نقدي، واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلائم مع التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وإيراداتها للصورة النقدية.
- **صفة الإجبار للرسم:** والمقصود بذلك أن الفرد يدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم الخدمة، وعنصر الجبر المقصود هنا يرجع الى كون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم، وتلك القواعد لها صفة الإلزام فهي تجبر الأفراد على دفعه إذا ما تقدم بطلبه لإحدى الهيئات العامة للحصول على الخدمة.
- كما أن القول بجبرية الشخص في طلب الخدمة هو أمر مسلم به، إلا أن قراره بطلبها يعني ظهور عنصر الإجبار، بسبب استقلال الدولة بتحديد قيمة الرسم وطرق تحصيله.
- **الرسم يدفع مقابل خدمة معينة :** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد، كالفصل في التراعات (الرسوم القضائية) أو توثيق العقود وشهرها (رسوم التوثيق والشهر)، أو امتيازها خاصا يمنح للفرد كالحصول على

¹ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، صص 102-105.

² - منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص72.

رخصة السياقة أو جواز السفر، أو إستعمال الفرد لبعض المرافق العامة كإستعمال الموانئ والمطارات (رسوم الموانئ) وبعض الطرق العامة البرية (رسوم الطرق).

– **صفة النفع للرسم:** أي أنه يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص الى جانب النفع العام، ويعني ذلك أن الفرد يحصل على نفع خاص مباشرة لا يشاركه فيه أحد يتمثل في المنفعة التي تعود عليه من الخدمة التي تقدمها الهيئات العامة، هذه الخدمة تحقق بالإضافة الى النفع الخاص نفعا يعود على المجتمع ككل، فالتعليم مثلا يعود بنفع مباشرة على الأفراد برفع مستواهم الثقافي والتأهيلي، ولكنه يحقق نفعا عاما أيضا يتمثل في رفع مستوى كفاءة العاملين.

أنواع الرسوم:¹

– رسوم ايدارية : وهي كثيرة مثل رسوم التعليم، رسم شهادة الميلاد، رسم جواز السفر، رسم تسجيل العقار... الخ.

– رسوم اقتصادية: وهي أيضا كثيرة مثل رسم الهاتف والبريد، الكهرباء... الخ.

– رسوم القضاء: وهي التي تدفع مقابل نظر الدولة في الخصومات بين الأفراد(المحاكم).

أ.3- الأثمان العامة: النوع الثالث من أنواع الإيرادات العامة الضريبية هو الأثمان العامة، ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمياه والبريد والهاتف... الخ، وما يميز الأثمان العامة أنه تدفع اختياريا ولا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

ب- إيرادات القطاع العام(أموال الدومين): يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي

تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

– **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور

وغيرها والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

– **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون

الخاص وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم

إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها والدومين المالي في

شكل أسهم وسندات الشركات، والدومين الصناعي والتجاري هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية

وتجارية.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

جـ- القروض العامة: إن اللجوء إلى القروض كوسيلة لتمويل الإقتصاد العمومي يكون بسبب عجز الموازنة وعدم كفاية الإيرادات العامة، وقد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية. القروض الداخلية هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد ومن مميزاتهما أنها لا تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط، أما القروض الخارجية فهي القروض التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في إقليم الدولة، وهذه الأخيرة تحتوي على مخاطر لا يجب إهمالها، ذلك أن الديون المترتبة تكون بالعملة الصعبة وتسديد خدماتها يكون بهذه العملة أيضا في زمن إستحقاقها مما يؤدي إلى نشأة عبء تحويلي قد يحدث حالة لا توازن في ميزان حسابات الخزينة ووضعية سيئة لإحتياجات الصرف، خاصة إذا تزامن هذا مع إنخفاض قيمة العملة الوطنية فإن عبء التسديد سوف يزداد حدة.

كذلك، فإن الإستدانة الخارجية غالبا ما تؤدي إلى المجازفة أو الإضرار بإستقلالية التسيير المالي و الإقتصادي من حيث الضمانات المطلوبة و ذلك بتخصيص موارد خاصة لخدمة و تسديد القروض كتجميد العوائد بالعملة الصعبة، الإلتزام بالإمتيازات التجارية و حتى السياسية، كما أن القروض الأجنبية المستعملة لتمويل الإنفاق الداخلي تمنح موجودات مالية للخزينة مما يزيد في كتلة وسائل الدفع و هذا بدون مقابل لها، و بذلك تكون أمام وضعية التمويل التضخمي للنفقات العمومية.

و تجدر الإشارة أن اعتماد أسلوب القرض كوسيلة للتمويل يجب أن يختص بتغطية النفقات الإستثمارية فقط نظرا لوجود إمكانية الحصول على عوائد من جهة و اعتبار القرض إيراد مؤقت من جهة أخرى.

ثالثا- الموازنة العامة: الموازنة العامة هي الأداة الثالثة وهي تضم الأداة السابقتان التي تتمثل في

الإيرادات والنفقات بمختلف أشكالهما، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأداةين أو استخدامهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة من طرفها.

1- تعريف الموازنة العامة للدولة: الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة

وإيرادات لمدة مقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية.¹

ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة، تستند إلى عنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد.

فبالنسبة إلى التقدير، فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة، وذلك خلال فترة مالية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

مستقبلية، غالباً ما تكون سنة، أما بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات عامة ونفقات عامة، وعلى هذا الأساس فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة، حتى تعتمد من السلطة التشريعية.

2- أهمية الموازنة العامة للدولة : للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية، فالموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية وإقتصادية وإجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعها وثيقة واحدة، هي الموازنة العامة للدولة. و باختصار، يمكن القول إن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وإنما هي، كذلك، وثيقة الصلة بالإقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

3- القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة : إتفق علماء المالية العامة، على أن إعداد الموازنة العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد، تهدف إلى وضع الموازنة في صورة واضحة، كي يسهل على السلطة التشريعية فهمها، ومن ثم فرض الرقابة على تنفيذها، كما تهدف هذه القواعد كذلك إلى أن تكون الموازنة العامة معبرة عن النشاط المالي للدولة، فضلاً عن أن هذه القواعد تجنب الحكومة الخطأ، وتقلل من احتمالات الإسراف، لاسيما في حالة زيادة الإيرادات على النفقات ، وهناك خمس قواعد أساسية للموازنة العامة هي:

أ- قاعدة السنوية : تقضي هذه القاعدة، بأن يتم تقدير إستخدامات الدولة ومواردها، لفترة زمنية مقبلة مدتها سنة، قد تكون مطابقة للسنة الميلادية، أو تتداخل معها، كما هو الحال في بعض الدول. وتعد قاعدة السنوية من المبادئ الأكثر استقراراً، عند إعداد الموازنة العامة للدولة، على أساس أن السنة تمثل دورة كاملة للفصول المناخية الأربعة، ومن ثم تتميز المصروفات والإيرادات خلالها بصفة التكرار، كذلك فإن السنة فترة ملائمة لتقييم أداء السلطة التنفيذية.

ب- قاعدة الوحدة: تقضي قاعدة الوحدة، أن تدرج جميع إستخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة، الأمر الذي يساعد على معرفة الظروف، الإقتصادية والمالية، التي تمر بها الدولة، فضلاً عن سهولة ممارسة الرقابة، السياسية والشعبية، خلال مراحل تنفيذ الموازنة.

ج- قاعدة العمومية : تقضي هذه القاعدة بأن تشمل الموازنة العامة كلا من تقديرات الموارد والإستخدامات بأكملهما، من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها وبعضها الآخر، وذلك بهدف تحقيق رقابة فعالة على كل من موارد الدولة واستخداماتها.

د- قاعدة عدم التخصيص: تقضي هذه القاعدة بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة إستخدامات محددة، فقاعدة عدم التخصيص تقضي بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الإستخدامات، ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين لنفقة معينة.

ه- قاعدة التوازن: تقضي قاعدة التوازن بأن تتساوى النفقات مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة لمعظم الدول، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذ يغطي العجز عن طريق القروض المحلية والدولية.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

إن التغيرات في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب تؤثر في مستوى الدخل وهذا يثير إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الإستقرار في الإقتصاد القومي. فعندما يكون الإقتصاد في فترة ركود، يكون من الملائم تخفيف الضرائب أو زياد الإنفاق الحكومي وذلك بهدف زيادة مستوى الناتج والدخل. وفي حالة ما إذا كان الإقتصاد في حال تضخم فقد يكون من الملائم زيادة الضرائب وتخفيض

¹

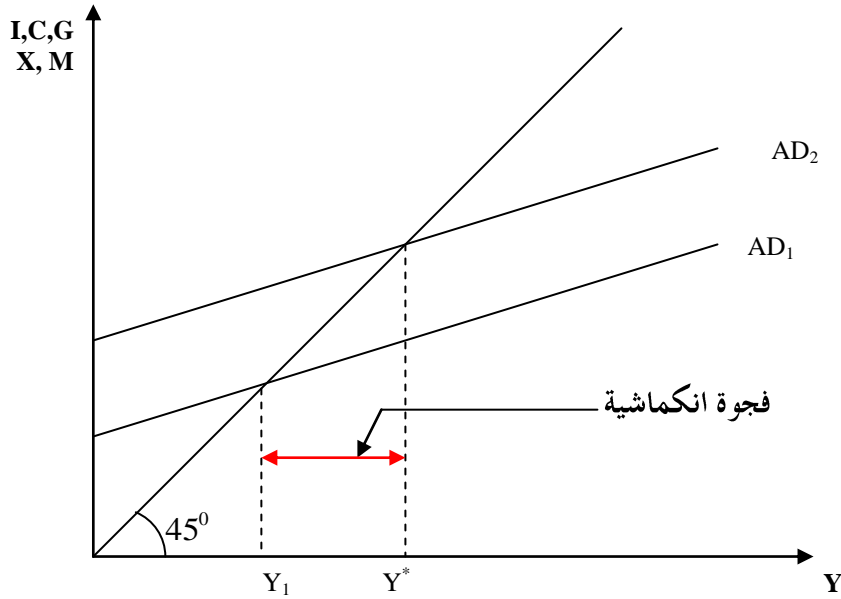
الإنفاق الحكومي وذلك بهدف العودة إلى وضع التوظيف الكامل .

فآلية السياسة المالية تكمن في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والإنكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة إستخدام أدواتها و التي تطرقنا لها فيما سبق لتحقيق العمالة الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج القومي، إستقرار الأسعار والعدالة في توزيع الدخل، فأدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة إنكماشية أو فجوة تضخمية في الإقتصاد .

أولاً- الفجوة الإنكماشية: والتي تحدث إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إنخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل كما هو موضح في الشكل رقم (2-3).

¹ سامي خليل، المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1994، ص 330.

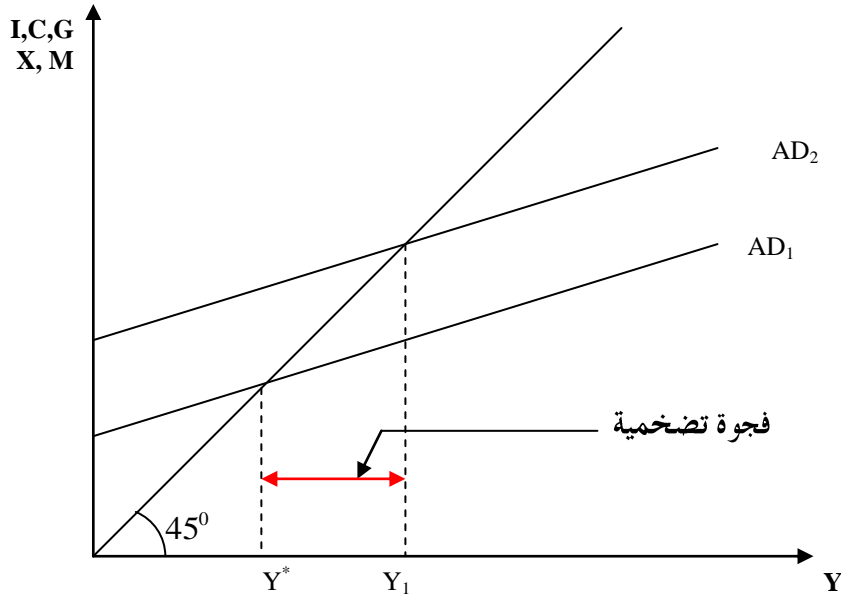
الشكل رقم (2-3): حالة انخفاض الطلب الكلي



- و يمكن علاج الفجوة الإنكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:¹
- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كيتز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.
 - قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا زيادة في الدخل ويزداد الميل للإستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الإنكماشية.
 - قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديلين-الأول والثاني- وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني.
- ثانيا- الفجوة التضخمية:** تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إرتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005، ص216.

الشكل رقم (2-4): حالة انخفاض الطلب الكلي



- ويمكن أن تسهم السياسة المالية للسيطرة على التضخم من خلال البدائل التالية:¹
- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإستهلاك وبالتالي حدوث إنخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
 - قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى إنخفاض دخول الأفراد وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
 - قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، مرجع سابق، ص 217.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مر بعدة مراحل، حيث تميزت كل مرحلة بزيادة تدخل الدولة أكثر فأكثر.

- لكي تقوم الدولة بدورها توضع وتنفذ مجموعة من السياسات الإقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أن السياسة الإقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

- إن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدائها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية، و تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي إنعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا.

- و السياسة المالية ما هي إلا صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة ونفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الإستقرار الإقتصادي، تحققي التنمية الإقتصادية وعدالة توزيع الدخل الوطني.

فإذا كان للسياسة المالية هذه الأهمية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية فالسؤال الذي يطرح، هل السياسة المالية قادرة على تحقيق أهدافها في الدول المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على الإيرادات العامة ومن ثم النفقات؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث: تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط

تمهيد:

تواجه الدول المصدرة للنفط تحديات تنتج من كون إيرادات النفط:

- تخضع لتقلبات بسبب عدم إستقرار أسعار النفط.

- تتميز بعدم اليقين.

- قابلة للنضوب.

وهذا ما يطرح مشاكل معقدة لسير الإقتصاد تتعلق بـ:

- إنتقال آثار تقلب أسعار البترول إلى جميع متغيرات الإقتصاد الكلي، حيث أن تغير عائدات

النفط ينعكس على جميع مستويات النشاط الإقتصادي للدولة المصدرة للنفط.

- إستدامتها كمورد و تخصيصها عبر الأجيال القادمة.

لهذا و في ظل الإعتماد الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة و

لموازن المدفوعات فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع

هذه الأوضاع و المحافظة على الإستقرار الإقتصادي.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية.

المبحث الأول: السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثاني: مبادئ صياغة السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثالث: الآليات المالية المدعومة للسياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الأول: السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة إقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للنفط هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات، لأن نسبة كل من الصادرات والواردات فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر عالية جدا¹، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات ستعكس مباشرة في تقلبات الدخل الوطني، ولأن معظم الدخل المتحصل من تصدير هذه السلعة يرجع إلى الدولة، فإن السياسة المالية للدولة تعتبر أداة مهمة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي.

المطلب الأول: السياسة المالية وإخفاق التنمية في الدول النفطية

أولاً- أهمية السياسة المالية في الدول النفطية: إن أغلب دول العالم تتصرف فيما يتعلق بتحديد دور السياسة المالية على ضوء ظروفها وحاجتها وتتوقف حدود المرونة على مراحل النمو وكفاية الموارد وجدوى الأهداف، وفيما يتعلق بالدول النفطية يمكن أن تؤدي السياسة المالية دوراً رئيسياً بتحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعات إستراتيجية أخرى وهذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة ودعم نشوء قطاعات إقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات النفطية .

ومن حيث المبدأ العام، ينبغي للسياسة المالية أن تدعم الأهداف العامة للإقتصاد الكلي، ومنها تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، وثبيت ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم، والتحكم بالدين العام المحلي، وإبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة، وتعزيز النمو الإقتصادي....، ففي حالة البلدان النفطية يستحسن أن تكون السياسة المالية الأداة الرئيسية للثبيت الإقتصادي بتخفيف أثر العائدات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وتعزيز المساواة في الدخل من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية وخلق فرص العمل، ومن الضروري أن تشمل هذه الإستراتيجية أيضاً توسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الإستعداد لإنجازها.

¹ د. العبدلي، المخاطر المحيطة بالنفط، مقال منشور في مجلة عكاظ للصحافة والنشر على الموقع الإلكتروني التالي:

ثانيا- لعنة الموارد و الداء (المرض) الهولندي:

1- لعنة الموارد : تمتعت الدول المنتجة للنفط بنمو إقتصادي سريع في سبعينيات القرن الماضي. لكن العقود الثلاثة التي أعقبت ذلك شهدت معاناة الكثير من تلك الدول من الديون الثقيلة والبطالة المرتفعة والإقتصاد المتباطئ و المتدهور حيث أصيبت هذه الدول بما يعرف بلعنة الموارد¹. و"لعنة الموارد" هو مصطلح يستعمله خبراء الإقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينات، ليصفوا كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة ، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية.

وتوضح أدبيات كثيرة تناولت هذا الموضوع في العقود الثلاثة الماضية أن الإقتصاديات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية.

أ- بعض الأدلة التجريبية على لعنة الموارد:

من الأدلة التجريبية على لعنة الموارد مايلي:

- أكد نانكاني (1979) أن الاقتصاديات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنوع الصادرات، وإستقرار الإيرادات، كما أن أداءها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الإيدار، والأجر، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالإقتصاديات التي لا تملك ثروة².

-و أكد أورد ويلر (1984) أن البلدان الغنية بالمعادن في أفريقيا سجلت نموا بطيئا نسبيا في السبعينات³.

¹ بحث منشور من المركز الدولي لدراسات أمريكا و الغرب على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.icaws.org/site/banners.php?op=click&bid=2> Consulté le /15/05/2008

² G. Nankani, "Development problems of mineral-exporting countries", *World Bank Staff Working Paper No. 354* (1979), sur le site web: <http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2003> Consulté le /10/06/2008

³ D. Wheeler, "Sources of stagnation in sub-Saharan Africa", *World Development*, vol. 12, No. 1 (Pergamon Press, January 1984), pp. 1-23, sur le site web: <http://ideas.repec.org/a/eee/wdevel/v12y1984i1p1-23.html> Consulté le /10/06/2008

- أكد جلب وآخرون (1988) أن الإقتصاديات التي تملك ثروة معدنية شهدت تدهورا في نسبة الإنتاج إلى رأس المال كان أكثر حدة من التدهور الذي شهدته الإقتصاديات التي لا تملك ثروة معدنية¹.

- تناول ساكس و وورنر (2000) تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1970-1990، ورأى أن وفرة الموارد تتناسب تناسباً عكسياً مع النمو.²

- رأى أوتي (2001) أن سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تفتقر إلى الموارد فاقت سرعة نموه في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1960-1990.³

ب- تفسير الآثار السلبية للموارد الطبيعية: هناك عدة دراسات تعطي تفسيرات للآثار السلبية لوفرة الموارد منها:

- دراسة جلب وآخرون التي أكدوا فيها أن الطفرة المفاجئة تؤثر على سلوك الحكومات نتيجة للثقة المفرطة في إمكانية تحقيق الإيرادات المستقبلية من الثروة النفطية والمعدنية. وهكذا تسهم الطفرة في زيادة الإنفاق العام الذي يدفع الحكومات إلى الإفراط في الاقتراض من الخارج، مفترضة أن المكاسب العابرة ستستمر في المستقبل القريب. وفي معظم الحالات، يتجاوز هذا الاقتراض ما يتناسب مع حجم الطفرة نفسها، وعندما تتوقف هذه الإيرادات الإضافية وتنضب، يدخل الإقتصاد في حالة إنكماش وركود.⁴

- أما أوتي (1988) فقد رأى أن ازدياد الإيرادات الخارجية يؤثر على سلوك الناس ويحدد كذلك ردة فعل الحكومات، فهذه الأخيرة تتجه إلى رسم خطط وأفكار كبيرة تؤدي إلى الإضطلاع بمشاريع استثمارية ضخمة يهدر فيها الكثير من الموارد. وفي الوقت ذاته، يشجع ازدياد هذه الإيرادات الإستهلاك المفرط في شريحة صغيرة من المجتمع، تكون عادة على علاقة مباشرة بالحكومة، وتبالغ في الإنفاق، وتعيش حياة ترف، في ظل تراجع الأخلاقيات المهينة وتدهور الإنتاجية.⁵

¹ A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988), sur le site web: <http://books.google.fr/books>? Consulté le /10/06/2008

² Sachs and A.M. Warner, "Natural resource abundance and economic growth", in *Leading Issues in Economic Development* (2000)

³ R.M. Auty, *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford University Press, 2001) sur le site web: <http://books.google.fr/books>? Consulté le /10/06/2008

⁴ A.H. Gelb and associates, op.cit.

⁵ R.M. Auty, "Oil exporter's disappointing diversification into resource-based industry: the external causes," *Energy Policy*, June 1988, sur le site web: <http://www.sciencedirect.com> Consulté le /10/06/2008

- و رأى كارل (1997) أن الاعتماد على الإيرادات النفطية أدى إلى ظهور "الدول النفطية" التي تراعي الاعتبارات السياسية في توزيع ريع النفط، بدلا من أن تشجع الإستثمار ونمو الإنتاج، ويزداد احتمال حدوث ذلك عندما يتزامن نمو القطاع النفطي مع عملية تكون الدولة. وفي هذه الحالة، تصبح الدولة غير خاضعة للمساءلة وضعيفة هيكلية ويتعذر عليها تحقيق نتائج إنمائية.¹
- و أكد تورنل ولاين (1999) أن البلدان الغنية التي تفتقر إلى الحماية القانونية الفعلية لحقوق الملكية الخاصة تنمو عادة ببطء أكثر من البلدان التي تفتقر إلى الموارد ، و سبب ذلك هو تعدد مجموعات النفوذ التي تملك القدرة على استغلال إيرادات قطاع الصادرات، الذي يضم التكنولوجيا المتطورة ويمتلك القدرة على الإنتاج، وذلك من خلال إستخدام آلية التوزيع المالي لتملك الموارد.
- أما المسألة الرئيسية التي يصفها المؤلفان "بأثر الجشع" فتتمثل في فقدان خصوصية مخزون رأس المال مما يؤدي إلى إعادة توزيع لقدر من الموارد المالية يفوق ما تحقق من خلال تحسين التجارة. أما القطاع غير المرتكز على الصادرات، وعلى الرغم من عدم تطور التكنولوجيا فيه وضعف إنتاجيته، فيبقى بمنأى عن الضرائب وعن الإستغلال على يد مجموعات أخرى.²
- رأى لايت وفايدمان (1999) أن وفرة الموارد ترتبط بتفاقم الفساد، ويشجع تركيز الموارد المالية المحققة من الطفرة النفطية اتخاذ قرارات بليستثمارات غير متناسبة وغير مدروسة، من شأنها أن تؤدي إلى توزيع غير صحيح للموارد وإنخفاض في الإنتاجية.³
- أما أتكينسون وهاملتون (2003) يريان أن أكثر البلدان معاناة من آثار لعنة الموارد تسجل معدلات نمو منخفضة نسبيا، وهي البلدان التي أدى فيها اجتماع توفر الموارد الطبيعية وسياسات الإقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى خفض معدل الإدخار الحقيقي.⁴
- 2- المرض الهولندي: إن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط التي جاءت من الارتفاع الكبير في الأسعار في مطلع السبعينيات و أواخرها قد خلقت فرصة ذهبية لمعظم الدول المنتجة والمصدرة

¹ T.L.Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States (California University Press, 1997), sur le site web: <http://books.google.fr/books?> Consulté le /25/06/2008

² A. Tornell and P.R. Lane, "The voracity effect", *The American Economic Review*, vol. 89, No. 1 (March 1999), pp. 22-46, sur le site web: <http://www.jstor.org/pss/116978> Consulté le /15/06/2008

³ C. Leite and J. Weidmann, "Does Mother Nature corrupt? Natural resources, corruption and economic growth", IMF Working Paper 99/85 (July 1999), sur le site web: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/1999/wp9985.pdf>

⁴ G. Atkinson and K.Hamilton, "Savings, growth and the resource curse hypothesis", *World Development*, vol. 31, No. 11 (November 2003).

للنفط، من أجل القيام بمشروعات طموحة، وقد تحققت معظم هذه المشروعات من خلال السياسات المالية التوسعية التي شهدت توسعا كبيرا بفضل الثروة النفطية، ودونما حاجة إلى القلق بشأن الآثار السلبية للضرائب أو الدين العام .

إن سياسات هذه الدول الرامية لبناء قاعدة صناعية بشكل أساسي على إمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه عديدة من الدعم تمثلت في مصادر الطاقة الرخيصة ومدخلات الإنتاج الأخرى المدعومة، و قروض بأسعار فائدة منخفضة و إعفاءات ضريبية وجمركية، ومع كل هذه الحوافز، فإن حصة القطاعات المنتجة للسلع التبادلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول قد انخفضت بشكل ملحوظ ، كما أن معامل التغلغل الإستيرادي قد ازداد بدرجة كبيرة.

هذه الظاهرة تتوافق مع الظواهر الاقتصادية المشابهة التي حدثت في بلدان شهدت إحدى قطاعاتها طفرة واضحة، ويطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية اسم **المرض الهولندي**¹، وقد ظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم².

و الداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث آثار على الإقتصاد، و هذه الآثار تصنف في ثلاث فئات: أثر الإنفاق، أثر تحويل الموارد، أثر التغيير في النفقات، وتحدث هذه الآثار سواء أكانت منفصلة أم مجتمعة ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي³، و لأغراض التحليل يفترض وجود قطاعين كما ورد في نموذج سولتر سوان هما:⁴

قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري الذي يكاد يقتصر على منتجات الهيدروكربون، كما هي حال البلدان المصدرة للنفط وتعتبر السلع الأجنبية بديلا تاما عن السلع المنتجة محليا، وفيه يرتبط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالسعر العالمي و قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي يشمل

¹ تعبير " المرض الهولندي" استخدم في الأصل لوصف الأضرار القصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل غرونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات والتي جلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، سببت ارتفاعا حقيقيا في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي) ونتيجة لهذا الارتفاع تراحت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الإقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الإقتصاد وأصبحت هذه الظاهرة مثلا شهيرا يستشهد به وظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم، للتفصيل أكثر انظر:

–Ricardo Hausmann, Roberto Rigobon , An alternative interpretation of the 'resource curse':Theory and policy implications,Kennedy School of Government, Harvard University, November 2002? P05.

² Philip Daniel, Petroleum revenue management an overview, the World Bank, 2004.

³ W.M. Corden and J.P. Neary, "Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, *Economic Journal*, vol. 92, No. 368 (December 1982), p829.

⁴ K.Migara O.De Silva; The political Economy of Windfalls : The " Dutch Disease" Theory and Evidence, Center in Political economy; Washington University; ST. Louis; MO, p 3.

البناء والعقارات والنقل، إضافة إلى سلع لا يتعدى الطلب والعرض العالمي عليها الصفر، وفيه يحدد سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري وفقا للطلب والعرض المحليين ، وتحدث آثار وفرة الموارد كالتالي:¹

أ- **أثر الإنفاق:** يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، يرتفع الدخل وعند ما يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري لأن النفقات العامة توجه عادة إلى القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري، ويسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي والأثر النهائي هو زيادة الواردات وارتفاع في قيمة العملة مما يضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

ب - **أثر تحويل الموارد:** هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري وعلى أثر ذلك تتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، مثلا السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، و من ثم يؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي.

ج- **أثر التغيير في النفقات:** ينتج من إرتفاع مستوى الإستهلاك الذي يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري مع انخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى إنخفاض في الميزان التجاري.

ثالثا- **أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية:** لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهم الأسباب نذكر:

1- تذبذب عائدات النفط: في الدول المصدرة للنفط، يعتمد حجم الدخل الوطني كما تعتمد موازنات الدولة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية و هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه وصادراته، وهذا الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية و قدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، فعندما تتراجع الصادرات المتولدة من النفط فإن هذا يقلل من قدرة الإقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الإستهلاكية و الوسيطة والرأسمالية مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه الإقتصادي

¹ N. Shaxson, approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa, *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), p324.

و تعطل العديد من المشاريع الإستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي، و الجدول رقم (1-3) يوضح تذبذب عائدات النفط في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OAPEC)¹.

الجدول(1-3): تطور السعر الاسمي، والسعر الحقيقي، وحجم وعائدات صادرات (OAPEC) النفطية

(الوحدة = السعر بالدولار، والعائدات بمليار دولار) 1970-2007.

عائدات الصادرات النفطية مقومة بـ دولار 1995	عائدات الصادرات النفطية بالأسعار الجارية	نصيب الدولة في البرميل	السعر بـ دولار 1995	السعر الاسمي	السنة
37.1	8.6	0.91 دولار	9.1	2.1	1970
79.4	22.4	2 دولار	11	3.01	1973
235.3	74.6	9.21 دولار	32.8	11.65	1974
219.5	91.1	12.16 دولار	30.4	13.66	1977
485	145.6	السعر ناقص التكلفة	60	18.00	1979
398.7	213.7	"	67.2	28.64	1980
114.5	83	"	37.9	27.5	1985
68.7	51.5	"	17.3	13	1986
82.4	63.8	"	22.9	17.7	1987
74.3	59.7	"	17.7	14.24	1988
94	78.6	"	20.7	17.3	1989
111.7	97.4	"	25.6	22.3	1990
93.7	93.7	"	16.9	16.9	1995
73.1	76.8	"	11.7	12.3	1998
103.6	109.7	"	16.5	17.5	1999
164.8	177.2	"	25.7	27.60	2000
135.6	148.6	"	21.1	23.12	2001
127.6	142	"	21.8	24.36	2002
141	159.5	"	24.9	28.10	2003
189.7	218.6	"	31.2	36.05	2004
269.3	316.5	"	43	50.64	2005
316.9	380.3	"	50.9	66.23	2006
333.9	408.3	"	56.5	72.36	2007

المصدر: إعداد الجدول اعتمادا على تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون لمُظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2007.

إن أهم ما يلاحظ من الجدول:

¹ - (OAPEC): Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.

- التفاوت الكبير بين السعر الإسمي والسعر الحقيقي معبرا عنه بدولارات عام 1995 والذي يدخل في حسابه عامل التضخم وتقلب سعر صرف الدولار.

- تقلبات السعر حتى بعد تصحيحه في ظل حرب أكتوبر 1973 سواء في صورته الإسمية أو الحقيقية

- التذبذب الواضح في عائدات الصادرات النفطية والتي عرفت ارتفاع متزايد خلال الفترة 1970-1985، لتعرف إنخفاض مستمر في الفترة 1985-1989، واتسمت بالتقلب الشديد في 1990-1999 و الإرتفاع المستمر خلال الفترة 2000-2007، و هذا التذبذب الشديد في أغلب السنوات يرجع إلى سياسات الدول الصناعية الغربية التي حاصرت دول منظمة OPEC في دور المنتج المكمل الذي يحدد إنتاجه بحجم فجوة العجز بين الطلب العالمي على النفط وبين إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، ومن مقتضى هذا الدور أن يتعرض إنتاج أوبك لتقلبات الطلب من ناحية، ومن ناحية أخرى لتقلبات الإنتاج خارج أوبك، فضلا عن تقلبات المخزون التجاري والمخزون الإستراتيجي للنفط.

- إن نتائج التقلبات سواء في حجم الصادرات أو في سعر النفط في صورته الإسمية والحقيقية هو التذبذب بشدة للعائدات النفطية.

2- ضعف حلقات القطاع النفطي¹: تشير الكثير من الدراسات النظرية و التطبيقية إلى أن

قطاع النفط في الدول المصدرة للنفط يتصف بالإنعزال و عدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع و الخدمات و تنوعها، و من ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي و يعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات: الإنتاجية و الإستهلاكية و المالية.

أ- الحلقات الإنتاجية: نميز بين نوعين حلقات خلفية تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، أما الحلقات الأمامية باستخدام القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية، و لا شك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع النفطي كمحرك لعملية التنمية و زيادة الإنتاجية أكبر و العكس صحيح.

¹ يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد الأول سنة 2004، ص16.

فالدول المصدرة للنفط لم تنجح في استخدام منتجات القطاع النفطي لتطوير صناعات أخرى مرتبطة بالنفط.

ب- الحلقات الاستهلاكية: عندما يساعد القطاع النفطي، من خلال دفعه أجورا مرتفعة، في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تطور صناعات إستهلاكية، مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة، إلا أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها لأسباب منها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأسمالية و قلة في العمالة مما يجعل الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا، وكذا سيطرة العمالة الوافدة من الخارج على القطاع النفطي مما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الدخل المتولد إلى الدول المصدرة للعمالة بدل أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تطور الصناعات الإستهلاكية.

ج- الحلقة المالية (إدارة الإيرادات النفطية): نظرا لضعف الإنتاج والإستهلاك فإن العبء الأكبر في إحداث التنمية المنشودة يقع على الحلقة المالية، و المتمثلة في محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: نضوب النفط وإنفاق عوائده

إن الطبيعة النافذة للنفط باعتباره من المصادر غير المتجددة يحتاج إلى معالجة خاصة لدخول الدول النفطية ورسم سياساتها الإقتصادية المستقبلية.

في الدول المصدرة للنفط ينظر إلى العائد من بيع النفط على انه مصدر-بل المصدر الأساسي - للدخل الوطني ويحسب على هذا الأساس ضمن الحسابات الوطنية باعتباره دخلا، لكن هذا المنهج يفتقر إلى حد بعيد للمنطق الإقتصادي، فالدخل يختلف عن الأصل أو رأس المال في انه يمثل تيارا متجددا، من السلع و الخدمات، أما إذا كان هذا الأصل غير متجدد، فإن أي استهلاك منه يعتبر تآكلا للأصل و إهدارا له.¹

¹ - انظر:

Olav Bjerkholt, Fiscal rule suggestions for economies with non-renewable resources, Paper for IMF/World Bank Conference on Rules-Based Fiscal Policy in Emerging Market Economies, Oaxaca, 14-16 February, 2002, p 6.

وحازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003، ص 120.

و النفط بإعتباره مصدر غير متجدد، لا يعدو أن يكون نوعا من الأصول أو رأس المال، وكل استهلاك لحصيلة بيع هذا الأصل هو إنقاص لهذا الأصل.

فعائد بيع النفط ليس دخلا لرأس مال مملوك، إنما هو تصرف في هذا الأصل و لذلك فان التكييف الصحيح للأوضاع، هو أن الدولة النفطية تملك أصولا عينية في باطن الأرض، وهي آبار النفط، وحين تبيعها فإنها تستبدل أصول نقدية أو مالية بهذه الأصول العينية.¹

ومن هنا كان الأجدر بالدول النفطية ألا تدخل عائد بيع النفط كإيرادات ضمن حسابات الدخل الوطنية، و مع ذلك فانه من الناحية العلمية يصعب الأخذ بهذا المنطق النظري، فالدول النفطية لا تكاد تملك مصادر أخرى غير النفط وقد كانت عوائد النفط مرتفعة جدا بما يسمح لها بالتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ولذلك فلم يكن من المعقول أو المقبول سياسيا أن تراكم هذه الدول دخلها من النفط دون التصرف بمقولة أن هذه الإيرادات ليست دخلا وإنما هي جزء من رأس المال الذي لا يجوز استهلاكه، وفي هذا الصدد فانه يمكن القول بأن كل ما تقوم به هذه الدول من الإنفاق على تكوين رأس المال المادي والبشري هو إنفاق اقتصادي سليم، فالإنفاق على إنشاء البنى التحتية الأساسية المادية، من طرق ومطارات وموانئ ومحطات كهرباء وشبكات هواتف ومحطات تحلية للمياه وشبكات للصرف الصحي وما شبه ذلك، وهذا نوع من تكوين رأس المال المادي، وبذلك فان إنفاق عوائد النفط على هذا النوع من الإستثمارات هو نوع من تحويل النفط من ثروة من باطن الأرض لا يمكن الإستفادة منها مباشرة إلى رأس مال مادي يرفع من مستوى المعيشة، كذلك فان الإنفاق على تكوين رأس المال البشري من تعليم وصحة وغيرهما مما يرفع من قدرات وكفاءات الأفراد يعتبر نوعا من الاستثمار البشري وتحويل ثروة في باطن الأرض غير فاعلة إلى ثروة بشرية قادرة على مزيد من الإنتاج. ومن هنا فإننا نرى أن كل إنفاق من عوائد النفط على تكوين رأس المال ماديا كان أو بشريا، أمرا مبررا إقتصاديا، لأنه تحويل من شكل رأس مال متمثل في النفط إلى شكل آخر متمثل في إستثمارات مادية وبشرية.

الذي نخلص منه هو انه بالنظر إلى الطبيعة النافذة للنفط، فانه ينبغي مراعاة الحرص في إنفاق عوائد النفط، فهي ليست دخولا بالمعنى الحقيقي، بقدر ما هي تسييل لأصول أو رأس مال وطني.

¹ أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص48.

والدول العربية خير مثال على الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الضريبية (الإيرادات العادية)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): هيكل الإيرادات و النفقات العامة في الدول العربية سنة 2007.

الإيرادات العامة في الدول العربية		
مصادر الإيرادات	(مليار دولار)	%
إجمالي الإيرادات العامة	519.6	100.0
الإيرادات النفطية	369.7	70.9
الإيرادات الضريبية	101.2	19.4
الإيرادات غير الضريبية	33.3	6.4
إيرادات أخرى	17.2	3.3
الإنفاق الحكومي في الدول العربية		
تبويب الإنفاق العام	(مليار دولار)	%
إجمالي الإنفاق العام	430.1	100.0
الإنفاق الرأسمالي	109.3	25.4
الإنفاق الجاري	311.5	72.4
صافي الإقراض الحكومي*	9.3	2.2
الميزانية العامة	89.5	

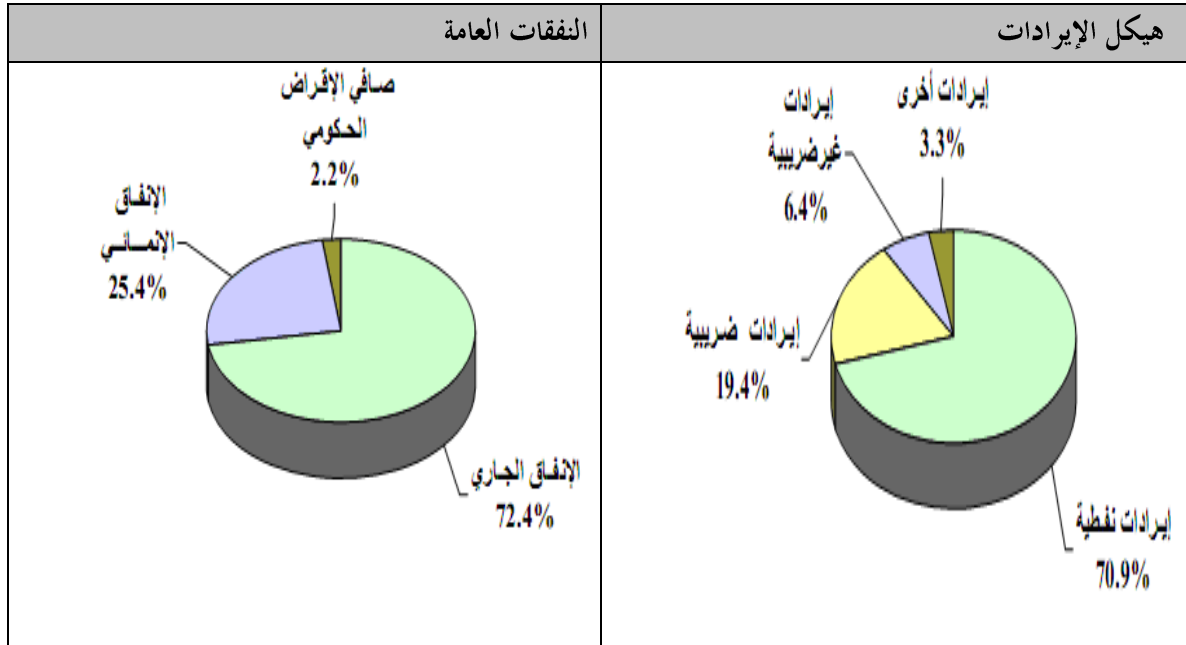
المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

* يمثل الإقراض الحكومي ناقص السداد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الضريبية في الدول العربية لا تستطيع تغطية سوى 23.5% من مجموع النفقات العامة لعام 2007 بينما الإيرادات النفطية تستطيع تغطية أكثر من 86% من النفقات العامة.

ونلاحظ أن الإنفاق الرأسمالي يشكل 25.4% فقط من مجموع النفقات العامة، ومنه يمكن القول أن الجزء الأكبر من الإيرادات النفطية لا يوجه إلى الإنفاق الرأسمالي وإنما إلى الإنفاق الجاري.

الشكل رقم (3-1): هيكل الإيرادات و النفقات العامة في الدول العربية، 2007.



المصدر: إعداد الشكل اعتماداً على الجدول رقم (3-2)

المطلب الثالث: تقلب عائدات النفط وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يعتبر الإنفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول النفطية فبنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وبتباطئه تتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها. وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومات تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات الناتجة من هذه القطاعات و التقلب في عائدات النفط الناتج عن التقلب في أسعاره ومن ثم تقلب الإنفاق العام له أثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار الادخار، الاستهلاك، الأسعار المحلية،) حيث إن تغير واردات النفط ينعكس على مستويات النشاط الاقتصادي للدول النفطية وهذا لاعتمادها الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة و لموازن المدفوعات لهذه الدول.

أولاً- حالة الزيادة في إيرادات النفط: إن إرتفاع أسعار النفط و بالتالي زيادة الإيرادات النفطية

يؤدي إلى:

1- التضخم: تؤدي زيادة أسعار النفط إلى زيادة الدخل الوطني و هذا يعني زيادة كمية النقود المتداولة داخل الإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بمعدلات أعلى من زيادة الإنتاج المحلي مادام الجهاز الإنتاجي في الدول النفطية غير مرن ومن ثم يحدث فائض طلب يعكس في ارتفاع الأسعار المحلية واستزاد التضخم وإشباع الطلب المتزايدة يتم اللجوء للاستيراد مما يخلق أنماطا إستهلاكية يصعب ضغطها فيما بعد، فلعل من أهم الآثار الاقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد رفع أسعار النفط 1973 في الدول العربية النفطية ازدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وارتفاع تكاليف المعيشة، وجزء كبير من هذه الضغوط مصدرة- التضخم المستورد - من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية.¹

الجدول رقم (3-3): التضخم حسب مجموعات الدول لسنة 2006

مجموعة الدول	أكبر قيمة	اصغر قيمة	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري
الدول المتقدمة	2.3	1.5	2.00	2.05	0.31
دول الاتحاد الأوروبي	3.0	2.2	2.43	2.30	0.29
الدول الإفريقية	7.9	12.5	9.77	9.60	1.65
دول الشرق الأوسط	7.93	3.8	6.25	6.65	1.5
دول الخليج	4.6	0.6	2.41	2.15	1.78
الدول النفطية	13.5	8.9	10.82	10.60	1.69
الدول غير النفطية	5.6	4.7	5.00	4.95	0.32

المصدر: صندوق النقد الدولي 2007.

2- الواردات: إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي بالدولة إلى زيادة الواردات كإستجابة للضرورة التنموية وإشباع حاجات الإستهلاك المتزايدة و يترجم حصيلة الإيرادات النفطية بزيادة وسائل الدفع من جهة وبزيادة الدخل الوطني النقدي ولما كانت الواردات دالة في الدخل فان ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات.

فبينما انتقلت عوائد النفط بعد حرب أكتوبر ارتفع أيضا الاستيراد من الخارج بشكل كبير فبينما كانت واردات البلدان العربية العشرة الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدر للبترو ل 7.6 بليون دولار عام 1972 قبل حرب أكتوبر ارتفع رقم الواردات إلى حوالي 32 بليون دولار عام 1975 أي حوالي أربعة أضعاف في ثلاث سنوات. وتعود تلك القفزة الكبرى في قيم الواردات من الخارج إلى زيادة حجم الإنفاق على السلع الإستهلاكية المستوردة وارتفاع معدلات الإنفاق

¹ محمود عبد الفضيل، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص112

الإستثماري في مجال الإسكان الفاخر ومجال الهياكل الأساسية كالطرق والمواصلات ومولدات الطاقة...¹.

3- الإستثمار: إن ارتفاع أسعار النفط الدولية ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية يشجع الحكومات إلى التسارع في الاستثمار، حيث توجه هذه الاستثمارات إلى قطاع الزراعة والقطاعات الإستخراجية التصديرية بقصد الحصول على مزيد من النقد الأجنبي، كما توجه إلى القاعدة الهيكلية أو تحسينها كالطرق، الجسور، وسائل النقل والاتصالات أو لتطوير أنشطة صناعية ناشئة كالصناعات الغذائية وغيرها، وهذه الاستثمارات الداخلة في الخطط التنموية للدول النفطية تنشأ على تقدير مبالغ فيه لإيرادات النفط المستقبلية، ومن ثم على تقدير مفرط في التفاؤل لموارد تمويلها دون الأخذ في الحسبان احتمالات انقلاب الوضع الإقتصادي الدولي ومن ثم إمكانية تراجع الإيرادات النفطية. كما أن الوضع المالي المريح للبلد المصدر للنفط يجعله في نظر المقرضين الأجانب والمنظمات المالية الدولية بلدا قادرا على الوفاء بالتزاماته مما يعطيه القدرة على جذب تدفقات هامة من القروض الخارجية، تضاف إلى إيراداته النفطية مما يزيد في التساهل في إتخاذ القرارات الإستثمارية ذات الربحية الضعيفة فيصبح تخصيص الموارد غير عقلاني، وقد يصبح عقبة في وجه التنمية مستقبلا بما يولده من تكاليف يصعب تغطيتها. كما أن اليسر المالي قد يحجب كثيرا من النقائص التي لا تلبث أن تبرز بحدة حين زواله، ومن هذه النقائص نذكر، عشوائية القرارات الإستثمارية والتسييرية، نقص الفاعلية، عدم التنسيق بين مختلف المشاريع وضعف الإنتاجية.

ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات الإستثمارية مرفقة باستيراد العتاد والمواد الوسيطة من الخارج، فإذا صادف ذلك ارتفاع أسعار الواردات فإنه سيكون قناة لإستيراد التضخم من الخارج وزيادة في نفقات الإنتاج ومن ثم تقليص القوة التنافسية للصادرات.

ثانيا- حالة انخفاض الإيرادات النفطية: إن انخفاض أسعار النفط ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية يترتب عنه ما يلي:

1- التضخم: إن الإنخفاض في إيرادات النفط يؤدي إلى الانكماش ويجول دون حدوث التضخم لكن المشاهد في الدول المصدرة للنفط هو وجود اتجاه تضخمي، في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم وتحاول الحكومات من جانبها تفادي مشكلة البطالة، ومع أن الواردات

تنقص عما كانت عليه فان جزء من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها وتزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد.¹

2- الإستثمار: إن انخفاض أسعار النفط خاصة بعد الارتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز النقائص التي كانت محجوبة ، إذ إن الانخفاض يبرز ثقل الأعباء المصاحبة لعمليات المرحلة السابقة ، و المتمثلة خاصة في الأعباء المواكبة لمختلف الاستثمارات (الإنفاق على الاستثمار التي لم تنته بعد، تكاليف الصيانة، تكاليف الإستغلال، تكوين العاملين، مصاريف المرافق العامة ، ... الخ) والتي لم يتم تقديرها أو أسوء تقديرها في ظل السعر المرتفع، والملاحظ أن انخفاض أسعار النفط و من ثم إيراداته تؤثر بالمرتبة الأولى على النفقات الإستثمارية بينما يلغون الأثر محدود على الإنفاق الجاري والسبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور الأمر الذي يجعل التقليل منها أمر يتعارض مع متطلبات التنمية.²

3- المديونية : إن انخفاض الإيرادات النفطية وضرورة مواجهة الحكومة للأوضاع التي خلقتها مرحلة ارتفاعها يجعلها في موقف صعب فاحتياطياتها الدولية تقل وصعوبات معالجة الإختلال في موازين مدفوعاتها تزداد وتجد نفسها مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض في الوقت التي تكون مطالبة بتسديد خدمات المديونية السابقة، مما قد يجبرها على الإقتراض قصير الأجل أو قد تتأخر في سداد ديونها مما يعرض سمعتها الائتمانية للخطر في الأسواق النقدية الدولية، أو قد تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها وما يمثله ذلك من تأجيل للخطر ليظهر في المستقبل بشكل أكثر حدة.³

مما سبق يتضح أن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية يؤدي إلى اضطراب في الخطط التنموية والإخلال بها وفقد الانسجام والتناسق فيما بين مكوناتها، فيتم إيقاف بعض المشاريع قبل إتمامها بما يحمله ذلك من تكاليف ضخمة وإلغاء بعضها، وعمل المشاريع الموجودة دون طاقتها، وغياب التكامل اللازم لدفع عجلة التنمية قدما إلى الأمام.

¹ - Inflation in GCC, Global Investissement House, P.O.Box:28807, Kuwait.P03.

² سلوى بنت عبد الرحمن العيسى ، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود ،2006، ص 120.

³ نزار قنوع، سمير ناصر، فسخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)، 2006، ص 81-83.

المبحث الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية

نظرا لتحديات السياسة المالية التي تطرقنا لها في المبحث السابق كان على البلدان المصدرة للمحروقات أن تركز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية.

وبما أن هذه البلدان هي في حد ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هيكلها الإقتصادية فإن هناك اختلاف واسع فيما يخص الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الإقتصاد، وفي حجم الإحتياجات وفي نضج الصناعة النفطية و في ملكية قطاع النفط والنظام الضريبي الخاضع له وتطور الإقتصاد خارج المحروقات والمركز المالي للدولة، كل هذه العوامل تؤثر على السياسة المالية، ولذلك فإن المبادئ التي يتوقع أن تركز عليها السياسة المالية في الدول النفطية هي مبادئ عامة لأن بعض المبادئ يمكن أن تطبق في بلدان معينة و لا تطبق في بلدان أخرى.¹

المطلب الأول: مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل.

أولاً- ثروة الدولة و الدخل الدائم: إن ثروة النفط والتي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصصة للدخل المستقبلي من النفط لا ينظر إليها كدخل بل كعمولة فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى أصول مالية، ومنه التحدي الذي يواجهه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال.

و بالنظر إلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه Friedman فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة. و يمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي و الإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة.

¹ Engel.E, and R.Valdès, Optimal fiscal strategy for oil exporting countries, IMF working paper 001/118, 2000, P10.

و يبين التحليل التالي كيفية صياغتها بشكل عام، حيث يكمن جوهر تحليل التخصيص المتعدد المراحل للموارد في كون الدولة تختار سياسة ضريبية و انفاقية لتعظيم دالة الرفاهية الإجتماعية تحت قيد موازنة متعدد المراحل، مثلما تعبر عنه المعادلة التالية:¹

$$B_t = RB_{t-1} + G_t - T_t - Z_t \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{LIM}_{s \rightarrow \infty} B_{t+s} = 0 \quad \dots\dots\dots (2)$$

بحيث:

B_t : الدين الحكومي في نهاية الفترة.

R : معدل الفائدة.

G_t : الإنفاق الحكومي الأولي.

T_t : الدخل خارج المحروقات.

Z_t : دخل المحروقات.

وفيما يلي التحليل النظري لمشكلة الثروة و الدخل الدائم:²

- التركيز على عنصر تعدد المراحل يساعد على التركيز على مقياس للعجز الجبائي الذي يحدد في نهاية الأمر تحويل الموارد بين المراحل.

- مقياس العجز الجبائي المناسب الذي يمكن إحلاله في دالة الرفاهية هو العجز الأولي غير النفطي، و الذي يعني استبعاد دخل المحروقات على أساس أنه ممول و ليس أساسيا.

- لكي يمكن المحافظة على مستوى للعجز خارج المحروقات عندما تستنفذ الثروة النفطية يجب على الحكومة أن تراكم الأصول، و يجب أن يكون تراكم الأصول كافيا كي يمكن لعائدها أن يمول العجز خارج المحروقات عندما تنفذ مداخيل المحروقات.

و على العكس فإن السياسة التي تستهدف العجز خارج المحروقات و الذي يمول بالسحب من الأصول المتراكمة عندما يتوقف إنتاج المحروقات لن تكون قابلة للإستمرار، لأن هذه السياسة سوف

¹ Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contries, International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002, P26.

² Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operationl Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Contries, op. cit., p5-7.

تستند في النهاية كل الأصول المتراكمة مما يؤدي بعد ذلك إلى الاقتراض المنتظم من طرف الحكومة وإلى انفجار أزمة الدين. لهذا فإن الفكرة الأساسية عند معاملة ريع المحروقات كثروة و ليس كتدفق للدخل هي أن السياسة المالية يجب أن تهدف و تسعى إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد البترول، وبالتالي فإن السياسة التي تهدف إلى تثبيت نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام، أو حتى إلى إلغاء كل الدين العمومي لن تكون متلائمة مع الاستقرار الجبائي و قد تؤدي في النهاية إما إلى الحاجة إلى تعديل جبائي كبير أو إلى انفجار أزمة المديونية وهذا بعد انهيار أسعار البترول أو في مرحلة ما بعد البترول.

- ثروة الدولة (بما فيها القيمة الحالية المخصومة للمداخيل البترولية) هو الذي يحدد العجز خارج المحروقات، القابل للتحمل و الاستدامة و ليس تدفق دخل المحروقات.

- إذا لم يكن هناك عدم يقين حول مداخيل المحروقات أو حول المداخيل خارج المحروقات فإنه بإمكان الحكومة أن تختار عجزاً أولياً ثابتاً خارج المحروقات، و افتراضياً كما أشار Hausman و Powel فإن الحكومة تكون بذلك تتصرف كما لو أنها باعت كل بترولها فوراً، أي كما لو أنها حولت فعلاً، تدفق دخل المحروقات إلى مخزون من الثروة المالية.

ومما سبق نلاحظ أن فكرة ثبات العجز الأولي خارج المحروقات استخلصت من فرضيات بسيطة إلا أن الحدس النابع منها و الذي يعني أن الرصيد الجبائي خارج المحروقات يجب أن يكون مرتبطاً بالثروة، هو حدس سليم في أساسه و له تداعيات هامة على توجيه السياسة المالية، رغم كون أغلبية الدول المصدرة للمحروقات عاجزة عن تحقيقها لحد الآن فالقليل فقط من تلك البلدان تعمل على تسليط الضوء و نشر المعلومات حول الرصيد خارج المحروقات في ميزانياتها.

أما فيما يخص تراكم الأصول المالية فإن العديد من البلدان المنتجة للمحروقات لديها خصوم مالية صافية هامة، و مثل هذه الخصوم (أو الديون) تثير القلق حول قدرة التحمل الجبائي و تندر بقابلية حدوث أزمة مالية إذا ما انخفضت أسعار البترول خاصة كما أن وجود الثروة النفطية لا يعني بالضرورة تحمل عجز جبائي كبير خارج المحروقات.

ثانياً- **علاوات السيادة:** تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة، كبيرة في الكثير من الأحيان، و هو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية.

وبوجود علاوة سيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة. سعر أعلى على مقترضاها و سعر أدنى على مدخراتها، و هو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة اللينة، أي أن الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة.

و الدولة التي تدفع علاوة سعر فائدة على ديونها السيادية، يجب عليها أن تتبع سياسة مالية محافظة، أكثر و يجب عليها أن تجتهد، على الخصوص، لتسديد ديونها بسرعة، و إذا كانت العلاوة تتواجد مع ارتفاع أسعار الفائدة، فإن ذلك يعني أن عائد الإدخار يمكن أن يرتفع بزيادة العلاوة، وهو ما يجب أن يدفع الحكومة للإدخار أكثر كي تستغل الإرتفاع المؤقت في أسعار الفائدة.

و من وجهة نظر السياسة الإقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة، أي يجب أن تنفق أقل من عائد الثروة إلى أن يتم إلغاء علاوة السيادة.

ثالثا- الإدخار الاحتياطي: تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين الذي يكتنف الثروة المتأتية

من النفط، إذ أن تقلب دخل النفط بسبب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالإحتياطيات وتكلفة استخراجها.

إن زيادة عدم اليقين عموما ما تدفع إلى إتباع قرارات إستهلاك محافظة أكثر، فمثلا عند إضافة عدم اليقين إلى نموذج استهلاك يعتمد على الرؤية التامة، يؤدي على العموم إلى توازن، عند مستوى ادخار أعلى، و تسمى هذه الظاهرة بالإدخار الإحتياطي¹.

و النتيجة الأساسية المترتبة عنها هي أن الأعوان الإقتصادية تصبح متجنبة للخطر، و بالنظر إلى تجنب الخطر، فإن الأعوان تصبح مهتمة باحتمال ظهور صدمات سلبية، تدفعها إلى تراكم أصول أكثر مما يكون عليه الحال في وضعية اليقين، و تستخدم التراكم الأكبر للأصول كسياسة تأمين في حال سوء الدخل، و بما أن ثورة النفط يكتنفها عدم يقين كبير فإن دافع الاحتياط يجب أن يكون قويا أيضا.

رابعا- الإستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد: قدم Bjerkhot² مبدأ يستهدف عجزا خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة³، و قد وصفها بأنه قاعدة العصفور في

¹ Deaton, Agnus, Understanding consumption (oxford : clarendon Press), . (1992) .

² Bjerkholt, Olaf, « Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources » paper prepared for the conference “Rules- based fiscal policy in emerging market economies” Oaxaca, Mexico, (2002).

³ ماثلة لقاعدة السياسة النقدية لدى النقديين من حيث المنطق.

اليد، لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناءً على الأصول المملوكة فعلا بعكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة. وقاعدة العصفور في اليد يمكن النظر إليها كشكل متطرف من أشكال الادخار الاحتياطي، لأنها معادلة لافتراض عدم وجود دخول محروقات مستقبلية.

غير أنه قبل إستنفاد أو اندثار احتياطيات المحروقات، فإن ثروة المحروقات تكون أكبر من الثروة المالية المتراكمة و بذلك فإن القاعدة تقود إلى عجز مالي خارج المحروقات جد مقيد.

خامسا- الإندثار: تسلط قاعدة العصفور في اليد الضوء على قدرة صدمة على تخفيض قيمة احتياطيات المحروقات الباقية إلى الصفر، فالتقدم التكنولوجي مثلا قد يؤدي الإعتماد على مصادر طاقة بديلة أكثر فعالية و مجددة من حيث التكاليف، و البترول ليس بحاجة إلى أن يندثر تقنيا لكن بدل ذلك فإن سعره قد ينخفض إلى مستوى يجعله منه غير مناسب مقارنة بتكلفة الإستخراج. و رغم أن إمكانية الإندثار تعتبر مستبعدة إلا أنها تخلق دافعا إضافيا للإدخار الإحتياطي، و يجب على الدولة أن تأخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية و هو ما يقتضي الحاجة إلى تخفيض كبير في العجز خارج المحروقات بسبب احتمال الانخفاض الحاد في الثروة المرافق لخسارة مداخيل المحروقات المستقبلية.

سادسا- الإنفاق الرأسمالي:¹ إذا كان الإستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الإستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الإستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة و هنا فإن المشكل يدوب في قرار محفظة، يتمثل في تخصيص محفظة بين أصول مالية و أصول حقيقية، غير أنه هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الإستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة، بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي.

و يكون على الحكومة اختيار محفظة تخص تركيبة الأصول المالية مقابل الأصول الحقيقية، و هو ما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار:

- العائد على الإستثمار الحكومي يجب أن يكون عاليا بما فيه الكفاية كي يمكن القيام بالإستثمار دون تغيير في التحمل الجبائي و استدامته، و على عكس القطاع الخاص فإن العائد المالي الذي تحققه الحكومة يجب أن يكون محدودا إلى حد ما، بما تستطيع أن تحصله من خلال الدخول الضريبية.

¹ - Gramlich, Edward M., Infrastructure Investment: A Review Essay, JOURNAL Of Economic Literture, Vol. 32, 1994. pp1176-96

- لا يجب أن يتأثر الإنفاق الإستثماري بوجود ثروة المحروقات، فالإقتصاد التابع للمحروقات عليه أن يتصرف في هذا المجال بنفس طريقة تصرف أي اقتصاد آخر، حيث يفترض للقيام بأي إنفاق رأسمالي قادر على تسديد الإستثمار بنفسه من خلال المداخيل المستقبلية، فيجب أن يتحدد قرار الإستثمار الحكومي بإنتاجية رأس المال الحكومي و تكلفة رأس المال، أما ثروة المحروقات أو أي شيء آخر لا يجب أن تؤثر مباشرة على هذا القرار.

سابعاً- الإستهلاك الدائم: يعتبر الإنفاق الرأسمالي للدولة على أنه مماثل للإستهلاك الدائم، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج و لكن لأنه يجني فيضا من الفوائد الإجتماعية، أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات. و بذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الإستهلاك، السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) و السلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من البلدان المنتجة للمحروقات عند زيادة عوائدها النفطية و بالتالي تبرر دفع الإستهلاك و زيادة العجز خارج المحروقات.

المطلب الثاني: مبادئ تنفيذ السياسة المالية على المدى القصير¹

إضافة إلى المبادئ السابق ذكرها و التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل عند صياغة وإعداد السياسة المالية فان هناك مبادئ في المدى القصير نذكر ما يلي:

أولاً- مبدأ القدرة الإستيعابية: بحيث يجب أن تكون الزيادات في الإنفاق العمومي على حسب قدرة الإقتصاد على استيعابها.

وتعني القدرة الإستيعابية للإقتصاد الحجم الأمثل للإستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد تعني القدرة على استغلال رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة على تخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية وعلى إعادة

¹- Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries, op. cit., p12-22. With the disposal of the student

تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج و التنمية.¹

ثانياً- إنخفاض نسبة الدين العمومي: يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار المحروقات.

ثالثاً- مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج للإنفاق: إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج (مخططات) للإنفاق على المدى المتوسط أمر يمكن بواسطته الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مداخيل المحروقات، كما أن التخطيط المتعدد السنوات للنفقات يمكن أن يسمح كذلك بتقييم أحسن لنتائج قرارات الإنفاق الحالية في المستقبل بما فيها التكاليف الدورية للإنفاق الرأسمالي.

رابعاً- إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط: حيث أن الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كان دائماً ذا ارتباط إيجابي بأسعارها و هذا ما يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعاً لتذبذب الأسعار، وهناك حجة قوية من وجهة النظر الاقتصادية الكلية لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية، حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العمومي تساهم في عدم الاستقرار الإقتصادي الكلي² و لذلك لابد من بذل الجهود لإضعاف الارتباط بين الإنفاق الحكومي و تقلب أسعار النفط.

خامساً- إرتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات: إن القواعد المالية المطبقة في البلدان غير النفطية و التي تستهدف رصيذاً مالياً معيناً أو مستويات دين عمومي بالنسبة للناتج الداخلي الخام، لن تكون متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار المحروقات في البلدان النفطية لأن مثل هذه القواعد، تنقل تقلبات أسعار المحروقات إلى الإنفاق العمومي،³ و القاعدة المالية الملائمة للدول النفطية هي الفصل بين سياسة

¹ - يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية، دا ر الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 11-12.

² انظر المبحث الأول من هذا الفصل.

³ Kopits, George, and Steven Symansky, Fiscal policy rules, IMF occasional paper N°162. ,1998, p31.

الإنفاق و العجز خارج المحروقات عن تقلبات أسعار المحروقات وهذا ا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

سادسا- كفاءة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة: إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يتجاوز قدرات التخطيط و التنفيذ و التسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة و تؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض.

سابعا- الضغط الضريبي: إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للنفط نظرا لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام هو ناتج عن المحروقات كما أن الجباية البترولية تمثل في بعض الدول النفطية أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، هو مقياس أكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للإقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الإقتصاد.

المبحث الثالث: الآليات المالية المدعومة للسياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

في ظروف التقلبات الحادة في أسعار النفط وإيراداته التي يصعب التنبؤ بها من ناحية يتطلب من الدول المصدرة النفط تبني سياسات تهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار الإنفاق العام، ومن ناحية أخرى يعتبر النفط موردا غير متجدد يتطلب مراعاة حقوق الأجيال القادمة.

على ضوء هاتين الخاصيتين سارعت دول نفطية إلى إنشاء صناديق تحمل مسميات مختلفة، ولكن عملها واحد يتمثل في إدارة الفوائض النفطية، وتندرج هذه الصناديق ضمن مجموعة كبيرة تدعى الصناديق السيادية، وفيما يلي سنتطرق إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق النفط والذي أشئت من أجله بخاصة فيما يتعلق بدورها في تقليص عدم الاستقرار الاقتصادي في وجه التقلبات في الأسعار العالمية للنفط.

المطلب الأول: مفهوم الصناديق السيادية

أولاً- تعريف الصناديق السيادية ونشأتها: صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الدولة، وتنشئ هذه الأخيرة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية ، وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة. أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أصول

المؤسسات المملوكة للدولة، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد¹، أما البلدان التي تمتلك هذه الصناديق فإن لديها مدخرات فوق الإستثمارات تصب في أيدي الحكومات و يحدث ذلك لسببين:

- ملكية ثروة السلع (خصوصا النفط والغاز).

- مدخرات بسبب الاقتصاد التصنيعي الذي يركز على التصدير، كما هي الحال في الصين

وسنغافورة.

و ترجع نشأة الصناديق السيادية إلى عقد الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها شهدت نموا مزدهرا على المستوى العالمي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وتشير الإحصاءات المتوافرة عن تلك الصناديق إلى أن حجم رؤوس أموالها الإجمالي كان يبلغ، على أقصى تقدير، نحو 500 مليار دولار أمريكي في عام 1990، وأصبح 3 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007 ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 12 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2015.

و في نهاية 2007 كانت أكثر من 20 دولة على المستوى العالمي تمتلك صناديق للثروة السيادية، إضافة إلى 06 دول أخرى أعربت عن رغبتها في تأسيس صندوق سيادي، ويقع أكثر من 50% من إجمالي هذه الأصول في حوزة صناديق الثروة السيادية التابعة للدول الرئيسية المصدرة للبتروول والغاز الطبيعي. وتأتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج والصين والكويت وروسيا وسنغافورة من بين الدول التي تضم أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، إضافة إلى كل من ألاسكا، كندا، ترينيداد وتوباغو، إيران، بروناي، وكازاخستان . وتستحوذ أكبر خمسة صناديق على المستوى العالمي على ما نسبته 70% من إجمالي الأصول المستحوذ عليها لكافة الصناديق، بما يعني أن حيازات الأصول متركزة في 25% من هذه الصناديق. ويتركز ثلث إجمالي الأصول في حوزة صناديق الثروة السيادية لدول آسيوية وعربية خليجية ودول المحيط الهادئ، بما في ذلك الصين وأستراليا وسنغافورة².

¹ - International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06, P4, sur le site web: <http://www.iwg-swf.org/index.htm>. Consulté le /10/12/2008.

² الصناديق السيادية، مقال منشور في مجلة عالم الاقتصاد، العدد 197 بتاريخ 2008/06/01.

ثانياً- أنواع الصناديق السيادية: بما أن الحكومات تنشئ صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة فتحليلات صندوق النقد الدولي تشير إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق و التي يتم التمييز بينها عموماً وفقاً لهدفها الأساسي كالتالي:¹

1- صناديق الإستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والإقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط في العادة).

2- صناديق الإِدخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافطة أصول أكثر تنوعاً.

3- شركات استثمار الإحتياطيات التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الإحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الإحتياطيات.

4- صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الإجتماعية والإقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

5- صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد: التي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

جدول رقم (3-4): الصناديق السيادية العربية في نهاية 2007.

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	مقدار الثروة (مليار دولار).
الإمارات	مركز أبوظبي للاستثمار	1976	875
الإمارات	دبي للاستثمار	2006	82
الإمارات	مبادلة	2002	10
الإمارات	رأس الخيمة	2005	1
الإمارات	هيئة استثمار الإمارات	2007	-
البحرين	ممتلكات	2006	14
الجزائر	تسوية الإيرادات	2000	47
السعودية	ساما	غير محدد	365
السعودية	الاستثمار العام	2008	5
عمان	الاحتياطي العام	1980	6
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	60
الكويت	الأجيال القادمة	1953	264
ليبيا	الاستثمار الأجنبي العربية الليبية	2006	50

¹ صندوق النقد الدولي يكتف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، نشرة صندوق النقد الدولي، 4 مارس 2008.

0.3	2006	الوطني لعائدات المحروقات	موريتانيا
875	1976	مركز أبوظبي للاستثمار	الإمارات

المصدر: صباح نعوش، الصناديق السيادية العربية، مقال منشور في مجلة المعرفة بتاريخ 20/11/2008 على الموقع :

<http://mags.naseej.com.sa> , Consulté le 08/02/2009

ثالثاً- المستثمرون الرئيسيون: يمكن ترتيبها حسب أحجامها كالتالي:¹

- مستثمرو أموال النفط

- البنوك المركزية الآسيوية التي تستثمر في الأصول الأجنبية، للمساعدة في تحقيق الاستقرار لعملائها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات. وهي تميل للبحث عن الإستقرار، وليس تضخيم العوائد، وبالتالي فإنها تحتفظ بالإحتياطات على شكل نقد وقروض حكومية طويلة الأمد.

- صناديق التحوط.

- الأسهم الخاصة.

- مؤسسات الإستثمار الحكومية وهي صناديق استثمار أصغر وأكثر استهدافا تستثمر بشكل مباشر في أصول الشركات المحلية والأجنبية، متجنبين منهج المحافظ الإستثمارية الذي تتبعه صناديق الثروة السيادية .

- الأثرياء الذين يضعون مبالغ ضخمة من ثرواتهم في الخارج، وغالبا ما يستخدمون الوسطاء في لندن وسويسرا.

- الشركات التي تمولها وتسيطر عليها الدولة التي تستثمر في الخارج.

- الشركات الخاصة التي تستخدم الأرباح المحتجزة، والزيادات الرأسمالية لتمويل الإستثمارات في الخارج .

رابعا- أهمية الصناديق السيادية: وتتجلى أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على دخول لتغطية عجزها المالي عندما تمهبط إيراداتها وترتفع نفقاتها لسبب أو لآخر وذلك بـ استثمار الأموال العامة بصورة منتجة بدلا من إنفاقها في ميادين الأبهة أو وضعها في حسابات مصرفية لا تدر دخولا حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم.

أما إيجابيات الصناديق السيادية في الدول المتلقية فهي كثيرة، إذ أن إستثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك الإقتصاد المتلقي وإنعاشه ، كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كالبطالة، فعلى سبيل المثال أدت مساهمة صندوق مبادلة الإماراتي بنسبة 8.1% من

¹ تقرير صندوق الاستثمار السعودي عن صناديق الثروة السيادية، 04-03-2009

شركة أي أم دي الأميركية إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة وحوالي 5000 فرصة عمل ترتبط بالأنشطة الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع.¹ وقد قامت أجهزة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع برنامج ينظم العلاقة بين الصناديق السيادية والدول المتلقية للإستثمارات، يركز هذا البرنامج على عدة نقاط أهمها:²

- اعتماد الصناديق السيادية على الشفافية.
- مساهمة الصناديق السيادية في استقرار النظام المالي العالمي.
- اعتماد الصناديق السيادية على القواعد التجارية فقط في اختيار استثماراتها.
- تمسك الدول المتلقية بحرية حركة رأس المال الأجنبي.
- احترام مبدأ عدم التمييز بين الصناديق السيادية التابعة لمختلف الدول.

المطلب الثاني: صناديق النفط

قد تنخفض أسعار النفط كثيرا دون توقعات الميزانية، ويحدث العجز الذي يكون علاجه في الغالب مزيج من التقشف والإقتراض، وقد حدث ذلك في الدول النفطية خلال السنوات الماضية. ونعرف أن لجوء أي حكومة إلى خفض الإنفاق صعب، ولا يرغبه عموم المجتمع، وقد ترتفع الأسعار ويتحقق فائض كبير في الميزانية، كما هو حاصل في الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر منذ عام 2000.

وزيادة الإنفاق العام أمر سهل، لكن التعامل معه بقدر عال من الفعالية والحكمة والرشاد أمر صعب و الدول مثلها مثل الأفراد تتجه عند تحقيق مداخيل مالية سريعة غير متوقعة إلى الإنفاق السريع، الذي يضعف معه تطبيق مبادئ الحكمة ورشاد الإنفاق في كثير من الأحيان ، وفي إطار تقليل مساوئ الإنفاق السريع، جاءت فكرة وضع صندوق للإستقرار، لقد أصبحت صناديق النفط شائعة خاصة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا و ما نجم عن ذلك من إيرادات غير متوقعة الأمر الذي شجع العديد من الدول إنشاء صناديق مماثلة.

أولا- دور صناديق النفط: صممت هذه الصناديق عادة لمعالجة المشكلات الناشئة من تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها والحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات النفط من أجل الأجيال المقبلة (صناديق الإدخار). ونظرا لأن أسعار النفط متقلبة ولا يمكن التكهن بها فإن حال

¹ صباح نعوش، الصناديق السيادية العربية، مرجع سبق ذكره.

² International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06, P4

إيرادات النفط كذلك وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الموازنة، التي تتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض بإنقاص الإنفاق ، وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا بصورة مدمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة علي البقاء لها أهمية حاسمة في تنمية البلد. ولكن في البلاد النامية هناك مشكلة حقيقية عند ارتفاع أسعار النفط حيث تلجأ بعض الحكومات إلى إنفاق المال بسرعة وبطريقة سيئة. هذه الصناديق تهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن التكهن بها ، وحين تكون إيرادات النفط مرتفعة فإن جزءا منها يؤخذ من الميزانية ويوجه إلي صندوق التثبيت ، وحين تكون إيرادات النفط منخفضة فإن صندوق التثبيت يقوم بتمويل العجز، وهذا يمكن أن يحقق الاستقرار لإيرادات الميزانية ومن ثم لنفقاتها.

ثانيا- نتائج بعض الدراسات حول دور صناديق النفط في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في وجه القلبات في الأسعار العالمية للنفط : إن الإنتشار الكبير لصناديق النفط خاصة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا أدى إلى لفت انتباه الكثير من الباحثين¹ و قد ركزت معظم الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناديق في تقليص عدم الاستقرار في وجه التذبذبات في أسعار النفط، و في هذا الصدد، كانت نتائج هذه الدراسات متناقضة ففي حين أشارت البعض إلى محدودية دور هذه الصناديق، خلصت دراسات أخرى إلى أن هذه الصناديق غير مفيدة إلى حد كبير، و خلصت أخرى إلى أن المنافع منها يتحقق من خلال تحسين السياسة المالية و طريقة إدارتها، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر:

1- دراسة ديفيز (Davis) و آخرون²: حاولت هذه الدراسة معرفة درجة الإرتباط بين العائدات والإنفاق في الدول النفطية بعد إنشائها لصناديق النفط، وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلى محدودية استجابة الإنفاق العام للتذبذبات في العائدات النفطية في الدول التي أنشأت صناديق النفط، لكن أكدت هذه الدراسة أن إنشاء صناديق النفط ببعض هذه الدول لم يؤثر على العلاقة بين الإنفاق العام وعائدات النفط وقد أرجعت هذه النتائج إلى أن هذه الدول قامت باختيار

¹ من خلال بحثنا لاحظنا أن الأبحاث العديدة التي اهتمت بقضايا النفط والسياسات المالية ومواضيع التنوع الاقتصادي في الدول النفطية في الآونة الأخيرة كانت من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و بنوك دولية، لكن الاهتمام بهذه المواضيع كان نادرا في الدول النفطية.

² Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources, Experience and Fiscal Policy Implications, International Monetary Fund, April 13, 2001

سياسات جد حذرة وبالتالي يصبح من غير الملائم إرجاع أداؤها الجيد إلى صناديق النفط، بالرغم من أن هذه الصناديق قد ساعدت في الحفاظ ودعم السياسات الحذرة في بعض هذه الدول.

2- جاء في نشرة صندوق النقد الدولي (2005) في عرضها للأداء الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و وسط آسيا، أن صناديق النفط قد عملت على تحسين إدارة عائدات النفط و تعزيز الإنضباط المالي.

3- دراسة (Wakeman-Linn) : تطرقت هذه الدراسة إلى التحديات التي تواجه العديد من البلدان في إدارة ثرواتها النفطية و قدمت هذه الورقة النهج المتبع من قبل اثنتين من البلدان وهما أذربيجان و كازاخستان اللتان تحاول التصدي لهذه التحديات المشتركة، و أكدت هذه الدراسة إلى أن إنشاء صناديق النفط في أذربيجان و كازاخستان قد ساعد السلطات في فصل القرارات الخاصة بالضرائب عن أموال النفط السهلة و سمحت بزيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات غير النفطية لزيادة إنتاجها، و خلصت هذه الدراسة إلى أن صناديق النفط يمكن اعتبارها مؤسسات لها دور حقيقي على الأداء الاقتصادي انطلاقاً من الحد الذي تعمل به صناديق النفط في تقليص أثر الفاعلين الماليين على الموازنة العامة و على الإيرادات الاقتصادية و ضمان أن عائدات النفط المدرجة في الصندوق والغاز لا يمكن استخدامها لتعويض النقص في الميزانية الناجمة عن ضعف وعدم تحصيل الإيرادات أو الناتج عن الإفراط في الإنفاق العام، و يجب توفير الأموال غير المنفقة خارج البلد الأمر الذي يمكن من عدم التوسع النقدي و تجنب الضغوط التضخمية والإفراط في تقدير سعر الصرف.¹

4- دراسة (Rolando Ossowski) وآخرون: خلصت هذه الدراسة إلى أن صناديق النفط يمكن أن تقلل من مشكلة خطر التقلب وعدم اليقين في أسعار النفط، لكن لا يمكن الاعتماد عليها نهائياً بل يتعين على الدولة مواجهة المشكل وجها لوجه، وذلك بتحديد السياسة المالية على المدى الطويل، مع التركيز على الحفاظ على التوازن المالي خارج المداخيل النفطية و كبح النفقات عندما ترتفع أسعار النفط واللجوء إلى التحوط من تقلبات مخاطر أسعار النفط بإستعمال أدوات الأسواق المالية.²

5- دراسة (Norio Usui) : جاء في هذه الدراسة أن مشكلة الطفرات النفطية السلبية أو الايجابية كان الحل لها في كثير من البلدان المصدرة للنفط يرجع في وضع صندوق منفصل خارج الميزانية بحيث

¹ John Wakeman-Linn, Paul Mathieu and Bert van Selm, OIL FUNDS AND REVENUE MANAGEMENT IN TRANSITION ECONOMIES: THE CASES OF AZERBAIJAN AND KAZAKHSTAN, IMF 2003 .

² Rolando Ossowski et.al, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, International Monetary Fund, Washington, 2001.

هذا الصندوق سيجب بتخفيض الاستقرار الاقتصادي الكلي الناشئ عن عدم استقرار إيرادات النفط ويمكن الحكومة من توفير جزء من عائدات النفط خلال فترات الازدهار لأجيال المستقبل، وأعتبر الباحث أن تجربة صندوق النرويج تقبل على نطاق واسع مثالا جيدا للإدارة الفعالة للإيرادات العامة¹.

كما سبق يمكن أن نستخلص أن إنشاء صناديق النفط سواء صناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية أو صناديق للمدخرات النفطية يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تحصن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، وإضافة إلى ذلك، تعمل صناديق تثبيت أسعار النفط على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط (السعر المرجعي)، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر وعندما يهبط سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من هذه الصناديق في استمرار الإنفاق العام على كل من الإستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات ومن هذه الانتقادات²:

- اعتبار قرار تحديد السعر المرجعي واقتراح الإيرادات النفطية التي ينبغي أن توضع في الصندوق قرارا عشوائيا.

- أن فائدة صناديق النفط كأدوات لتحقيق التوازن والاستقرار تثير تساؤلات على نطاق واسع، و تساق الحجة أن استمرار التذبذب في أسعار النفط تجعل من تلك الصناديق تصبح صناديق للتراكم المستمر للموارد في حالة ارتفاع الأسعار أو أن تنفذ في حالة انخفاض الأسعار، الأمر الذي يجعل دورها محدودا.

- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظرا أن الحكومات يمكن أن تستنفد الدخل المستقبلي بالإقتراض مثلا.

¹ Norio Usui , How Effective are Oil Funds? Economics And Research , Asian Development Bank, December 2007.

² M. al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, *OFID Pamphlet Series*, No 34 (September 2006), P33.

- عدم فعالية هذه الصناديق ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة ولتحقيق مستقل لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل.

ثالثاً- بعض التجارب الناجحة في إدارة الأموال العامة: يعتبر من الأهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والوقوف عندها وتحليلها والإستفادة منها ومقارنة ما هو سائد في بلد معين مع ما هو ناجح في البلدان الأخرى، مع ملاحظة أن دراسة تجربة أي دولة مهما كانت ناجحة لا يمكن تقليدها حرفياً على أن ذلك لا يقف حائلاً دون الإستفادة منها، وفيما يلي عدد من تجارب الدول الناجحة في إدارة الأموال العامة وتوظيفها ، وفيما يخص صناديق النفط فقد أنشئت في عدد من الدول النفطية منها النرويج وفنزويلا والكويت، وتفاوتت هذه الصناديق في بنائها المؤسسي وسياساتها وقواعدها التشغيلية.

1- تجربة الكويت: ظهر مصطلح "صندوق الأجيال القادمة" (Future Generation Fund) في

الكويت قبل عشرين سنة معبراً عن قلق المسؤولين من المستقبل في حال تراجع الإيرادات النفطية والكيفية التي يمكن من خلالها حينذاك استمرار مستويات الدخل المرتفع والرفاهية، وتم صياغة مشروع استراتيجي يقوم على حجز نسبة 10% من الإيرادات النفطية وتحويلها لحساب صندوق الأجيال القادمة حيث تراكمت فيه أموال جرى استثمارها من خلال مساهمات في بعض الشركات الصناعية في الدول الأوروبية وشراء بعض الممتلكات العقارية معظمها في الخارج، كذلك قام الصندوق بتمويل حكومة الكويت أثناء وجودها في الخارج خلال فترة احتلال الكويت (تراوح تقديرات مديونية حكومة الكويت للصندوق ما بين 17 و42 مليار دينار كويتي).¹

2- تجربة النرويج: أنشأت النرويج صندوقاً أطلقت عليه اسم صندوق بترول النرويج عام

1990 مدفوعة بتصاعد مستويات الدين العام ومعدلات التضخم ويميل الصندوق غالباً نحو الأسهم والسندات المالية كما يميل نحو التحفظ في الاستثمار من خلال اختيار الإستثمارات ذات المخاطر المتدنية والبعد عن الاستثمارات ذات المخاطر العالية. وتعد تجربة النرويج مع صناديق النفط من أكثر التجارب نجاحاً من بين الدول التي استعملت هذه الصناديق ، فهذا الصندوق يمول على نحو فعال مجمل الميزانية ومن ثم فإن التراكم الكبير للموارد في الصندوق "المحتفظ به في الخارج" يمثل بوجه عام مدخرات مالية كان هذا الصندوق يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية ولا يتدخل في السياسة المالية أو في عملية الميزانية وهو يخضع لمعايير متشددة من الشفافية والمحاسبة ونظام الإدارة،

¹ أحمد بن صالح العنيم، التجربة الخليجية في إنشاء صناديق النفط، مجلة الجزيرة ، العدد 12930، السعودية، 2008/02/22.

و قد نفذت الترويج على نحو نموذجي سياسات سليمة وشفافة في مجال السياسات المالية والإقتصاد الكلي قبل إنشاء الصندوق الحكومي للنفط، والصندوق لا يضع قيودا على السياسة المالية، وإيرادات النفط لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إيرادات الحكومة¹.

وبصفة عامة ينظر إلى التجربتين الكويتية والنرويجية في إنشاء صناديق النفط على أنهما الأكثر نجاحا.

3- تجربة الإمارات: تعتبر أمانة أبو ظبي أول من قام بإنشاء هيئة أو صندوق أو جهاز حكومي يقوم باستثمار ما يتوفر لديها من أموال عامة فائضة عن حاجتها للإنفاق الجاري في استثمارات غير الإستثمارات التقليدية (إيداع الأموال الفائضة في البنوك أو شراء الذهب) حيث عمدت حكومة الإمارات إلى استحداث جهاز استثماري سمي بجهاز أبو ظبي للإستثمار يملك أصولا تتراوح تقديرات قيمتها بين 300 مليار دولار إلى 500 مليار دولار وبذلك يعتبر هذا الجهاز ثاني أكبر مستثمر في العالم بعد بنك اليابان. ورغم عدم توفر معلومات منشورة عن الصندوق يقدر المتبعون لنشاطاته أن الصندوق يميل إلى تملك الأصول في الشركات العالمية الإنتاجية والمالية وإلى شراء العقارات المدرة للدخل بالإضافة إلى نسبة من الإستثمارات المالية في شراء الأسهم والسندات، وقامت إمارة أبو ظبي عام 2002 بإنشاء شركة مبادلة للتنمية كشركة مساهمة تعمل وفق نظام شركات أبو ظبي حيث تملك حكومة أبو ظبي كامل رأسمالها وتعمل وفق طرق الإستثمار الخاص وأساليب الإستثمار التجاري، وتقوم شركة مبادلة بإنشاء وتأسيس الشركات وحيارة حصص في المؤسسات والشركات في أي مجال داخل دولة الإمارات أو خارجها، كما تملك استثمارات في العديد من المشاريع².

4- تجربة سنغافورة: أسست حكومة سنغافورة شركة باسم شركة حكومة سنغافورة للإستثمارات الخاصة المحدودة GIC³ كشركة إدارة استثمارات في عام 1981 لإدارة احتياطات دولة سنغافورة واستثماراتها المالية في الخارج في شراء حقوق ملكية ومصادر للدخل الثابت وفي الوسائل المتداولة في أسواق المال وفي العقارات والإستثمارات الخاصة ، وتزيد قيمة استثمارات GIC عن 65 مليار دولار أمريكي، كما أسست حكومة سنغافورة كذلك شركة عامة في عام 1974

¹ ملخص لدراسة تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها، منتدى الرياض الاقتصادي على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?> Consulté le 10/05/2008.

² نفس المرجع السابق.

³GIC : Government of Singapore Investment Corporation

باسم تيماسك القابضة Temasek Holding تعتبر أحد أُنجح الأجهزة الإستثمارية في العالم، وتخضع تيماسك لنظام شركات سنغافورة وتملك الدولة كل أسماؤها ، بلغت قيمة المحفظة الإستثمارية التي تديرها تيماسك (80) مليار دولار أمريكي في نهاية 2006، وتستثمر تيماسك في العديد من القطاعات وتسعى للإحتفاظ بمحفظة متوازنة ماليا وجغرافيا ومن حيث السيولة ، وتخضع تيماسك نفسها لدرجة عالية من الشفافية إذ تنشر قوائمها المالية وتخضع حساباتها لتدقيق مدقق حسابات خارجي وتطبق مبادئ حوكمة الشركات والمزاوجة بين المحاسبة والمسؤولية¹.

5- تجربة ماليزيا²: أنشأت حكومة ماليزيا شركة الخزانة الوطنية Khazanah National Public Company Limited عام 1993 كشركة عامة محدودة المسؤولية وفق نظام الشركات الماليزي بموجب قانون الشركات لعام 1965، وقد بلغت ميزانيتها ما قيمته 23.1 بليون دولار، وتملك حكومة ماليزيا أسهمها بالكامل وهي الجهاز الإستثماري لحكومة ماليزيا ومفوضة استراتيجيا بالإستثمار نيابة عن حكومة ماليزيا وتنشيطه في الصناعات والأسواق الحديثة وتهدف باستثماراتها إلى دعم النمو الإقتصادي في ماليزيا كما تقوم بدور القوة الموجهة للاقتصاد الماليزي ، وتستثمر شركة خزانة فيما يزيد على 50 شركة في ماليزيا وفي الخارج وتشارك هذه الشركات في مختلف القطاعات مثل الطاقة والإتصالات السلكية واللاسلكية والأعمال المصرفية، وصناعة السيارات، وإدارة المطارات والبنية التحتية والتطوير العقاري، والإذاعة، وأشبه الموصلات، وإنتاج الصلب، والالكترونيات، وعقود الإستثمار، والبحث والتكنولوجيا ورأس المال الإستثماري. ويدير شركة خزانة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء من القطاعين العام والخاص برئاسة رئيس مجلس وزراء ماليزيا، حيث يقوم المجلس بتعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الشركة، وكذلك تعيين مسؤوليها الإداريين الرئيسيين فيها.

وما يمكن استخلاصه من هذه التجارب الناجحة هي النتيجة العلمية والعملية التي تؤكد بأنه ليس من الأجدى والأُنجح أن تقوم الدولة بتكديس الأموال العامة دون استثمار أو إنفاقها في مجالات غير منتجة فهذه التجارب تؤكد أن أفضل نجاح هو تأسيس شركات تقوم بدور الجهاز الإستثماري

¹ منشورات شركة حكومة سنغافورة للاستثمارات على موقعها الإلكتروني

:<http://www.gic.com.sg> Consulté le 18/04/2009.

² Khazanah Nasional, sur le site web: <http://www.khazanah.com.my/> Consulté le 04/02/2009.

للدولة والقوة الموجهة للإستثمار شريطة أن تخضع للعلنية والشفافية وحوكمة الشركات وتدقيق الحسابات الخارجية وإدارة الإستثمار وفق قواعد الإستثمار التجاري البحث.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط. وضحنا في البحث الأول الأداء الإقتصادي الضعيف للدول المصدرة للنفط والذي لم يكن سببه وفرة الموارد بل هو نتاج السياسات الإنمائية الخاطئة. أما في البحث الثاني فقد تطرقنا إلى المبادئ العامة التي يجب أن تركز عليها الدول النفطية عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية.

وقد جاء البحث الثالث لتوضيح إحدى ال سياسات التي اتبعتها الدول النفطية لتحديد آثار التذبذب و اللايقين بالنسبة للإيرادات وهي إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في الإستقرار الإقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإيرادات والنفقات العامة، لكن وجود هذه الصناديق يستدعي وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المسائلة والشفافية في صياغة وإدارة السياسة المالية.

الفصل الرابع: السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط

تمهيد:

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدة هزات، فتبعية الإقتصاد للنفط نتج عنه اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية إثر أزمة 1986 الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية فتوقفت المشاريع وضعفت قدرة البلد على تسديد ديونها. هذه الأوضاع كانت عاملا دافعا لتصحيح السياسة الاقتصادية بصفة عامة، و السياسة المالية بصفة خاصة باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، ومن ثم تعتبر محور برامج التصحيح للانتقال من اقتصاد واقع تحت سيطرة النفط وعرضة للتقلب إلى اقتصاد أكثر استقرارا وتنوع. ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، محاولين الإجابة على السؤال التالي: ما هي الإصلاحات التي عرفتتها السياسة المالية في الجزائر بعد أزمة 1986؟ وهل مكنت هذه الإصلاحات من تفعيل السياسة المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط.

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث مايلي:

المبحث الأول: أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007.

المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر

المبحث الأول : أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الإستقلال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي مما يجعل هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة بما فيها العوامل غير الإقتصادية، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الإنهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: تطور إنتاج البترول في الجزائر.

بعد وقوع الجزائر في قبضة الإحتلال الفرنسي، و تولى هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور آثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة. أما من حيث بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على السطح، وأولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيليزان، و ظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و العالمة و عين فكرون و سيدي عيش، و لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.¹

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في 25 جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر، فتوالى الإكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969.²

و قد اتجهت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الإقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية

¹- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 107.

²- بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1995، ص 169 .

سوناطراك 31 ديسمبر 1963، وكان من مهامها القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق¹، وقد بدأت هذه الشركة بإمكانيات قليلة لكنها استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح ركيزة الإقتصاد الجزائري، فرغم أنها مؤسسة وطنية إلا أنها تمكنت أن تضمن مكانة هامة ضمن الشركات العالمية الأولى فهي أكبر وأهم شركة في الجزائر وتحتل المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة الثانية عشر في مجال البترول عالميا².

وعملت الجزائر منذ نهاية الستينات على التخلص من اليد الفرنسية التي كانت تسيطر على تسيير قطاع المناجم و قطاع المحروقات في الجزائر، فكانت المبادرة الأولى بتأميم قطاع المناجم سنة 1966 أما التأميمات في قطاع المحروقات فقد مرت بمراحل مختلفة حيث تم تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970، تم تأميم الشركات الفرنسية عام 1971 . و بعد التأميم مباشرة ارتفع الإنتاج بشكل كبير حيث تجاوز مليون برميل يوميا، ويمكن ملاحظة تطور إنتاج المحروقات بين سنة التأميمات (1971) حتى سنة 1990 من الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-1): تطور إنتاج المحروقات و مساهمته في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة (1971-1990)

السنة	إنتاج المحروقات (10 ⁶ دج)	نسبة مساهمة المحروقات في القيمة المضافة (%)
1971	2290.4	11.35
1972	4451.6	18.07
1973	6452.8	22.65
1974	18422.3	41.41
1975	15567.7	32.79
1976	19639	33.48
1977	23592.9	34.22
1978	24481	29.89
1979	33534.7	32.15
1980	51191.3	38.63
1981	59162.8	38.40
1982	58714.7	35.49
1983	62138.7	33.73
1984	63376.7	30.48
1985	65544.7	28.56
1986	39053.2	17.26
1987	45537.2	19.39
1988	52702.7	20.09
1989	74288.4	22.93
1990	125193	29.16

Source : - ONS, n° 35, Rétrospective 1962-1991, Séries statistiques.

- ONS (1999), Rétrospective statistique 1970-1996.

- ONS (2001), Données statistiques : Les comptes économiques de 1989 à 2000, n° 338.

¹ كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الإقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² SONATRACH : Rapport annuel 2005, www.sontrach-dz.com.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج المحروقات عرف زيادة كبيرة بعد التأميم، ليعرف انخفاض في عامي 1986 و1987 نتيجة أزمة النفط ثم عاود الارتفاع بعد ذلك، و مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ في نهاية 2006 حوالي 1.426 مليون برميل يوميا و1.398 مليون برميل يوميا سنة 2007¹، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات، ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال لموارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

جدول رقم (4-2): إنتاج النفط الخام في الجزائر(2000-2007) (ألف برميل/اليوم)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج	796	842.4	730	942	1311	1352	1426	1398

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص332.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية. و الجدول الموالي يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

المطلب الثاني: مكانة قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري

إن أهمية قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري يمكن ملاحظتها من خلال المعطيات التالية.

أولاً- مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام: يحتل قطاع النفط الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج و بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمته قدرت ب 46.30% سنة 2006.

جدول رقم (4-3): بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات(2000-2006) الوحدة %

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
محروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30	44.3
فلاحة	8.40	9.67	9.19	9.69	9.18	7.70	7.70	8.5
صناعة	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.30	5.10	5.2
إدارة عمومية	10.30	11.08	11.00	10.51	10.39	8.50	8.30	9.3
أخرى	35.05	38.02	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6	32.7

Source: p189 Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

ثانيا- النفط والتجارة الخارجية الجزائرية: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول.

و الاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة البترولية غير القابلة للتجديد.

وفيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين 1995 و 2007.

الجدول رقم (4-4): تطور صادرات الجزائر في الفترة 2007/1995 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	10.24	13.37	13.88	10.21	12.52	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.00	54.61	59.52
صادرات المحروقات	9.73	12.49	13.37	9.85	12.08	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	53.43	58.20
صادرات المحروقات %	95.01	93.41	93.32	96.52	96.48	97.23	96.60	97.23	97.23	97.50	98.03	97.83	97.78
باقي الصادرات	0.51	0.88	0.51	0.36	0.44	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91	1.18	1.02
باقي الصادرات %	4.99	6.59	3.68	3.48	3.47	2.77	3.40	2.77	2.77	2.50	1.97	2.17	2.22
أسعار النفط (دولار/البرميل)	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	65	72.36

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من خلال البيانات الواردة في المراجع التالية:

- Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.I.S.
- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2003/2005.

تمثل صادرات المحروقات خلال الفترة 1995-2007 نسبة متوسطة 96.70 بالمائة، بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا ب 3.30 بالمائة فقط. وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات متقلبة.

ونلاحظ أن صادرات المحروقات بلغت سنة 2005 مقدار 45 مليار لتصل إلى 58.20 مليار دولار سنة 2007 محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 17.60 دولار للبرميل عام 1995 إلى 21.60 دولار للبرميل سنة 1996 ليقفز عام 2000 إلى 28 دولار للبرميل وقدر في سنة 2007 ب 72.36 دولار للبرميل وكان ذلك سببا لتحقيق الصادرات قيمة عالية خلال هذه السنة.

ثالثا- النفط والتشغيل¹: بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام؛ فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعاً لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3 % من مجمل الأيدي العاملة وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة.

رابعا- النفط والتراكم: يعتبر البترول المصدر الأساسي للتراكم و تمويل القطاعات الأخرى للإقتصاد الوطني من خلال حصيلة صادراته، فقطاع النفط مساهمة مالية في التراكم بالإضافة إلى مساهمته في إحداث التكامل بين القطاعات من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار منخفضة للعائلات و للقطاع الصناعي، فضلا عن نشوء الصناعة البتروكيمياوية (البلاستيك و الأسمدة)، فدور قطاع المحروقات في التراكم و تمويل التنمية يظهر من خلال:

- زيادة الإمكانيات المالية للدولة و خاصة في مجال العملات الصعبة.

- دور المحروقات في بقية الفروع الأخرى و خاصة الزراعة، وهذا عن طريق توسيع التكامل

الصناعي، و الإمداد بالطاقة و المنتجات المختلفة من البتروكيمياة المهمة كما وسعرا.

-يمثل قطاع المحروقات أهم مصدر للنمو الإقتصادي.

خامسا- النفط و الميزانية العامة للدولة: تقدر الجباية البترولية في الجزائر بأكثر من 70% من مجموع الإيرادات، و هذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الميزانية العامة للدولة.²

المطلب الثالث: النفط و أزمة 1986.

إن ارتفاع أسعار النفط سنة 1974 إلى 10.73 دولار للبرميل بعدما كانت 3.05 دولار للبرميل في سنة 1973 و كذلك ارتفاعها خلال الفترة (1980-1985) حيث بلغت أسعار البترول ما بين (34-40) دولار للبرميل، لكن ذلك لم يستمر طويلا بسبب الصدمة البترولية المضادة سنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول الخام، وحينها تعرض الإقتصاد الجزائري لأزمة مزدوجة، انخفاض سعر البترول من جهة و سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تقوم به الصادرات الجزائرية من جهة أخرى.

¹ عبد المجيد قدي، الإقتصاد الجزائري و النفط: فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 8/7 افريل 2008.

² سنحليل هذا العنصر في المبحث الثاني من هذا الفصل.

و لما كان متوسط إيرادات المحروقات يشكل أكثر من 96 % من إيرادات الصادرات و أن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فإن الإيرادات بالعملة الصعبة انخفضت من 14.0 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40 % سنة 1986 و 31 % سنة 1987، و 42% سنة 1988 مقارنة مع 1985¹.

و تبعا لذلك انفجرت أزمة حادة أثرت على جميع المتغيرات الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي:
الجدول رقم(4-5): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1984-1990

(مليار دينار)

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	
11.30	8.96	8.10	8.23	7.82	10.14	11.85	إيرادات الصادرات
28.10	26.8	25.8	27.8	23.7	19.8	14.97	مجموع الديون الخارجية
0.76-	11.8-	10.9-	0.3	15-	5.17	-	رصيد ميزان المدفوعات
28.1	24.0	27.2	30.0	33.5	33.2	35.1	الاستثمار الكلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)
26.6	-	27	-	29.7	-	37.4	معدل الادخار/الناتج الإجمالي
0.1-	5.4	1.5	0.1-	0.5-	5.8	3.3	معدل النمو الاقتصادي (%)
16.6	9.3	5.9	7.4	12.4	10.5	8.2	معدل التضخم (%)

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مصادر مختلفة.

فقد عرفت المديونية الخارجية تزايدا مستمرا و سريعا منتقلة من 23.7 مليار دولار أمريكي سنة 1986 إلى 27.8 مليار دولار سنة 1987 بعدما كانت 14 مليار دولار سنة 1984.² وقد كان لانخفاض أسعار النفط أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري حالت دون تحقيق التنمية المنشودة و مست بكل المتغيرات الاقتصادية تقريبا، فقد عان ميزان المدفوعات من عجز مستمر، كما شهدت الفترة تراجع كبير في معدلات الإستثمار، حيث كان لضغط المديونية الخارجية و تقلص الموارد المالية انعكاسها السلبي على برامج الإستثمارات المسطرة، حيث تم إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية والإحتفاظ بالقليل منها التي تبدو ضرورية كمحصلة لشح الإيرادات الوطنية، فاتخذت الدولة عدة قرارات منها:

- إلغاء أو تأجيل المشاريع التي لم يشرع فيها بعد، والتي تحتاج إلى أرصدة مالية كبيرة.
- الإبقاء على المشاريع العاجلة والتي لا يمكن تأجيلها، أو ذات المردودية السريعة.

¹ Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie, p23.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص180.

- كما تم تحويل المشاريع السابقة المعهودة للأجانب إلى المؤسسات الوطنية، وقد عرف الكثير منها تأخرا كبيرا في الإنجاز.

أما فيما يخص معدل الادخار الذي عرف ارتفاع مستمر خلال الفترة 1973-1980 بفضل إيرادات المحروقات، حيث بلغ سنة 1980 نسبة 43.1% فقد اتخذ اتجاه عكسي شهدت فيه معدلات الإدخار انخفاض مستمر¹، ودهور معدلات الإستثمار والإدخار أدت إلى تدهور معدلات النمو.

أما فيما يخص الآثار الاجتماعية للأزمة وفي إطار البرامج التي وضعت من أجل تخفيف المشاكل الاجتماعية بقيام الدولة بالعمل على توفير السلع الاستهلاكية للقطاع العائلي باسم مكافحة الندرة و التي تم خلالها إهدار الكثير من الأموال دون مقابل إنتاجي، وما إن تراجعت الواردات وهي في أغلبها مواد استهلاكية غذائية، حتى بدت الآثار الاجتماعية ظاهرة، وازدادت سوءا بسبب ندرة السلع في الأسواق والإنقطاع في التموين.

كما اضطرت الدولة إلى تحرير أسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع ورفع الدعم الحكومي عنها، رضوخا لشروط صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع، وقد عرف معدلات التضخم ارتفاعا مطردا إلى أن وصل 32% كحد أقصى له سنة 1992².

و ارتفاع الأسعار مع ما صاحبه من إلغاء الدعم و انخفاض المداحيل الحقيقية، كان له الأثر السلبي الكبير على مستوى معيشة الأفراد.

كما تأثر قطاع العمل بشكل كبير بسبب الأزمة التي امتدت حتى التسعينات، وأفرزت نتائج سلبية عديدة على المؤسسات الوطنية التي أصبح فيها التسريح من العمل يشمل جماعة أو فئة من العمال بتسمية "التسريح الجماعي لأسباب اقتصادية" وفق جداول زمنية محدد متلاحقة أو دفعة واحدة، مما عمق المشكلة الاجتماعية.

و ما يمكن استنتاجه من المعطيات السابقة هو أن الصدمة البترولية لسنة 1986 كشفت مدى هشاشة البنيان الإقتصادي للجزائر الذي يعتمد بصورة أساسية على الريع البترولي خاصة بعد 1973 .

فالأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 كانت تخفي أزمة هيكلية، لذلك كان رد فعل السلطات العمومية هو محاولات التصحيح الذاتي فمئذ 1988 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و مراجعة الإطار التشريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و القطاع

¹ غلمي زهيرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2007، ص34.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الخاص، وكانت رغبة الحكومة الجزائرية هو التحول التدريجي من نظام الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة، وترجم ذلك بصدور العديد من القوانين والقرارات التي تمس كل جوانب الإقتصاد الوطني وأصبح هدف السلطات العمومية هو البحث عن وسائل تعديل حتى لا يبقى الإقتصاد الجزائري رهين التقلبات في الأسواق الدولية للنفط.

ولقد عرفت السياسة الإقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة عدة إجراءات بهدف تصحيح الإختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من أزمة الثمانينات (1986) مما جعل السياسة المالية تحضى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار، ولهذا نحاول فيما يلي التعرض إلى التطورات التي عرفتها السياسة المالية في ظل الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007.

منذ نهاية الثمانينات انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي مست سياستها المالية، وتعد هذه الإصلاحات أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي فرضته المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذه الإصلاحات تهدف إلى السيطرة على العجز المتتالي في الميزانية العامة بعد سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات.

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة تقلبات في أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى مختلف الإصلاحات التي عرفتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما سنقيس درجة حساسية كل من الإيرادات والنفقات لسعر برميل النفط من خلال تطبيق دراسة قياسية على معطيات الجزائر خلال الفترة 1990-2007 و هذا لتحديد وبشكل أكثر دقة لدرجة حساسية كل من الإيرادات و النفقات لسعر برميل النفط.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

تقوم الجزائر بتنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة¹ وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيام بوظائفها العامة و أنشطتها المتعددة.

أولاً- الإصلاح الضريبي: إن إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات في هذه الفترة تتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك سعياً وراء تخفيف الإعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول ورد الإعتبار للجباية العادية.

تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد والثقل لذلك أصبح نظام ضريبي صعب التحكم في تسييره ومكلف للغاية حيث تميز بزيادة في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة (3000 شريحة ضريبية و3000 معدل)، تعدد الوثائق المستعملة من المصالح الضريبية والمؤسسات (1200 وثيقة)، وقد تبنت الدولة جملة من الإصلاحات الجبائية ضمن قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على

¹ حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى: الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات، مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى، الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الهدايا، التسديد بالرأسمال للقروض و التسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها، مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها، مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانوناً، المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

النظام الضريبي من أجل تحديثه وعقلنته، و لإعطاء الضرائب دورا إقتصاديا وإجتماعيا و رفع مردوديتها لإحلالها محل الجباية البترولية، و يمكن إجمال دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في:

1- دوافع الإصلاح الضريبي: إن دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الضريبي القديم و التي نذكر من بينها:¹

أ- **الأزمة البترولية:** إن الإعتماد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول، فبانخفاض هذه الأخيرة انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، حيث وصلت إلى 64.88% سنة 1991، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض النقص في الإيرادات من خلال الجباية العادية، مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا و يستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية و التحرر من الإرتباط بأسعار البترول.

ب- **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** لقد كان النظام الضريبي معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

ج- **ثقل العبء الضريبي:** كان العبء الضريبي جد ثقيل بسبب تعدد الضرائب، وارتفاع معدلاتها، فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يقدر ب 55% ثم انخفض إلى 50% بداية سنة 1989 وهذا يعد معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات الضريبية المطبقة في بعض الدول.

د- **انتشار الغش و التهرب الضريبي:** إن جميع السلبيات السابقة للنظام ساهمت في رفع حدة الغش و التهرب الضريبي.

2- أهداف الإصلاح الضريبي: يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:²

- تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق ترقية الإدخار، وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الإستقرار.

¹ ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة: 1992-2003، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004، ص20.

² -عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، المتلقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2003.

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الإقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والإقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الإستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.
- وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تمحورت حول:
- التوسع في الأوعية الضريبية بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.
- العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة.
- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحويلات الدولية وعالمية الإقتصاد.
- و يمكن القول عموما أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي هو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف سنقوم بدراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر.
- ثالثا- تطور الإيرادات العامة:** تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات و الإيرادات غير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-6) يوضح تطور إيرادات الموازنة خلال الفترة 1990-2007 الوحده:مليون دج

أسعار النفط (دولار/الدرهميل)	مجموع الإيرادات الكلية	نوع الإيرادات					السنوات	
		الإيرادات غير الجبائية	الإيرادات الجبائية					
			نسبة الجبائية البتروولية%	الجبائية البتروولية	نسبة الجبائية العادية%	الجبائية العادية		مجموع الإيرادات الجبائية
22.3	152500	5200	49.97	76200	47	71700	147300	1990
18.6	248900	4700	64.88	161500	33.22	82700	244200	1991
18.4	311864	9200	62.14	193800	34.9	108864	302664	1992
16.3	313949	13262	57.08	179218	38.7	121469	300687	1993
15.5	477181	78831	46.56	222176	36.9	176174	398350	1994
16.9	611731	33591	54.95	336148	39.5	241992	578140	1995
20.3	825157	38557	60.10	495997	35.2	290603	786600	1996
18.7	926668	47890	60.94	564765	33.8	314013	878778	1997
12.3	774511	66127	48.62	378556	42.5	329828	708384	1998
17.5	950496	75608	58.92	560121	33.11	314767	874888	1999
27.60	1578100	15400	76.87	1213200	22.14	349500	1562700	2000
23.12	1505500	105900	66.51	1001400	26.44	398200	1399600	2001
24.36	1603200	112400	62.86	1007900	30.12	482900	1490800	2002
28.10	1974400	99500	68.37	1350000	26.58	524900	1874900	2003
36.05	2229700	78600	70.44	1570700	26.03	580400	2151100	2004
50.64	3082600	89500	76.32	2352700	20.77	640400	2993100	2005
66.23	3639800	120000	76.89	2799000	19.80	720800	3519800	2006
72.36	3688500	124400	75.82	2796800	20.80	767300	3564100	2007

Source :

1- ONS, Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد من سنة 1999 الى 2008.

4- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول رقم (4-6) الذي يبين لنا مدى أهمية الجبائية البتروولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجبائية البتروولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 46.56% و 76.89% خلال الفترة " 1990-2007 " و بالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجبائية البتروولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 19.80% و 47% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن الإصلاح الضريبي لم ينجح في الرفع من مردودية الجبائية العادية التي مازلت بعيدة جدا عن إمكانية إحلالها محل الجبائية البتروولية.

و بما أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة الإصلاح الضريبي سنة 1992 و كذلك برنامج للإصلاح مع مؤسسات النقد الدولي و المتمثل في برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على مرحلتين مرحلة التثبيت الهيكلي من 22ماي 1994 إلى 21 ماي

1995 وبرنامج التعديل الهيكلي 22ماي 1995 إلى 21 ماي 1998¹ فإن السياسة المالية في هذا الإطار كانت تهدف إلى التقليل أو القضاء على العجز المالي لخفض معدلات التضخم و على هذا الأساس فإن الجزائر كانت مطالبة بتطبيق جملة من التدابير خاصة بالسياسة المالية يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين :

المحور الأول: هو زيادة الإيرادات العامة و ذلك من خلال:

- رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة و مكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة و يتم ذلك من خلال:
- إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
- خصخصة مؤسسات القطاع العام .

المحور الثاني: فهو الضغط على النفقات العامة و يتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الإستهلاكي و الإستثماري .
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع .
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء و ذلك بهدف ترشيد الإستهلاك .
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام .
- تجميد الرواتب و الأجور و الحد من التوظيف في القطاع العمومي .

و كنتيجة لهذه التدابير سجلت الإيرادات العامة تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، و البيانات الإحصائية في الجدول الموالي تبرز أن نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام أو ما يسمى الضغط الضريبي الإجمالي² ارتفعت باستمرار فبينما كانت 25.27% سنة 1993 وصلت إلى 31.61% و ذلك خلال سنة 1997 على الترتيب رغم الانخفاض المسجل خلال سنتي 1998، 1999 حيث بلغت على التوالي 25.02%، 27.01% و ذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية لتعاود الإرتفاع مرة أخرى بدءا من سنة 2000 نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث وصل الضغط الضريبي الإجمالي إلى 41.58%.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره ص191.

² الضغط الضريبي يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم مردودية النظام الضريبي، حيث يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني. يحسب الضغط بحسب الضغط الضريبي بالعلاقة التالية:

$$\text{الضغط الضريبي الإجمالي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية الإجمالية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وهذا يدل على أن الضغط الضريبي يتأثر بتغير مستويات أسعار النفط التي لها تأثير مباشر على حجم إيرادات الجباية البترولية.

الجدول رقم (4-7): تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 (مليون دج)

السنوات	مجموع الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الناتج الداخلي الخام*	الضغط الضريبي الإجمالي %	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات**	الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات %	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	147300	71700	554388.1	26.56	435800	16.45	22.3
1991	244200	82700	862132.8	28.32	635000	13.02	18.6
1992	302664	108864	1074695.8	28.32	801000	13.59	18.4
1993	300687	121469	1189724.9	25.27	915000	13.27	16.3
1994	398350	176174	1487403.6	26.78	1126000	15.64	15.5
1995	578140	241992	2004994.7	28.83	1454000	16.64	16.9
1996	786600	290603	2570028.9	30.60	1762000	16.49	20.3
1997	878778	314013	2780168	31.61	1932300	16.25	18.7
1998	708384	329828	2830490	25.02	2192300	15.04	12.3
1999	874888	314767	3238197	27.01	2357000	13.35	17.5
2000	1562700	349500	4098800	38.12	2482700	14.07	27.60
2001	1399600	398200	4235600	33.04	2791700	14.26	23.12
2002	1490800	482900	4455300	33.46	2994000	16.12	24.36
2003	1874900	524900	5247500	35.72	3378600	15.53	28.10
2004	2151100	580400	6135900	35.05	3816100	15.20	36.05
2005	2993100	640400	7544100	39.67	4191200	15.27	50.64
2006	3519800	720800	8463500	41.58	4578300	15.74	65
2007	3564100	767300	9389600	37.95	5232200	14.66	72.36

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- الجدول رقم (4-6)

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003 ; 2007.

إن الإقتصادي الأسترالي كولن كلارك يرى أن مستوى الضغط النموذجي هو 25%¹، ونلاحظ أن هذه القيمة النموذجية أقل من الضغط الضريبي الإجمالي المسجل في الجزائر، مما يجعلنا نعتقد أنه لا توجد أي إمكانيات متاحة لاقتطاعات ضريبية أخرى من أجل زيادة الإيرادات الضريبية لأن ذلك سيحدث ضرر في الاقتصاد الوطني. لذلك لا بد من التطرق إلى معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات الذي يعكس حقيقة مستويات الضغط الضريبي التي يتحملها الإقتصاد. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستويات الضغط الضريبي خارج المحروقات وصلت إلى 16.64% كأقصى حد لها بينما كانت النسبة بين 13% و 15% وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة مع المستوى النموذجي، وبالتالي يمكن القول أن هناك إمكانية زيادة إيرادات الجباية العادية دون الإضرار بالإقتصاد الوطني و من ثم إمكانية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

¹ مراد ناصر، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09، جامعة الجزائر، ص 213.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمدى حساسية الإيرادات العامة بالنسبة لسعر البترول
 إن المعطيات السابقة تبين أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار
 المحروقات، وكذلك سعر صرف الدينار بالدولار باعتبار الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار
 الأمريكي، مما ينعكس على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار و من ثم على إجمالي الإيرادات
 الكلية.

الجدول رقم (4-8) يوضح تطور إيرادات الموازنة بالدولار خلال الفترة 1990-2007

(مليون دولار)

السنوات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار*	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات الكلية	الناتج الداخلي الخام	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	8.86	8092.55	8600.45	17212.18	62572.02	22.3
1991	19.00	4352.6	8500	13100	45375.41	18.6
1992	21.82	4989.18	8881.75	14292.57	49252.78	18.4
1993	23.36	5199.87	7672	13439.59	50930	16.3
1994	35.09	5020.63	6331.60	13598.77	42388.24	15.5
1995	47.68	5075.33	7050.08	12829.92	42051.06	16.9
1996	54.77	5305.87	9055.99	15065.85	46924.02	20.3
1997	57.73	5439.33	9782.86	16051.75	48158.11	18.7
1998	58.74	5615.04	6444.60	13185.41	48186.75	12.3
1999	66.64	4723.39	8405.17	14263.14	48592.39	17.5
2000	75.29	4642.05	16113.69	20960.28	54440.16	27.60
2001	77.30	5151.35	12954.72	19476.06	54794.30	23.12
2002	79.69	6059.73	12647.76	20117.95	55907.89	24.36
2003	77.39	6782.53	17444.11	25512.34	67805.9	28.10
2004	72.3	8027.66	21724.75	30839.55	84867.21	36.05
2005	73.36	8729.55	32070.61	42020.17	102836.69	50.64
2006	72.64	9922.90	38532.48	50107.37	116512.94	66.23
2007	69.36	11062.57	40322.95	53179.06	135374.85	72.36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول السابقة.

*بنك الجزائر.

ويمكن قياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي الإيرادات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي
 الإيرادات (R) على سعر البترول (P) بالاعتماد على المربعات الصغرى، و بالاستعانة ببرنامح الاقتصاد
 القياسي والسلاسل الزمنية **EvIEWS 3.1** في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النموذج،
 تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(4-9): نتائج تقدير معادلة المخدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط.

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 16:41
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1788.070	793.2774	2.254029	0.0386
P	738.3658	24.18949	30.52424	0.0000

R-squared	0.983118	Mean dependent var	22514.00
Adjusted R-squared	0.982062	S.D. dependent var	12993.63
S.E. of regression	1740.255	Akaike info criterion	17.86589
Sum squared resid	48455818	Schwarz criterion	17.96482
Log likelihood	-158.7930	F-statistic	931.7291
Durbin-Watson stat	1.012606	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة المخدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط:

$$R = c + b(P)$$

$$R = 1788.07 + 738.3658 P \dots\dots\dots(01)$$

(2.254029) (30.52424)

و عند قياس مدى تأثير سعر برميل البترول(P) في الإيرادات العادي(RF) على حدى و الإيرادات البترولية(RP) على حدى تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(4-11): نتائج تقدير معادلة المخدار إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط	الجدول رقم(4-10): نتائج تقدير معادلة المخدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط																																																																														
<p>Dependent Variable: RP Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 17:00 Sample: 1990 2007 Included observations: 18</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>-2312.941</td> <td>712.1344</td> <td>-3.247900</td> <td>0.0050</td> </tr> <tr> <td>P</td> <td>621.7957</td> <td>21.71519</td> <td>28.63414</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.980859</td> <td>Mean dependent var</td> <td>15140.86</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.979663</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>10954.84</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>1562.248</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>17.65008</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>39049880</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>17.74901</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-156.8507</td> <td>F-statistic</td> <td>819.9139</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>0.944587</td> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	-2312.941	712.1344	-3.247900	0.0050	P	621.7957	21.71519	28.63414	0.0000	R-squared	0.980859	Mean dependent var	15140.86	Adjusted R-squared	0.979663	S.D. dependent var	10954.84	S.E. of regression	1562.248	Akaike info criterion	17.65008	Sum squared resid	39049880	Schwarz criterion	17.74901	Log likelihood	-156.8507	F-statistic	819.9139	Durbin-Watson stat	0.944587	Prob(F-statistic)	0.000000	<p>Dependent Variable: RF Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 16:57 Sample: 1990 2007 Included observations: 18</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C</td> <td>3459.223</td> <td>396.5401</td> <td>8.723513</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>P</td> <td>102.7711</td> <td>12.09174</td> <td>8.499279</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.818672</td> <td>Mean dependent var</td> <td>6344.007</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.807339</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>1981.882</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>869.9115</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>16.47910</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>12107936</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>16.57803</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-146.3119</td> <td>F-statistic</td> <td>72.23775</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.562095</td> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000000</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	C	3459.223	396.5401	8.723513	0.0000	P	102.7711	12.09174	8.499279	0.0000	R-squared	0.818672	Mean dependent var	6344.007	Adjusted R-squared	0.807339	S.D. dependent var	1981.882	S.E. of regression	869.9115	Akaike info criterion	16.47910	Sum squared resid	12107936	Schwarz criterion	16.57803	Log likelihood	-146.3119	F-statistic	72.23775	Durbin-Watson stat	1.562095	Prob(F-statistic)	0.000000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																											
C	-2312.941	712.1344	-3.247900	0.0050																																																																											
P	621.7957	21.71519	28.63414	0.0000																																																																											
R-squared	0.980859	Mean dependent var	15140.86																																																																												
Adjusted R-squared	0.979663	S.D. dependent var	10954.84																																																																												
S.E. of regression	1562.248	Akaike info criterion	17.65008																																																																												
Sum squared resid	39049880	Schwarz criterion	17.74901																																																																												
Log likelihood	-156.8507	F-statistic	819.9139																																																																												
Durbin-Watson stat	0.944587	Prob(F-statistic)	0.000000																																																																												
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																											
C	3459.223	396.5401	8.723513	0.0000																																																																											
P	102.7711	12.09174	8.499279	0.0000																																																																											
R-squared	0.818672	Mean dependent var	6344.007																																																																												
Adjusted R-squared	0.807339	S.D. dependent var	1981.882																																																																												
S.E. of regression	869.9115	Akaike info criterion	16.47910																																																																												
Sum squared resid	12107936	Schwarz criterion	16.57803																																																																												
Log likelihood	-146.3119	F-statistic	72.23775																																																																												
Durbin-Watson stat	1.562095	Prob(F-statistic)	0.000000																																																																												

معادلة المخدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط:

$$RF = c + b(P)$$

$$RF = 3459.22 + 102.77 P \dots\dots\dots(02).$$

(8.7235) (8.4992)

معادلة انحدار إيرادات الحماية البترولية على متوسط سعر برمبيل النفط:

$$RP = c + b(P)$$

$$RP = -2312.941 + 621.7957P \dots\dots\dots(03)$$

(-3.2479) (28.63414)

و عند قياس مدى تأثير (PIB) في الإيرادات العادية (RF) تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

جدول رقم(4-12): نتائج تقدير معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام.

Dependent Variable: RF
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 10:39
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1922.220	388.0870	4.953065	0.0001
PIB	0.068794	0.005578	12.33309	0.0000
R-squared	0.904821	Mean dependent var	6344.007	
Adjusted R-squared	0.898873	S.D. dependent var	1981.882	
S.E. of regression	630.2487	Akaike info criterion	15.83455	
Sum squared resid	6355415.	Schwarz criterion	15.93348	
Log likelihood	-140.5109	F-statistic	152.1050	
Durbin-Watson stat	1.462538	Prob(F-statistic)	0.000000	

معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام:

$$RF = c + b(PIB)$$

$$RF = 1922.22 + 0.06879 PIB \dots\dots\dots(04).$$

(4.953065) (12.33309)

قياس مدى تأثير سعر برمبيل البترول (P) في الناتج الداخلي الخام (PIB) تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

جدول رقم(4-13): نتائج تقدير معادلة انحدار (PIB) على متوسط سعر برمبيل النفط.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 10:36
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

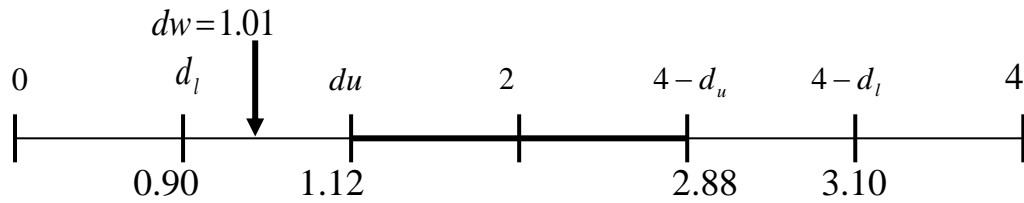
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20674.03	2405.604	8.594112	0.0000
P	1557.126	73.66207	21.13878	0.0000
R-squared	0.965431	Mean dependent var	64276.15	
Adjusted R-squared	0.963271	S.D. dependent var	27403.83	
S.E. of regression	5251.902	Akaike info criterion	20.07501	
Sum squared resid	4.41E+08	Schwarz criterion	20.17394	
Log likelihood	-178.6751	F-statistic	446.8478	
Durbin-Watson stat	1.742542	Prob(F-statistic)	0.000000	

معادلة المحدار الناتج الداخاي الخام على متوسط سعر برمبل النفط:

$$\begin{aligned}
 & PIB = c + b(P) \\
 & PIB = 20674.03 + 1557.126P \dots\dots\dots(05). \\
 & \qquad\qquad (8.594112) \qquad\qquad (21.13878)
 \end{aligned}$$

1- التحليل الإحصائي للنتائج:

نلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.9831$ وهذا يعني أن 98.31% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول. ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (01)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (30.52424) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=931.7291) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw = 1.01) عن وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء (> 0.90 < 1.01 1.12) عند مستوى معنوية 1%.



وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج التالية:

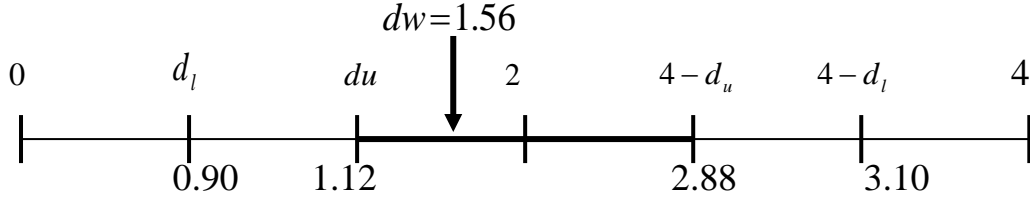
جدول رقم(4-14): نتائج تقدير معادلة المحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برمبل النفط بعد إزالة الارتباط.

Dependent Variable: R
 Method: Least Squares
 Date: 05/08/09 Time: 13:41
 Sample: 1990 2007
 Included observations: 18
 Convergence achieved after 5 iterations
 Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2062.801	1035.694	1.991709	0.0649
P	727.8375	30.29104	24.02815	0.0000
MA(1)	0.538056	0.219472	2.451588	0.0270
R-squared	0.987559	Mean dependent var		22514.00
Adjusted R-squared	0.985900	S.D. dependent var		12993.63
S.E. of regression	1542.917	Akaike info criterion		17.67175
Sum squared resid	35708901	Schwarz criterion		17.82014
Log likelihood	-156.0457	F-statistic		595.3301
Durbin-Watson stat	1.787131	Prob(F-statistic)		0.000000

- و هذه النتائج المحققة بعد التصحيح النموذج نعتبرها مقبولة وذلك يعود ل:
- معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستيودنت "Student" المحسوبة (24.12) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %.
 - معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=595.33) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.
 - وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.78) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط المعلوم للأخطاء (1.12 > 1.78 > 2) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %.
 - ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح ارتفعت إلى يساوي $R^2 = 0.9875$ و هذا يعني أن 98.75 % من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.
 - و من الجدول رقم (4-10) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.8186$ و هذا يعني أن 81.86 % من التقلب في الإيرادات العادية (الضريبية) يعود إلى التغير في سعر البترول. ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (02)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "Student" المحسوبة (8.499279) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %، و فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=931.7291) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw= 1.56) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2) > 1.56 > 1.12 ومنه فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.
 - و نلاحظ من الجدول رقم (4-11) أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.98$ و هذا يعني أن 98% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول. ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (03)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "Student" المحسوبة (28.63414) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %، و فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=819.91) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى

معنوية $\alpha = 1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية داربين واتسون ($dw = 0.94$) عن وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء $(0.90 > 0.94 > 1.12)$.



و بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء من النموذج نحصل على النتائج التالية:
جدول رقم(4-15): نتائج تقدير معادلة الحدار الإيرادات البترولية على متوسط سعر برمبل النفط بعد إزالة الارتباط

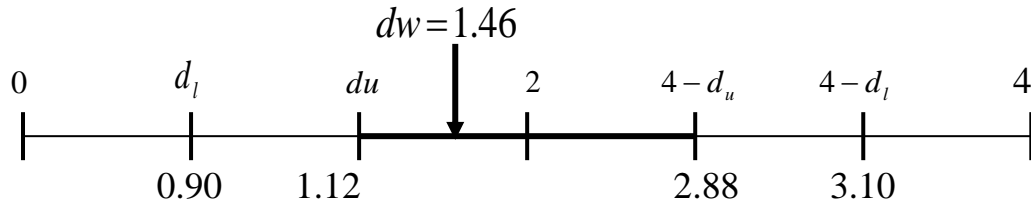
Dependent Variable: RP
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 13:43
Sample: 1990 2007
Included observations: 18
Convergence achieved after 9 iterations
Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2094.759	1003.568	-2.087311	0.0543
P	613.3601	29.18604	21.01553	0.0000
MA(1)	0.649563	0.176114	3.688319	0.0022
R-squared	0.985630	Mean dependent var		15140.86
Adjusted R-squared	0.983714	S.D. dependent var		10954.84
S.E. of regression	1398.008	Akaike info criterion		17.47450
Sum squared resid	29316415	Schwarz criterion		17.62289
Log likelihood	-154.2705	F-statistic		514.4293
Durbin-Watson stat	2.257351	Prob(F-statistic)		0.000000

إن النموذج بعد إزالة الارتباط جيد ومقبول من الناحية الإحصائية، وذلك لأن معنوية النموذج ككل مقبولة (514.42) وكذلك نقبل معنوية المعلمة الجزئية في النموذج (21.01)، كما نلاحظ أن إحصائية داربين واتسون ($dw = 2.25$) تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط المعلوم للأخطاء $(2 > 2.88 > 2.25)$ عند مستوى معنوية 1% . ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد ارتفعت إلى $R^2 = 0.9856$ وهذا يعني أن 98.56% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول، ومنه فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

نلاحظ من الجدول رقم (4-12) أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.9048$ وهذا يعني أن 90.48% من التقلب في الإيرادات العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام. ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (04)، نقبل إحصائياً معلمة متغيرة الناتج الداخلي الخام وذلك لأن إحصائية ستيودنت " Student " المحسوبة (12.33309) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة،

وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة ($F.stat=152.1050$) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية دارين واتسون ($dw=1.46$) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2) $\langle 1.46 \rangle$ (1.12) عند مستوى معنوية 1%. ومنه فلنموذج ككل معنوي ومقبول.



و من الجدول رقم (4-13) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2=0.965431$ وهذا يعني أن 96.54% من الغير في الناتج الداخلي الخام يعود إلى التغير في أسعار النفط. ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (05)، نقبل إحصائياً معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت " Student " المحسوبة (21.13878) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة ($F.stat=446.8478$) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائياً، وتدل إحصائية دارين واتسون ($dw=1.74$) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2) $\langle 1.74 \rangle$ (1.12) عند مستوى معنوية 1%، ومنه فلنموذج ككل معنوي ومقبول.

2- التحليل الإقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي أن:

98.75% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 1.69% فقط تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي الإيرادات ترتفع بمقدار 738.36 مليون دولار والعكس صحيح.

81.86% من الغير في إيرادات الجباية العادية يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 18.14% فقط من التغير تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات العادية ترتفع في المتوسط بمقدار 102.77 مليون دولار والعكس صحيح.

وتعود هذه الحساسية الشديدة للضرائب العادية اتجاه أسعار النفط لأنها دالة في الدخل ($RF = 1922.22 + 0.06879 PIB$) وقد رأينا أن 90.48% من التغير في

ايرادات الحماية العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام بدوره يتأثر بسعر النفط ($PIB = 20674.03 + 1557.126P$)، وقد وجدنا أن 96.54% من التغير في الناتج الداخلي الخام تعود إلى تغيرات أسعار النفط وهذا لأن القطاع النفطي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام بصورة مباشرة، كما يؤثر على الناتج المحلي خارج المحروقات بصفة غير مباشرة، بسبب دوره في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة وذلك بإمداد هذه الفروع بالطاقة والمنتجات المختلفة من البتروكيماويات ولهذا كلما انتعش القطاع النفطي فإنه يساهم في انتعاش القطاعات الأخرى وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

- ووجدنا أن 98.56% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات البترولية ترتفع في المتوسط بمقدار 613.36 مليون دولار والعكس صحيح، ولهذا فإن 1.44% من التغير في الإيرادات البترولية تعود لعوامل أخرى غير سعر النفط وهذه النسبة تعود هي الأخرى لعوامل خارجية أخرى غير السعر، ومن أهم هذه العوامل إستراتيجية قرارات منظمة OPEC ومدى قوتها وتأثيرها على التحكم في سعر وكمية عرض النفط في الأسواق الدولية سواء في المدى القصير أو الطويل.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن الإيرادات العامة في الجزائر لا يمكن اعتبارها أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية¹ لأن الإيرادات بنوعها العادية أو البترولية تتحدد بسعر البترول الذي يعتبر متغير خارجي لا تستطيع الجزائر التحكم فيه كغيرها من الدول المصدرة للنفط.

المطلب الثالث: النفقات العامة

النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي و فيما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال مايلي:

أولاً- تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الانفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة² في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 من خلال الجدول الموالي:

¹ أهداف السياسة المالية التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني من البحث.

² تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز (انظر المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية)

الجدول رقم(4-16):تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة1990-2007 الوحدة مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		أسعار النفط (دولار/البرميل)
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	
1990	88800	65.05	47700	34.95	22.3
1991	153800	72.52	58300	27.48	18.6
1992	276131	65.72	144000	34.28	18.4
1993	291417	61.14	185210	38.86	16.3
1994	330403	58.34	235926	41.66	15.5
1995	473694	62.35	285923	37.65	16.9
1996	550596	75.98	174013	24.02	20.3
1997	643555	76.14	201641	23.86	18.7
1998	663855	75.81	211884	24.19	12.3
1999	774695	80.55	186987	19.45	17.5
2000	856193	72.67	321929	27.33	27.60
2001	963633	72.94	357395	27.06	23.12
2002	1097716	70.79	452930	29.21	24.36
2003	1122800	66.43	567400	33.57	28.10
2004	1251100	66.13	640700	33.87	36.05
2005	1245100	60.67	806900	39.33	50.64
2006	1437900	58.62	1015100	41.38	65
2007	1672600	54.08	1420100	45.92	72.36

SOURCE:

1- ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- النفقات العامة في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة، فبينما كانت النفقات العامة منخفضة سنة

1990 (136.5 مليار دج) ارتفعت إلى الضعف سنة 1991 (212.1 مليار دج) ثم تضاعفت مرة

أخرى سنة 1992 (420.13 مليار دج).

- نلاحظ أن هناك فرق كبير بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التسيير

خلال الفترة بلغت حوالي 70% من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت 80.55% سنة 1999 وهي

أعلى نسبة فيما كانت أدنى نسبة 54.08% سنة 2007، ويفسر ارتفاع نسبة نفقات التسيير بلوتفاع

أعباء الأجور و التحويلات الإجتماعية، وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي.

أما نسبة نفقات التجهيز فهي متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير وقد سجلت نسبة 27.48% سنة

1991 لترتفع بعد ذلك حتى بلغت نسبة 41.66% سنة 1994 لكنها عاودت الإنخفاض بعد منتصف

التسعينات حتى وصلت أدنى نسبة لها سنة 1999 و التي قدرت ب 19.45%.

أما خلال الفترة 2000-2007 أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 45.92% سنة 2007، و هذا التطور الايجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه ل إستثمار أساسا بتنفيذ مشاريع و منشآت قاعدية في إطار برنامج ج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 الذي يهدف إلى دعم النمو الإقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات، ثم البرنامج التكميلي الثاني لدعم النمو الإقتصادي و الذي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات 2005 - 2009 موزع على عدة قطاعات أيضا. لكن هذه الأرقام لا تعطينا أثر الإصلاحات على النفقات، و لهذا سنقوم بدراسة نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، ثم نقوم بقياس مدى إرتباط تطور الإنفاق العام بتطور أسعار النفط. **ثانيا- تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام:** تعتبر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الإنفاق العام.

الجدول رقم(4-17): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2007

السنوات	مجموع النفقات (مليون دج)	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (%)
1990	136500	554388.1	24.62
1991	212100	862132.8	24.60
1992	420131	1074695.8	39.09
1993	476627	1189724.9	40.06
1994	566329	1487403.6	38.07
1995	759617	2004994.7	37.88
1996	724609	2570028.9	28.19
1997	845196	2780168	30.40
1998	875739	2830490	30.93
1999	961682	3238197	29.69
2000	1178122	4098800	28.74
2001	1321028	4235600	31.18
2002	1550646	4455300	34.80
2003	1690200	5247500	32.20
2004	1891800	6135900	30.83
2005	2052000	7544100	27.20
2006	2453000	8463500	28.98
2007	3092700	9389600	32.93

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام كانت منخفضة خلال سنتي (1990 و1991) حيث بلغت 24.60% وهذا بسبب تطبيق الحكومة سياسة مالية متشددة و تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب بسبب تطبيق شروط صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار تطبيق برنامج الإستعداد الائتماني الأول (1989 و1991) و شح الإيرادات العامة و ضغط المديونية الخارجية، لكن نلاحظ انه سرعان ما ارتفعت هذه النسبة خلال سنتي 1992 و 1993 حيث بلغت على التوالي 39.09% و 40.06% .

- انخفضت النفقات العامة إلى حوالي 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام ما بين عامي 1994 و 1998 و هذه الفترة تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" بمساعدة صندوق النقد الدولي ، و الذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازي عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيللة الإيرادات العامة فقد اتخذت العديد من التدابير لخفض النفقات العامة مع تحسن تكوينها وشفافيتها إلى جانب سياسة الدخل المتشددة و تحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للإستثمارات العامة.

- خلال الفترة 2000-2007 نلاحظ انه على الرغم من الزيادة المستمرة في أسعار النفط إلا أن السياسة المالية واصلت سعيها لضبط الإنفاق العام حيث أن متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي بلغ 30.85% خلال الفترة و كانت أعلى نسبة 34.80% سنة 2002 بينما بلغت أقل نسبة 27.20% سنة 2005.

المطلب الرابع: دراسة إحصائية لمدى حساسية النفقات العامة بالنسبة لسعر البترول : سوف نقوم بقياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي النفقات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي النفقات العامة (G) على سعر البترول (P)، وذلك بالاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية

. Eviews 3.1

الجدول رقم(4-18):تطور نفقات الموازنة العامة بالدولار خلال الفترة 1990-2007 .

السنوات	الدينار الجزائري مقابل الدولار	مجموع النفقات (مليون دولار)	النفقات التسيير(مليون دولار)	النفقات التجهيز(مليون دولار)
1990	8.86	15406.32	10022.57	5383.74
1991	19.00	11163.15	8094.73	5383.74
1992	21.82	19254.39	12654.94	5699.45
1993	23.36	20403.55	12475.04	7928.51
1994	35.09	16139.32	9415.87	6723.45
1995	47.68	15931.56	9934.85	5996.70
1996	54.77	13230.03	10052.87	3177.15
1997	57.73	14640.49	11147.67	3492.82
1998	58.74	14908.73	11301.58	3607.15
1999	66.64	14431	11625.07	2805.92
2000	75.29	15647.78	11371.93	4275.85
2001	77.30	17089.62	12466.14	4623.47
2002	79.69	19458.47	13774.82	5683.64
2003	77.39	21840.03	14508.33	7331.69
2004	72.3	26165.97	17304.28	8861.68
2005	73.36	27971.64	16907.93	10999.18
2006	72.64	33769.27	19794.87	13974.39
2007	69.36	44589.10	24114.76	20474.33

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي:

جدول رقم(4-19): نتائج تقدير معادلة الحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 17:07
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7581.414	1431.868	5.294771	0.0001
P	446.4532	43.66211	10.22519	0.0000

R-squared	0.867280	Mean dependent var	20113.36
Adjusted R-squared	0.858985	S.D. dependent var	8364.849
S.E. of regression	3141.166	Akaike info criterion	19.04702
Sum squared resid	1.58E+08	Schwarz criterion	19.14595
Log likelihood	-169.4231	F-statistic	104.5545
Durbin-Watson stat	1.582422	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة الحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط:

$$G = c + b(P)$$

$$G = 7581.414 + 446.4532P \dots\dots\dots(06).$$

(5.294)

(10.225)

وننتج تقدير معادلة انحدار نفقات التسيير على حدى و نفقات التجهيز على حدى بالنسبة لمتوسط سعر برميل النفط تظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم(4-21): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط					جدول رقم(4-20): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط				
Dependent Variable: GI Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 17:13 Sample: 1990 2007 Included observations: 18					Dependent Variable: GG Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 17:11 Sample: 1990 2007 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	584.0899	860.8010	0.678542	0.5071	C	7151.978	754.0767	9.484416	0.0000
P	229.4051	26.24849	8.739745	0.0000	P	214.2118	22.99414	9.315929	0.0000
R-squared	0.826808	Mean dependent var	7023.492		R-squared	0.844338	Mean dependent var	13164.90	
Adjusted R-squared	0.815984	S.D. dependent var	4402.127		Adjusted R-squared	0.834609	S.D. dependent var	4067.683	
S.E. of regression	1888.385	Akaike info criterion	18.02927		S.E. of regression	1654.259	Akaike info criterion	17.76453	
Sum squared resid	57055994	Schwarz criterion	18.12820		Sum squared resid	43785152	Schwarz criterion	17.86346	
Log likelihood	-160.2634	F-statistic	76.38314		Log likelihood	-157.8808	F-statistic	86.78653	
Durbin-Watson stat	1.085538	Prob(F-statistic)	0.000000		Durbin-Watson stat	1.606021	Prob(F-statistic)	0.000000	

معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط:

$$GG = c + b(P)$$

$$GG = 7151.978 + 214.2118P \dots\dots\dots(07).$$

(9.4844) (9.3159)

من الجدول رقم (4-21) نلاحظ أن إحصائية دارين واتسون (dw= 1.085) تدل على وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء (> 1.085 0.90) عند مستوى معنوية 1%، وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج الموضحة في الجدول الموالي

جدول رقم(4-22): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء:

Dependent Variable: GI Method: Least Squares Date: 05/08/09 Time: 20:28 Sample: 1990 2007 Included observations: 18 Convergence achieved after 7 iterations Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	412.2671	1212.494	0.340016	0.7386
P	239.7877	36.02143	6.656806	0.0000
MA(1)	0.599068	0.258174	2.320402	0.0348
R-squared	0.863652	Mean dependent var	7023.492	
Adjusted R-squared	0.845472	S.D. dependent var	4402.127	
S.E. of regression	1730.479	Akaike info criterion	17.90120	
Sum squared resid	44918381	Schwarz criterion	18.04959	
Log likelihood	-158.1108	F-statistic	47.50614	
Durbin-Watson stat	1.652518	Prob(F-statistic)	0.000000	

معادلة الحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برمبيل النفط:

$$GI = c + b(P)$$

$$GI = 412.2671 + 239.78P \dots\dots\dots(08).$$

$$(0.3400)$$

$$(6.6568)$$

1- التحليل الإحصائي للنتائج:

- نلاحظ من الجدول رقم(4-19) أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.8672$ و هذا يعني أن 86.72% من التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (06)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (10.22519) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=104.5545) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw= 1.58) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 < 1.58 < 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فللنموذج ككل معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية.

- من الجدول رقم (4-20) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.8443$ و هذا يعني أن 84.43% من التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (07)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student" المحسوبة (9.3159) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.Stat=86.78) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.60) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 < 1.60 < 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فللنموذج ككل معنوي ومقبول.

- نلاحظ من الجدول رقم(4-22) أن قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.8636$ و هذا يعني أن 86.36% من التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (08)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت " Student " المحسوبة (6.6568) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=47.50) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ % مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية دارين واتسون (dw= 1.65) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.12 > 1.65 > 2) عند مستوى معنوية 1%، و منه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

2- التحليل الإقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي:

- أن التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 86.72 %، و بالتالي فإن 13.28 % فقط تعود لعوامل أخرى، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي النفقات ترتفع بمقدار 446.45 مليون دولار والعكس صحيح.

- التغير في نفقات التسيير يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 84.43 %، أي أن 15.57 % فقط من التغير تعود لعوامل أخرى غير السعر، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن نفقات التسيير ترتفع في المتوسط بمقدار 214.21 مليون دولار والعكس صحيح.

- التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 82.68 %، و بالتالي فإن 17.32 % فقط تعود لعوامل غير السعر، وتحديدًا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي النفقات ترتفع بمقدار 229.40 مليون دولار والعكس صحيح.

إن هذه النتائج تؤكد أن النفقات العامة في الجزائر سواء في مجملها أو نفقات التسيير على حدى ونفقات التجهيز على حدى لا تتغير وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة من اجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و من ثم تحقيق المصلحة العامة و إنما تتغير بتغير أسعار النفط.

المطلب الخامس: الميزانية العامة و دور صندوق ضبط الموارد في ضبطها و تعديلها.

أولاً- الميزانية العامة : إن كل الإجراءات و التدبير التي مست الإيرادات و النفقات كان الهدف الرئيسي منها هو تقليص العجز في الميزانية و الجدول الموالي يبين تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 1990-2007.

الجدول رقم(4-23): تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2007 (مليون دج)

السنوات	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الموازنة	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	152500	136500	16000	22.3
1991	248900	212100	36800	18.6
1992	311864	420131	108267-	18.4
1993	313949	476627	162678-	16.3
1994	477181	566329	89148 -	15.5
1995	611731	759617	147886-	16.9
1996	825157	724609	100548	20.3
1997	926668	845196	81472	18.7
1998	774511	875739	101228-	12.3
1999	950496	961682	11186-	17.5
2000	1578100	1178122	399978	27.60
2001	1505500	1321028	184472	23.12
2002	1603200	1550646	52554	24.36
2003	1974400	1690200	284200	28.10
2004	2229700	1891800	337900	36.05
2005	3082600	2052000	1030600	50.64
2006	3639800	2453000	1186800	65
2007	3688500	3092700	595800	72.36

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة يتغير بتغير أسعار النفط، فبعدما كان الرصيد موجب (فائض) مع بداية التسعينات (1990،1991) كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة إلا أنه هذا الفائض تحول إلى عجز وذلك من سنة 1992 حتى سنة 1999 بإستثناء السنتين 1996 و1997.

- مع انهيار أسعار النفط من 21 دولار سنة 1997 إلى 12.85 دولار سنة 1998 تحول رصيد الموازنة من فائض بـ 81472 إلى عجز بـ 101228 و استمر العجز سنة 1999.

- ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 و حتى سنة 2007 عرفت الموازنة العامة فوائض معتبرة طول هذه الفترة.

و من هذه المعطيات نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة يتغير بتغير أسعار النفط، وبتقدير مدى حساسية رصيد الميزانية العامة (SB) اتجاه أسعار النفط تحصلنا على النتائج التالية:

معادلة المخدّر رصيد الموازنة العامة على متوسط سعر برميل النفط:

$$SB = -5827.61 + 293.84P$$

(6.433) (-3.907)

$$R^2=0.7212 \quad (dw= 1.393) \quad (F.stat=41.393)$$

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

- النموذج معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية.

- إن 72.12% من التغير في رصيد الميزانية العامة (SB) يعود إلى التغير في أسعار النفط، وتحديدًا إذا ارتفع سعر برميل النفط بـ 1 دولار فإن رصيد الميزانية العامة يرتفع بـ 293.84 مليون دولار و العكس صحيح، وهذا يدل على أن العامل الرئيسي المؤثر على رصيد الموازنة العامة هو سعر النفط، ونلاحظ من خلال المعادلة أن رصيد الموازنة يكون معدوم أي ميزانية متوازنة عند حدود سعر 19 دولار للبرميل، وهو السعر المعتمد كمرجع لإعداد الموازنة العامة رغم أن الإنفاق العام يتم وفق سعر مرجعي من 55 دولار إلى 60 دولار وليس 19 دولار.¹

ثانياً- إنشاء صندوق ضبط الموارد: اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة احتياطا من تقلبات أسعار النفط، وذلك بإعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لذلك نلاحظ أن الحكومة قد اعتمدت سعرا مرجعيا قدره 19 دولارا للبرميل الواحد أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000، و نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط و ارتفاع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية أدى إلى تفكير الحكومة في إنشاء صندوق يعمل على إمتصاص هذا الفائض وتصبح موارد لهذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة. فادمج حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخرزينة و هو صندوق ضبط الموارد و مهمته استغلال الفارق بين السعر الفعلي و السعر المرجعي الذي تحدد على أساسه الميزانية العامة. وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والتي تنص على ما يلي:²

- "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

ويقيد في هذا الحساب:

¹ - وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل في تصريح له في حصة منتدى التلفزيون يوم 22 مارس 2008.

² المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

1- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديولتي العمومية.

- تخفيض الدين العمومي.

و في نص المادة تحدد وظائف الصندوق و هي:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية

- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.

- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها صندوق ضبط الموارد وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004¹.

جدول رقم(4-24): وضعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2007 (مليار دج)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
2931.045	1842.686	721.688	320.892	27.978	171.543	232.543	0	الرصيد في نهاية السنة السابقة	
63.489	618.111	247.838	165.559	156	170.06	184.467	211.1	أصل الدين	الاستخدامات في
0	0	0	57.144	0	0	0	0	التسديد المسبق	تسديد المديونية
3194.835	2931.045	1824.686	721.688	320.892	27.978	171.534	232.137	الرصيد الصافي في نهاية السنة	

Source :Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2008

وقد استعملت إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خاصة في التسديد المسبق للمديونية الخارجية للدولة و بما أن الميزانية العامة لم تتعرض إلى عجز منذ إنشاء هذا الصندوق

¹ المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

فإيراداته لم تستعمل لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

ثالثاً- صندوق ضبط الموارد و ضبط السياسة المالية في الجزائر: إن هدف صندوق ضبط الموارد هو تحقيق الإستقرار لكل من الإيرادات العامة والنفقات، وتقليل درجة الارتباط بينهما وبين أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول معرفة مدى تحقق هذا الهدف.

1- مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين الإيرادات العامة و أسعار النفط:
لمعرفة مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين الإيرادات العامة و أسعار النفط سنقوم بقياس درجة تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد. وبعد عملية التقدير باستعمال البرنامج السابق وبعد إزالة الارتباط بين الأخطاء عند وجدودها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(4-25): نتائج تقدير معادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.

نتائج التقدير بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.					نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد.				
Dependent Variable: R Method: Least Squares Date: 05/09/09 Time: 22:14 Sample: 2000 2007 Included observations: 8 Convergence achieved after 6 iterations Backcast: 1999					Dependent Variable: R Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 18:08 Sample: 1990 1999 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4219.788	2310.281	1.826525	0.1273	C	7427.168	2198.657	3.378047	0.0097
P	693.3945	49.57758	13.98605	0.0000	P	388.9565	123.0495	3.160975	0.0134
MA(1)	0.444505	0.360058	1.234538	0.2719					
R-squared	0.986627	Mean dependent var	32776.60		R-squared	0.555352	Mean dependent var	14303.92	
Adjusted R-squared	0.981277	S.D. dependent var	13811.76		Adjusted R-squared	0.499771	S.D. dependent var	1422.544	
S.E. of regression	1889.876	Akaike info criterion	18.20641		S.E. of regression	1006.121	Akaike info criterion	16.84245	
Sum squared resid	17858155	Schwarz criterion	18.23620		Sum squared resid	8098230	Schwarz criterion	16.90297	
Log likelihood	-69.82563	F-statistic	184.4387		Log likelihood	-82.21224	F-statistic	9.991765	
Durbin-Watson stat	1.938282	Prob(F-statistic)	0.000021		Durbin-Watson stat	1.872287	Prob(F-statistic)	0.013375	

أ- التحليل الإحصائي للنتائج: من خلال نتائج تقديري معادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (1990-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد توضح النتائج أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.5553$ و هذا يعني أن 55.53% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في سعر البترول. و نلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستودنت " Student " المحسوبة (3.16) أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ ، كما أن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=9.99) أكبر من القيمة الجدولية (3.35) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %

فمعنوية النموذج مقبولة، وتدل إحصائية داربين واتسون ($dw= 1.87$) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ($1.871.001 > 2.999$) عند مستوى معنوية 1%. مما يدل على أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2=0.9866$ وهذا يعني أن 98.66% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في سعر البترول.

و نلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستودنت "Student المحسوبة (13.98) أكبر من القيمة الجدولية (2.447) عند مستوى معنوية $1=\alpha$ ، كما أن قيمة فيشر المحسوبة ($F.stat=184.43$) أكبر من القيمة الجدولية (12.25) عند مستوى معنوية $1=\alpha$ % فمعنوية النموذج مقبولة، وتدل إحصائية داربين واتسون ($dw= 1.93$) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ($2.9991.001 > 1.93$) عند مستوى معنوية 1% مما يدل على أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

ب- التحليل الاقتصادي للنتائج: من التحليل القياسي وجدنا أن قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد 55.53% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وبعد إنشاء الصندوق و هي الفترة التي تزامنت مع الإرتفاع المستمر لأسعار النفط أصبح 98.66% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زاد الارتباط بينها وبين الإيرادات العامة ويدل أيضا على أن صندوق ضبط الإيرادات لم يساهم في تقليل هذا الارتباط بل العكس من ذلك فبعد إنشائه ارتفعت نسبة الإرتباط.

2- مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين النفقات العامة و أسعار النفط: لمعرفة هذا سنقوم بقياس درجة تأثير أسعار النفط على النفقات العامة قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد. وبعد عملية التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-26): نتائج تقدير معادلة انحدار النفقات العامة على متوسط سعر برمبيل النفط قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.

نتائج التقدير بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.					نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد.				
Dependent Variable: G Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 18:18 Sample: 2000 2007 Included observations: 8					Dependent Variable: G Method: Least Squares Date: 05/01/09 Time: 18:10 Sample: 1990 1999 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6546.850	2877.714	2.275017	0.0632	C	19165.17	6089.270	3.147367	0.0137
P	469.3329	64.01700	7.331379	0.0003	P	-204.4296	340.7905	-0.599869	0.5652
R-squared	0.899580	Mean dependent var	25816.49		R-squared	0.043044	Mean dependent var	15550.85	
Adjusted R-squared	0.882843	S.D. dependent var	9682.252		Adjusted R-squared	-0.076575	S.D. dependent var	2685.564	
S.E. of regression	3314.054	Akaike info criterion	19.26205		S.E. of regression	2786.491	Akaike info criterion	18.87981	
Sum squared resid	65897739	Schwarz criterion	19.28191		Sum squared resid	62116276	Schwarz criterion	18.94033	
Log likelihood	-75.04820	F-statistic	53.74912		Log likelihood	-92.39905	F-statistic	0.359843	
Durbin-Watson stat	1.628573	Prob(F-statistic)	0.000329		Durbin-Watson stat	1.876438	Prob(F-statistic)	0.565193	

أ- التحليل الإحصائي للنتائج:

من خلال نتائج تقدي معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برمبيل النفط خلال الفترة (1990-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد، توضح النتائج في الجدول رقم (4-26) أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.0430$ وهذا يعني أن 4.3% فقط من التقلب في إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في سعر البترول، و نلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول غير مقبولة إحصائيا وذلك لأن قيمة إحصائية ستيودنت " Student " المحسوبة بالقيمة المطلقة (0.599) أقل من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %، كما أن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=0.359) أقل من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ % فمعنوية النموذج غير مقبولة، لهذا فالنموذج غير مقبول إحصائيا. وبالتالي لا توجد علاقة تفسيرية بين التغير في النفقات العامة مقارنة بتغير سعر البترول خلال الفترة (1990-1999).

ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برمبيل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجدول رقم (4-26) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.8995$ وهذا يعني أن 89.95% من التقلب في إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في سعر البترول، و بما أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا (3.16)، و أيضا معنوية النموذج مقبولة عند مستوى معنوية $1 = \alpha$ %، وإحصائية

داربين واتسون (DW=1.62) تدل عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.621.003 > 2.997 <) عند مستوى معنوية 1%. مما يدل على أن النموذج جيد ومقبول إحصائياً.

ب- التحليل الإقتصادي للنتائج: من التحليل القياسي وجدنا أن قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد لم تكن توجد أي علاقة تفسيرية للتغير في النفقات العامة مقارنة بتغير في سعر البترول خلال الفترة (1990-1999)، وهذا يدل على التغير في الإنفاق العام كان يعود لعوامل أخرى غير السعر و هذا بفضل سياسات الإصلاح مع مؤسسات النقد الدولية و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الذي كان من بين أهدافه ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة فقد اتخذت العديد من التدابير لخفض النفقات العامة مع تحسن تكوينها وشفافيتها إلى جانب سياسة الدخل المتشددة و تحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للاستثمارات العامة.

أما بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد أصبح 89.95% من التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول و هي الفترة التي تزامنت مع الإرتفاع المستمر لأسعار النفط وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زاد الارتباط بينها وبين النفقات العامة ويدل أيضا على أن صندوق ضبط الإيرادات لم يتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في ضبط النفقات العامة و تقليل تبعيتها لأسعار النفط خلا فترة ارتفاعها.

3- مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين رصيد الموازنة العامة و أسعار

النفط: بقياس درجة تأثير أسعار النفط رصيد الموازنة العامة قبل و بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-27): معادلة الحدار رصيد الموازنة على متوسط سعر برمبل النفط

نتائج التقدير بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.					نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد.				
Dependent Variable: SB Method: Least Squares Date: 05/04/09 Time: 11:18 Sample: 2000 2007 Included observations: 8					Dependent Variable: SB Method: Least Squares Date: 05/04/09 Time: 10:48 Sample: 1990 1999 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2515.115	3120.483	-0.806002	0.4510	C	-11737.99	6251.694	-1.877569	0.0973
P	230.7794	69.41758	3.324509	0.0159	P	593.3854	349.8807	1.695965	0.1283
R-squared	0.648143	Mean dependent var	6960.109		R-squared	0.264456	Mean dependent var	-1246.935	
Adjusted R-squared	0.589500	S.D. dependent var	5608.891		Adjusted R-squared	0.172512	S.D. dependent var	3144.919	
S.E. of regression	3593.634	Akaike info criterion	19.42403		S.E. of regression	2860.818	Akaike info criterion	18.93246	
Sum squared resid	77485223	Schwarz criterion	19.44389		Sum squared resid	65474223	Schwarz criterion	18.99298	
Log likelihood	-75.69613	F-statistic	11.05236		Log likelihood	-92.66229	F-statistic	2.876297	
Durbin-Watson stat	1.738551	Prob(F-statistic)	0.015915		Durbin-Watson stat	1.366393	Prob(F-statistic)	0.128334	

أ- التحليل الإحصائي للنتائج:

من خلال نتائج تقديري معادلة انحدار رصيد الموازنة العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (1990-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد نلاحظ أن النموذج غير مقبول إحصائيا وذلك لان معلمة متغيرة سعر البترول غير مقبولة إحصائيا وكذلك معنوية النموذج ككل غير مقبولة، أي أن سعر البترول لا يفسر رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-1999) ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد، نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.6481$ وهذا يعني أن 64.81% من التقلب في رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغيير في سعر البترول، وبما أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا (3.32)، و أيضا معنوية النموذج مقبولة عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، وإحصائية دارين واتسون ($dw=1.73$) تدل عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ($2.9971.003 > 1.73 >$) عند مستوى معنوية 1%، وهذا يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

ب- التحليل الاقتصادي للنتائج:

خلال الفترة (1990-1999) طبقت الحكومة سياسة مالية متشددة هدفها تقليص العجز الموازي عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيللة الإيرادات العامة وقد أثبت النموذج أن سعر البترول لا يفسر تغيير رصيد الموازنة العامة، ومن ثم فتغيير رصيد الموازنة خلال هذه الفترة يمكن تفسيره بمجموع التدابير التي اتخذتها الحكومة لتقليص العجز الموازي. أما خلال الفترة (2000-2007) فإن 64.81% من التقلب في رصيد الموازنة العامة يعود إلى التغيير في سعر البترول، وتحديدًا إذا ارتفع سعر برميل النفط بـ 1 دولار فإن رصيد الموازنة يرتفع بـ 230.77 مليون دولار، وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تبعية رصيد الموازنة اتجاهها رغم وجود صندوق ضبط الإيرادات.

المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر.

يمكن تعريف فعالية السياسة المالية بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والإقتصادية والإجتماعية¹ بشكل متوازن وهذا يكون بكفاءة الاستخدام الأمثل والأنسب للموارد المتاحة و مدى الرشد في استخدامها.

و من خلال دراسة أدوات السياسة المالية في الجزائر لاحظنا أن هناك تبعية شديدة بين كل من الإيرادات و النفقات و الموازنة العامة للدولة وبين أسعار النفط العالمية، وبما أن الساسة المالية هي عبارة عن نشاط الدولة الذي تستعين فيه بأدواتها للتأثير على كافة المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة، وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية السائدة، فإننا نتساءل عن مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها في ظل تقلب أسعار النفط، و هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث الذي سندرس فيه مدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2007).

المطلب الأول : التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري

إن التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري مرتبطة بأسعار النفط كون عائدات الدولة تركز أساسا على العائدات البترولية، وفيما يلي سنقوم بدراسة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة المديونية الخارجية ثم رصيد ميزان المدفوعات فاحتياطات الصرف.

أولاً- تطور المديونية الخارجية : عانت الجزائر، كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخاري الوطنية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التزايد في حجم وخدمة الديون الخارجية، وهناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية في الجزائر منها ما له علاقة بانخفاض سعر البترول وانخفاض قيمة الدولار ومنها ما له علاقة بطريقة استخدام وإدارة هذه القروض ، وفيما يلي سوف نحلل تطور المديونية الخارجية للجزائر من خلال دراسة تطور مخزون الدين الخارجي و خدمة الدين الخارجي.

1- مخزون الدين الخارجي: ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف

الثمانينيات نتيجة الميل الكبير إلى القروض الخارجية التي وجهت لتمويل الإستهلاك و الإستثمار في

¹ هذه الأهداف تم التطرق إليها في الفصل الثاني من هذا البحث.

بعض المشاريع، وقد تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ، ومن الجدول رقم (4-28) نلاحظ انخفاض مستمر لمخزون الديون الخارجية منذ سنة 1990 حتى 1993 حيث انتقل من 28.10 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993 لكنها سرعان ما ارتفعت إلى 29.5 مليار دولار ثم إلى 31.5 مليار دولار خلال 1994 و1995 بسبب عمليات إعادة الجدولة سنة 1994، و استمر رصيد الدين في الارتفاع إذ تجاوز 30 مليار دولار كما توضحه البيانات فقد ارتفع إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعاً نسبي و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار خلال سنوات التسعينات.

وقد واصلت هذه الديون في الانخفاض لتصل في سنة 2000 إلى مستوى لم يتم تحقيقه طيلة عشرية التسعينات ليلعب 25.3 مليار دولار محققاً انخفاض قدره 3 مليار دولار من 1999 إلى 2000، و عرفت المديونية استقراراً نسبياً بين 2001 و2004 و ذلك في حدود 23 مليار دولار وقد سمحت عمليات التسديد المسبق خلال 2005 و2006 مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى تخفيض المديونية إلى 5.57 سنة 2007.

2- خدمة الدين الخارجي: تمثل خدمات الديون أحد أهم العوامل المحددة للحالة الاقتصادية

والمالية لبلد ما، فالقدرة على تسديد خدمات الديون في مواعيدها هي التي تحدد حالة الإقتصاد بغض النظر عن حجم المديونية.

و بتتبع تطور خدمة الدين الخارجي في الجزائر نلاحظ الإنخفاض المحسوس لخدمة الدين ما بين الفترة 1990-1994 و ذلك نظراً للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة ، فمعطيات الجدول في الأسفل تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4 مليار دولار سنة 1994 بعد ما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، وسجلت ارتفاعاً نسبياً سنتي 1998 و1999 حيث بلغت خدمة الدين 5.1 مليار دولار و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين الأول هو انخفاض أسعار البترول و الثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع .

وقد عرفت خدمة المديونية استقراراً نسبياً خلال الفترة 2000-2004 حيث بلغ متوسطها 4.30 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 5.83 مليار دولار سنة 2005 ثم 13.31 مليار دولار هذا الارتفاع الكبير لخدمات الدين راجع أساساً إلى سياسة الدفع المسبق للمديونية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول وتحسن الوضعية المالية للجزائر.

الجدول رقم(4-28): تطور رصيد وخدمة الدين الخارجي (1990-2007) (بالمليار دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
30.5	31.2	33.6	31.5	29.5	25.7	26.04	27.55	28.10	رصيد الدين الخارجي
5.180	4.465	4.281	4.244	4.244	9.050	9.278	9.506	8.891	خدمة الدين الخارجي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
4.88	5.61	17.19	21.8	23.5	22.6	22.6	25.3	28.3	رصيد الدين الخارجي
-	13.31	5.83	4.44	4.20	4.32	4.47	4.52	5.1	خدمة الدين الخارجي

المصدر:

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002, Alger, pour la période 98 -2001.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007.

و مع أن المديونية الخارجية تقلصت كثيرا، ولم تعد تشكل عائقا للإقتصاد الجزائري، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الإقتصادية، ففي الفترة الممتدة بين 1990 و 2007 دفعت الجزائر ما قيمته 105.329 مليار دولار.

ثانيا- تطور رصيد ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات يترجم حالة الميزان الجاري (الميزان التجاري (X-M) و ميزان العمليات غير المنظورة) و ميزان حساب رأس المال (الإستثمارات المباشرة، التوظيفات المالية على التراب الوطني أو في الخارج واحتياطيات الصرف)، فإذا كان رصيد حساب رأس المال غير كاف لموازنة رصيد الحساب الجاري معني هذا أن البلد يتلقى أقل مما يدفع للخارج من العملة الصعبة. وفي الجزائر عند عجز الميزان الجاري يتدخل بنك الجزائر و يخفض من احتياطيات الصرف الدولية بما يمول العجز في ميزان المدفوعات.

وبدراسة ميزان المدفوعات في الجزائر نلاحظ أن سنوات التسعينات و هي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفت الجزائر بسبب انهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل تميزت بالعجز المستمر في ميزان المدفوعات، بينما سجل ميزان المدفوعات فائضا سنيا 1996، 1997 قدر ب 1428 مليون دولار و 1160 مليون دولار على التوالي و ذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية ، لكن نلاحظ عودة العجز لميزان المدفوعات سنيا 1998 و 1999 بما قيمته (-1740) و (-2380) مليون دولار على التوالي، والسبب هنا هو نفسه الذي يتكرر باستمرار وهو تراجع أسعار النفط من 20.3 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12.3 دولار سنة 1998،

حيث تشكل معظم الصادرات من المحروقات في حين أن الصادرات خارج المحروقات تظل محدودة جدا معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات ، وهي خاصية مميزة للاقتصاد الجزائري منذ عقد السبعينات.

الجدول رقم(4-29): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2007

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	رصيد الحساب الجاري	الميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	1350	1920	1440-	90-	22.3
1991	2400	3330	1870-	530	18.6
1992	1300	2080	1230-	70	18.4
1993	1010	1460	1030-	20-	16.3
1994	1800-	300-	2500-	4300-	15.5
1995	2300-	200	3900-	6200-	16.9
1996	932	4120	496	1428	20.3
1997	3450	5690	2290-	1160	18.7
1998	910-	1510	830-	1740-	12.3
1999	20	3360	2400-	2380-	17.5
2000	8930	12300	1360-	7570	27.60
2001	7060	9610	870-	6190	23.12
2002	4360	6700	710-	3650	24.36
2003	8840	11140	1370-	7470	28.10
2004	11120	14270	1870-	9250	36.05
2005	21180	26470	4240-	16940	50.64
2006	28950	34060	11220-	17730	65
2007	30600	34240	1050-	29550	72.36

Source :

ONS, Rétrospective Statistique 1970- 2002

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2000

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007, p204.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أنه منذ سنة 2000 و ميـزان المدفوعات يسجل فائضا معتبرا، ووصل إلى أكثر من 16.9 مليار دولار سنة 2005 و 17.73 مليار دولار سنة 2006 ليبلغ 29.55 مليار دولار سنة 2007 والسبب المباشر لذلك هو التحسن في أسعار النفط.

و معرفة العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات، سنحاول تحليل عناصر ميزان المدفوعات للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو اختفائه.

1- تطور الميزان التجاري: بدراسة تطور الميزان التجاري الذي يتضمن التطورات التي تجري في المعاملات المتعلقة بتجارة السلع مع العالم الخارجي ، نلاحظ من خلال معطيات الجدول في الأعلى الرصيد كان فائضا طول فترة الدراسة باستثناء سنة 1994 التي كان الرصيد عجز كما أن الرصيد في سنة 1995 يعتبر أقل رصيد خلال الفترة محل الدراسة، ومرد ذلك هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هـ اتين السنتين 15.5 و 16.9 دولار على الترتيب . وارتفع رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1996 إلى 4.12 مليار دولار وكان هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث سجلت هذه الأخيرة انتقالا من 16.9 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 20.3 دولار أمريكي سنة 1996، واستمر اتجاه رصيد الميزان التجاري نحو الارتفاع سنة 1997 ليحقق مبلغ 5.69 مليار دولار، ولان سنة 1998 تميزت بانخفاض أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات ككل ، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1998، أي حقق انخفاض بما نسبته 74.66 بالمائة. وكان الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض النسبي لسعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري ، وعرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، وخاصة سرتي 2006 و 2007 حيث حقق الميزان التجاري فائضا بأكثر من 34 مليار دولار وهو أعلى رصيد خلال الفترة محل الدراسة، و نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري كان اقل من رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة مما يدل على أن ميزان العمليات غير المنظورة سجل رصيد سالب طول فترة الدراسة وهذا يعود إلى تزايد تكاليف النقل الجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها، إلى جانب تكاليف الصيانة، وأهم هذه التكاليف هي تلك المتعلقة بنقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية، و أيضا إلى قلة تحويلات العاملين في الخارج.

2- تطور حساب رأس المال: حساب رأس المال هو المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو يعبر عن صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال (تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية)، وقد عرف رصييدا سلبيا طوال فترة الدراسة،

وأكبر عجز سجله حساب رأس المال كان خلال سنة 2006 حيث قدر العجز بـ 11.22 مليار دولار على التوالي و هذا كان نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية واللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995، والتقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2005، ويمكن إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في ما يلي:

- ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

- عبء المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج سواء نتيجة لإعادة الجدولة خلال سنتي 1994 و 1995 أو نتيجة دفع الأقساط وخدمات الديون أو نتيجة عملية الدفع المسبق لهذه المديونية خلال السنوات 2005، 2006 و 2007 فالمديونية الخارجية تعتبر أحد أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال خلال الفترة تحت الدراسة.

- افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل واجتذاب الأجنبية من الخارج.

ومما سبق يمكن القول أن حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة، عجزا مستمرا لكن الفائض المسجل في الحساب التجاري ساهم في تغطية هذا العجز و بما أن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك للثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، و بتقدير مدى حساسية كل من رصيد ميزان التجاري (BC)، و رصيد ميزان المدفوعات (BP) اتجاه أسعار النفط اعتمادا على معطيات الجدول رقم(4-29)، تحصلنا على النتائج التالية:

$$BC = -8043.62 + 628.82P$$

(-8.0032) (20.4326)

$$R^2 = 0.9630 \quad (dw = 1.14) \quad (F.sta t = 417.49)$$

$$BP = -9098.03 + 497.138P$$

(-7.2783) (20.4326)

$$R^2 = 0.9133 \quad (dw = 1.89) \quad (F.stat = 168.68)$$

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

- النموذجين معنويين ومقبولين من الناحية الإحصائية.
- إن 96.30 % من التغير في رصيد ميزان التجاري (BC) يعود إلى التغير في تغير أسعار النفط، وتحديدًا إذا ارتفع سعر برميل النفط بـ 1 دولار فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع بـ 628.82 مليون دولار و العكس صحيح.
- إن 91.33 % من التغير في رصيد الميزان المدفوعات (BP) يعود إلى التغير في تغير أسعار النفط، وتحديدًا إذا ارتفع سعر برميل النفط بـ 1 دولار فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع بـ 497.138 مليون دولار و العكس صحيح.
- إن هذه النتائج تؤكد الحساسية الشديدة لميزان المدفوعات اتجاه أسعار النفط مما تستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات هذا الأمر الذي شرعت فيه الجزائر منذ 1986، و قد منحت العديد من الحوافز طوال هذه الفترة الممتدة إلى يومنا هذا ، لكن النتائج المحصل عليها تبقى دون المستوى المرغوب وهذا ما لحظناه من البيانات السابقة.
- ثالثاً- احتياطات الصرف:** إن احتياطات الصرف هي حقيقة صمام أمان للبلد يمكن اللجوء إليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماته الخارجية خاصة الالتزامات قصيرة الأجل مثل مدفوعات خدمة الدين، ومواجهة الإختلال العارض في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر الصرف.
- ولقد عرفت احتياطات الصرف تحسناً ابتداءً من سنة 1996 و ذلك نظراً للعوامل الخارجية المساعدة، وإعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997 مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، حيث انتقلت من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8.05 مليار دولار لكنها عرفت تراجع خلال سنتي 1998 و 1999 حيث بلغت 6.84 مليار دولار ثم 4.40 مليار دولار و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط من جهة و ارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية .

الجدول رقم(4-30):تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.40	6.84	8.05	4.23	2.1	2.67	1.46	1.50	1.61	0.77	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
110.18	77.78	56.18	42.3	32.94	23.11	17.96	11.9	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)

المصدر:

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002, Alger, pour la période 98 -2001.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004, Alger 2004 et 2005.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007.

و بعد أن كانت احتياطات الصرف في مستوى منخفض مثير للقلق أقل من 1.5 مليار دولار سنة 1993 انتقلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم قفزت إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم 23.11 مليار دولار سنة 2002 و استمرت في التضاعف سنة بعد سنة حتى وصلت 110.18 مليار دولار سنة 2007 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، و بتقدير مدى حساسية احتياطات الصرف (RC) اتجاه هذه الأخيرة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-30) تحصلنا على النتائج التالية:

$$RC = -25.88 + 1.733P$$

(16.69) (-7.634)

$$R^2=0.9457 \quad (dw= 1.4) \quad (F.sta t= 278.83)$$

هذا النموذج معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية، و نتائجه تبين أن 94.57% من التغير في احتياطات الصرف ناتج عن تغيرات أسعار النفط، فإذا ارتفع سعر برميل النفط بـ 1 دولار فان احتياطات الصرف ترتفع 1.733 مليار دولار. و لقد سمح التطور الايجابي الحاصل في أسعار النفط من بإعادة تشكيل احتياطات الصرف بصورة معتبرة، وبذلك أصبحت الجزائر تتمتع بقدرة واضحة في التعامل مع أسواق النقد الدولية، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد و عامل مساعد للمستثمرين الأجانب على اتخاذ قرارات الاستثمار، و يعد تشكيل حجم من الإحتياطات الدولية أحد أوجه النجاح المحقق في نظر صندوق النقد الدولي، لكن الوجه الحقيقي لنجاح لاقتصاد الوطني يكون بتحسين معدل نمو الناتج المحلي، و بارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، و انخفاض مستوى البطالة و معدل التضخم....

المطلب الثاني: التوازنات الداخلية للإقتصاد الجزائري

سوف نقوم بدراسة التوازن الداخلي للإقتصاد الجزائري من خلال أهم المؤشرات المعبرة عن التوازنات الداخلية المتمثلة في التضخم، البطالة و النمو الإقتصادي.

أولا- التضخم: لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر ارتفاعا مطردا بعد أزمة 1986 فقد وصل إلى 32% كحد أقصى له سنة 1992 وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-31): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007

السنوات	معدل التضخم %
1990	17.9
1991	25.9
1992	32
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5.0
1999	2.6
2000	0.34
2001	2.2
2002	1.42
2003	2.6
2004	4.7
2005	1.64
2006	2.53
2007	3.5

المصدر:

1- O.N. S retrospective statistique 1970.1996 édition

2- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007

3 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2000، 2002، 2004.

ومع نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي سجلت معدلات التضخم تراجعا ملحوظا و مستمر حيث انخفض المستوى العام للأسعار من 29% سنة 1994 ليصل إلى 2.6% سنة 1999 و ذلك كنتيجة طبيعية للسياسة المالية التقشفية المتبعة و المدعومة بتدابير نقدية صارمة .

والملاحظ أن معدل التضخم سجل قيمة جد منخفضة (0.34%) سنة 2000 وهو معدل منخفض جدا يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الإتحاد الأوروبي، ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش

الإقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي، لكن نلاحظ انه رغم ارتفاع أسعار البترول وأسعار المواد الأساسية، فإن التضخم استمر في الانخفاض حيث بلغ متوسطه في السنوات (2000-2007) قيمة 2.36% و هذا يعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

ثانيا- البطالة: منذ أزمة النفط العكسية سنة 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال مرحلة الثمانينات وعشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية و الخارجية كما لاحظنا فيما سبق .

جدول رقم (4-32): تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة 1990-2007

السنوات	عدد البطالين (مليون)	معدل البطالة بـ%
1990	1.15	19.7
1991	1.26	21.2
1992	1.52	23.8
1993	1.51	23.15
1994	1.66	24.36
1995	2.12	28.10
1996	2.18	27.09
1997	2.04	26.41
1998	2.33	43
1999	2.56	32
2000	2.15	28
2001	2.09	27.30
2002	2.50	28
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.50	15.3
2006	1.26	12.3
2007	1.24	11.8

Source:

-Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2000

-p194. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007

و خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمرا بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة¹ و من جهة ثانية تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة

¹ في هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات المتعلقة بانعكاسات البرنامج التصحيحي لصندوق النقد الدولي في المغرب على سوق العمل أن عمليات التسريح الكبيرة للعمال من المؤسسات المغربية نتيجة للخصوصية و إعادة الهيكلة تعتبر العامل الثاني المفسر لظاهرة البطالة في المغرب.

¹1998، و البيانات في الجدول في الأعلى تبرز بوضوح الإرتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23.15٪ سنة 1993 إلى أكثر من 26.41٪ سنة 1997 ثم 43٪ سنة 1998.

الجدول رقم(4-33):تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997

المجموع	1997	1996	1995	1994	
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحين

المصدر: روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2001.

و ابتداء من سنة 2001 وما بعدها وبفضل اتخاذ السلطات العمومية لمُحى جديد للتنمية من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي (المخطط الأول للفترة 2001-2004 و المخطط الثاني للفترة 2005-2009) وإعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة عرفت معدلات البطالة انخفاض مستمر لتصل إلى 11.8 سنة 2007 بعدما كانت 28 سنة 2000.

ثالثا- تطور معدل النمو الاقتصادي: يمثل العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد نامي كان أو متطور، وهو اختبار لمدى كفاءة إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وقدرته على زيادة الإنتاج وإتاحة فرص العمالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، لهذا كان الهدف الأساسي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر هو استعادة النمو الاقتصادي على أسس متينة.

1- معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999): لقد سجل النمو الاقتصادي معدلات سلبية ومتذبذبة عقب الأزمة النفطية العكسية و خاصة خلال النصف الأول من عشرية التسعينات وهي فترة الإختلالات الكبيرة في الاقتصاد الجزائري وصلت إلى حد العجز عن دفع الإلتزامات الخارجية، و هذا النمو السلبي في بداية التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الإفتتاح العشوائي على الخارج في إطار محيط دولي غير ملائم، وهذا النقص والضعف في الإنتاج خلال هذه الفترة له علاقة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقى ضروري لتحقيق النمو، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما إن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم، كما إن ضعف معدل الإستثمار كان له

¹ روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2001.

الدور الرئيسي في تدني النمو، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الإستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل، إن هذا التوجه لم يساعد الإقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الإعتماد علي الواردات ، ومن ثم تأثر النمو الإقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة .

وبعد هذه الفترة من الركود الإقتصادي مكنت الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات النقد الدولية من تحقيق نتائج إيجابية بتسريع وتيرة الإصلاح مند 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور و احتواء الركود الإقتصادي وقد حقق الاقتصاد معدلات نمو اقتصادي إيجابية ولو أهما منخفضة في بعض الأحيان بعد سنوات من المعدلات السلبية كما يتضح من بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم (4-34): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	0.1-	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.2	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8	5.3	2.7	3.1

المصدر:

-ONS, Rétrospective Statistique 1970- 2002.

-Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003

-Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007.

إلا أن التحسن في النمو الإقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينات كان نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية التي لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج الإيجابية للنمو و يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية¹:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج.

¹روابع عبد الباقي، غياط شريف، روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، الجمعية

العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، الجزائر، 2004.

- الإرتفاع المزدوج من ناحية الكميات والأسعار للنفط، فبالنسبة للكميات المنتجة تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في الأسواق الدولية الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15 % سنة 1995 إلى 21.5 % سنة 1996 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين .

1- معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2007) خلال هذه الفترة و التي

توافق فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و الذي كان أحد أهم أهدافه الرئيسية هو رفع معدل النمو الإقتصادي، سجل النمو الاقتصادي معدلات ايجابية حيث سجل 2.6 % سنة 2001 وارتفع إلى 4 % سنة 2002 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 ب 6.9 %، لكنه عرف انخفاض سنّي 2006-2007 .

و يمكن القول أن تحسن معدل النمو الإقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إنما يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:¹

- الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج.

- تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي أدى إلى تنشيط قطاع البناء و الأشغال العمومية و بالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم كل من :

- القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.

- بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو إيجابية تتمثل على وجه الخصوص في فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك، وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

- النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري و تحرير قطاع الاتصالات.

¹ بن فليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، " دراسة حاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر "، رسالة ماجستير في العلوم، الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص123.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مجموعة قرارات السياسة المالية التي تتخذها الجزائر تخضع بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط، وهذا الأمر يجعل كل أهداف السياسة المالية بدورها تابعة لأسعار النفط.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2007.

حيث جاء المبحث الأول لتوضيح أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري و من خلاله لاحظنا أن قطاع المحروقات يهيمن على الإقتصاد الجزائري ككل، فقد وصلت مساهمته في المتوسط 45 % من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة و أكثر من 98 % في إيرادات الصادرات، و أكثر من 65 % في المتوسط متأتية من إيرادات النفط، وهذا كله يوضح مدى هشاشة الدينان الإقتصادي للجزائر الذي كشفت عنه الصدمة البترولية لسنة 1986.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 ومن خلاله لاحظنا أن لكل من الإيرادات العامة، النفقات العامة و الميزانية العامة ارتباط شديد مع أسعار النفط، ورغم أن صندوق ضبط الموارد أنشئ بهدف ضبط الإيرادات العامة و من ثم ضبط الإنفاق العام و العجز الموازي إلا أن هذا الهدف لم يتحقق واستمر الإرتباط الشديد حتى بعد إنشاء الصندوق.

و جاء المبحث الثالث لتوضيح فعالية السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، لاحظنا أن كل من التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الجزائري مرتبطة بأسعار النفط، فعندما تتحسن الأسعار يتحقق التوازن الداخلي و الخارجي و العكس عند تدهور الأسعار، والتحسن الحالي المسجل في الإقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 هو تحسن ظرفي و غير مستدام، فهو ناتج أساسا على ارتفاع أسعار النفط.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن أكبر تحد يواجهه الدول النفطية هو تقلبات أسعار النفط ومن ثم عائداته، فقد انعكس ذلك سلبا على عمليات التنمية في هذه البلدان التي اعتمدت في تحقيق تنميتها على إيرادات النفط، لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدرة للنفط، وفي هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث الذي قمنا فيه بدراسة فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط مع دراسة حالة الجزائر و قد عرضناه من خلال أربعة فصول.

- **تعرضنا في الفصل الأول منها، لتطورات أسعار النفط و العوامل المحددة لها،** حيث وضحنا من خلاله مميزات النفط و الأهمية التي يحتلها من بين جميع مصادر الطاقة الأخرى، ثم تطرقنا إلى مسار تطور أسعاره وكيفية تحديدها، ثم عرجنا إلى دراسة دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره.

- **الفصل الثاني تطرقنا فيه للسياسة المالية و دورها في النشاط الإقتصادي** حيث تناولنا في بدايته تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي في نطاق مختلف المذاهب الاقتصادية التي عرفها الفكر الإقتصادي، ثم عرضنا السياسات الإقتصادية التي لا تستطع الدولة القيام بدورها وتحقيق أهدافها إلا بوضعها وتنفيذها، ثم تطرقنا إلى أهم هذه السياسات وهي السياسة المالية من خلال التعريف بها وعرض أسسها، أهدافها، أدوات تحقيقها و آلية عملها.

- **تناولنا في الفصل الثالث تحديات السياسة المالية في ظل عدم استقرار أسعار النفط،** فابتدأنا بتوضيح أهمية السياسة المالية في الدول النفطية ثم تطرقنا إلى ما أصطلح على تسميته **بلعنة الموارد و الداء الهولندي،** ثم إلى أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية و آثار تقلب عائدات النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم عرجنا إلى التعرض لبعض مبادئ صياغة السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط وخصصنا الجزء الأخير من الفصل لدراسة الآلية المالية المدعومة للسياسة المالية في هذه الدول وهي صناديق النفط.

- **الفصل الرابع** خصصناه لدراسة إحدى حالات الدولة النفطية و هي **حالة الجزائر،** فقد تناولنا من خلاله السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط، وقد ابتدأنا هذا الفصل بتوضيح أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري، ثم تناولنا السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2007، كما حاولنا في الأخير دراسة فعالية السياسة المالية في الجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط، وذلك بالتطرق إلى مدى تحقيق أهداف السياسة المالية للجزائر خلال فترة الدراسة.

خاتمة عامة

- نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

- الفرضية الأولى والتي مفادها أن تقلبات في أسعار النفط ناتجة عن الإختلال بين العرض و الطلب

فقد أثبتت هذه الدراسة أن أسعار النفط خضعت لتقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها، فالنفط لا يختلف عن السلع الأخرى في كون أسعاره تحد بناء على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، غير أن النفط كما تم توضيحه في الفصل الأول له ما يميزه عن السلع الأخرى، فتختلف العوامل التي تؤثر في جانبي الطلب و العرض عليه عن العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب على السلع الأخرى.

- الفرضية الثانية والتي يؤكد هذا البحث صحتها هي أن السياسة المالية أهم أداة للدول النفطية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعات استراتيجية أخرى، وهذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الإلتجاه نحو الإفراط في الإعتماد على الصادرات النفطية. كما تمكن السياسة المالية من تحقيق الإستقرار الإقتصادي و ذلك بتخفيف أثر العائدات العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، و ذلك بتوسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء المشاريع الإنتاجية.

- الفرضية الثالثة والتي مكننا هذا البحث من تأكيدها أيضا وهي اعتماد الجزائر في تحقيق التنمية

الاقتصادية بشكل كبير على السياسة المالية،

- الفرضية الرابعة و التي يؤكد هذا البحث أيضا وهي الإرتباط الشديد بين السياسة المالية الجزائرية (إيرادات

و إنفاقا) وأسعار النفط العالمية.

- الفرضية الخامسة و التي مفادها أن الجزائر تقوم بالعديد من الإجراءات للإستفادة من ارتفاع أسعار

النفط وتجنب خطر انخفاضها، فقد أكد البحث صحتها، فمن بين هذه الإجراءات قطعها بإنشاء صندوق

صندوق ضبط الموارد، بالإضافة إلى القيام ببرامج للإنفاق على المدى المتوسط (برامج الإنعاش الإقتصادي ثم

برنامج دعم النمو) الأمر الذي يمكن بواسطته الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في

مداخيل النفط، بالإضافة إلى إجراء التسديد المسبق للمديونية بهدف التخلص من المديونية.

خاتمة عامة

- نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى نورد أهمها فيما يلي:

- أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة الأخرى، فمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من المجالات مثل الصناعة و الفلاحة و النقل وغيرها من الأمور المعيشية في هذا العصر.
- نشأت منظمة (OPEC) كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الإحتكارات والكارتيلات البترولية، و قد استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات لدولها وساهمت في استقرار السوق البترولية.

- إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مر بعدة مراحل، حيث تميزت كل مرحلة بزيادة تدخل الدولة أكثر فأكثر. ولكي تقوم الدولة بدورها توضع وتنفذ مجموعة من السياسات الإقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث أن السياسة الإقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات و تدابير تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة ، والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدائها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الإقتصادية . وتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا.

- تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، و **الدول المصدرة للنفط** هي من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار النفط.

- العديد من الدراسات الحديثة أكدت أن الدول التي تتوفر على موارد طبيعية وفيرة تؤدي أداءا اقتصاديا ضعيفا من أداء الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية.

- إن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية يؤدي إلى اضطراب في الخطط التنموية والإخلال بها، وفقد الإنسجام والتناسق بين مكوناتها.

- ما من لعنة سببها الموارد بالمعنى المتداول، لا في الدول النفطية ولا في مناطق أخرى، بل سببها سياسات إنمائية خاطئة في سياق إقليمي يفتقر إلى الإستقرار ، وينجم عدم الإستقرار عن تفاعل عوامل إقتصادية عديدة مترابطة فيما بينها منها :

- التركيز على صادرات السلع التي تحقق ريوعا كبيرة يمكن تخصيصها بسهولة أكبر من

أجزاء أخرى من الدخل الوطني.

خاتمة عامة

- اعتماد سياسات غير صائبة على صعيد الإقتصاد الكلي.

- سوء تخصيص الموارد الذي يؤدي إلى ضعف أداء النمو بصرف النظر عن توفر الموارد

الطبيعية.

- يمكن أن تشكل وفرة الموارد الطبيعية أساسا لاعتماد سياسات واستراتيجيات تشجع توسيع قطاع الموارد، والتنويع الاقتصادي، والتعلم، والتطوير التكنولوجي، وتحسين مستويات الرفاه الإقتصادى، وذلك بوضع سياسات اقتصادية وترفيعها في إطار اجتماعي وسياسي ومؤسسي مناسب.

- إن إنشاء صناديق النفط سواء صناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية أو صناديق للمدخرات النفطية يمكن أن تحقق فائدة كبيرة كتحسين ميزان المدفوعات ضد تقلبات السوق النفطية. كما تسمح باستمرار الإنفاق العام على كل من الإستهلاك والإستثمار عن طريق الأموال المسحوبة من هذه الصناديق، أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد الإحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الإقتصاد العالمي، وهذه الصناديق ليست بالعلاج الشافي لكل ما تعانيه الإقتصاديات النفطية جراء تقلبات أسعار النفط إلا أنه يمكن أن تكون وسيلة لعلاج بعض هذه المشاكل وخاصة على المدى البعيد، فقد تكون آثارها غير واضحة في المدى القريب ولكن في المدى البعيد يمكن أن نلمس فائدة كبيرة لهذه الصناديق.

- إن أهمية قطاع النفط في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء منها الصناعية أو الفلاحية أو الإجتماعية، فللنفط يعتبر المورد الأساسي للإقتصاد الوطني، بحيث وصلت مساهمته في المتوسط 45 % من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة و أكثر من 98 % في إيرادات الصادرات، و أكثر من 65 % في المتوسط متأية من إيرادات النفط، وهذا كله يوضح مدى هشاشة البنيان الإقتصادي للجزائر الذي كشفت عنه الصدمة البترولية لسنة، وعليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الإقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو النقصان كبيرا على الإقتصاد.

- لا تزال كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل

الإصلاحات الإقتصادية و حتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات مما يدل على أن صندوق ضبط الإيرادات لم يتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في ضبط النفقات العامة و تقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها.

- إن تحسن الوضع الإقتصادي و تحقق التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر منذ سنة 2000، كان

نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط، الأمر الذي وفر إيرادات كبيرة انعكست إيجابا على الإقتصاد الجزائري

خاتمة عامة

في هذه الفترة، فالتوازنات الإقتصادية في الجزائر كانت ولا تزال ترتبط مباشرة بالسوق البترولية الدولية التي تعد الجزائر فيها مجرد منتج صغير لا تستطيع التأثير فيه.

- لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة في زيادة اعتماد الإقتصاد الجزائري أكثر على القطاع النفطي، وهذا بدوره يشكل تحديا للهدف الإستراتيجي الرامي إلى تسجيل تنوع في الإقتصاد الجزائري بعيدا عن القطاع النفطي وذلك بالنظر إلى خضوع أسعار النفط لعوامل إقتصادية وسياسية في مناطق مختلفة من العالم.

- التوصيات:

- ضرورة سعى الدول المصدرة للنفط منفردة و مجتمعة لتحقيق الإستقرار في أسعار النفط، و العمل على تفعيل أكثر لدور OPEC في سوق النفط العالمية.

- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بعدد من الطرق، منها تحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب والمخزون بدقة.

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.

- جعل تجارب البلدان الناجحة في إدارة عائدات النفط درسا يمكن الإستفادة منه، وتبقى تجربي الكويت و النرويج النموذج المثالي للدول المصدرة للنفط حيث استطاعت هتين الدولتين استغلال عائداتها النفطية على أحسن وجه، وذلك بإنشاء صناديق للعائدات النفطية يدع فيها قسطا من مجمل تلك العائدات تحسبا لأزمات إقتصادية قد تتعرض لها الدولة في المستقبل.

- حسن استخدام عوائد النفط من قبل الدول النفطية و ذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد النفطية، مثل معالجة مشكلة المديونية الخارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي وهذا بما ينسجم وأولويات كل دولة.

- يجب على البلدان المصدرة للنفط أن تركز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتقليل الارتباط بين إيراداتها العامة وأسعار النفط، وتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية.

- يجب على دول النفط تنويع إقتصادياتها، و هذا الأمر لا يجب التفكير فيه عند انخفاض الأسعار فقط، والقيام بالهدوات و الملتقيات حول هذا الموضوع في هذه المناسبة بالذات فالأمر أهم من ذلك بكثير، لذا يجب التفكير فيه بجديّة وبشكل متواصل.

خاتمة عامة

- إن أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري، وارتكاز العائدات الحكومية والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي، تفرض التعامل مع الأسعار النفطية بدقة متناهية، كون أية تغيرات غير محتملة في الأسعار النفطية ستعكس سلبا على الإقتصاد الجزائري، ويجب أن تتركز السياسة المالية لمواجهة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط في الجزائر أو غيرها من الدول النفطية على محورين أساسيين يقودان في النهاية إلى ضمان التوازن الإقتصادي:

- المحور الأول: تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية في الميزانية العامة للدولة، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على النشاطات المختلفة، والتأكد من جدواها الإقتصادية والإجتماعية، وصولا إلى الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. وتوزيع الإستثمارات بشكل يؤدي إلى توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية مع إقامة شبكة من الإستثمارات الجديدة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تمتلك مزايا نسبية من أجل خلق موارد جديدة للخرزينة العامة.

- المحور الثاني: زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، وتدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب لتحل بشكل تدريجي محل الإيرادات النفطية.

- مازال أمام الإقتصاد الجزائري تحديات كبيرة، حيث أن الإرتفاع الكبير في أسعار النفط وفر إيرادات كبيرة سمحت بتحسين الوضع الإقتصادي وتحقق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن هذا سوف يؤدي إلى إضعاف قدرات الإقتصاد في المدى المتوسط والبعيد، مما يستوجب الحرص على مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي وفق إطار يهدف إلى تحقيق تحسن مستمر في رصيد الميزانية غير النفطية. ويجب التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى توفير الحوافز لدى القطاع الخاص على الإستثمار مما يعزز إيجاد مصادر جديدة للنمو والدخل، تحل محل الثروة النفطية.

- إن إنشاء صناديق النفط يستدعي وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية بالإضافة إلى تحديد أهدافه ومجال استعمال موارده، مع ضرورة استثمار عوائد الصندوق في استثمارات تدر عوائد دائمة في المستقبل.

خاتمة عامة

- آفاق البحث.

إن هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا، نقترحها لأن تكون إشكاليات لمواضيع بحث مثل:

- مستقبل النفط في الجزائر و الآفاق المستقبلية للإقتصاد بعد الثروة النفطية.

- تحديات وآفاق النمو الإقتصادي الطويل الأمد في الدول النفطية.

- دور منظمة OPEC ومستقبلها في سوق النفط العالمية.

- الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النفطية.

- دور صناديق النفط في تحقيق التوازن الإقتصادي.

- آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية.

- عائدات الطفرة النفطية الأخيرة 2000-2008 و مجالات تخصيصها.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث وفي دراسته سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 2- أحمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.
- 3- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 5- حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003.
- 6- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 7- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
- 8- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992.
- 9- سامي خليل، المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1994.
- 10- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
- 11- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
- 12- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 13- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003.
- 14- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 15- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 16- عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 17- عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

قائمة المراجع

- 18 - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980.
- 19- عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كل ي مكتبة زهراء الشرق، القارة، 1997.
- 21- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
- 22- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.
- 23- فوري عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 24- مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 25- محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 26- محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، 1981.
- 27- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- 28- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
- 29- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى ، 2002.
- 30- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 31- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 32- محمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، الموارد و اقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 33- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 1999.
- 34- محمود عبد الفضيل، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
- 35- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 36- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1991.
- 37- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة: 1992-2003، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004.
- 38- هشام مصطفى الحمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.

قائمة المراجع

- 39- يسرى محمد أبو العلا، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 40- يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2003، الإسكندرية.
- الرسائل :**
- 1- بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1995.
- 2- بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، " دراسة حاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.
- 3- جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات- دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 4- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005.
- 5- سلوى بنت عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2006.
- 6- شرفي جوهر، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، رسالة ماجستير كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 7- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.
- 8- غالي زهيرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، 2007.
- 9- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.
- 10- مدشن وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003. رسالة ماجستير رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

الملتقيات والمؤتمرات:

قائمة المراجع

- 1- سالمي جمال، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.
- 2- عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة ، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2003.
- 3- عبد المجيد قدي،الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008.
- 4- كمال رزيق، فارس مسدور، تقييم إصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2003.
- 5- مزارشي فتيحة، مداني حسبية، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستعمارية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة، 8/7 أفريل 2008.

المجلات و الدراسات و المقالات:

- 1- أحمد الرشيد، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85، 1994.
- 2- أحمد السيد النجار ، الطفرة النفطية العربية الثالثة....دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف ، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، السنة السادسة عشرة- العدد رقم (165)- يوليو 2006.
- 3- أحمد بن صالح العثيم، التجربة الخليجية في إنشاء صناديق النفط، مجلة الجزيرة، العدد 12930، السعودية، 2008/02/22.
- 4- الصناديق السيادية، مقال منشور في مجلة عالم الاقتصاد، العدد 197 بتاريخ 2008/06/01.
- 5- الملخص التنفيذي لدراسة تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها ، منتدى الرياض الاقتصادي، 2008.
- 6- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)، 2008.
- 7- حجاج بوخضور، تطور أسعار النفط خلال قرن، مجلة عربيات ، 6-07-2006.
- 8- حسين عبد الله ، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق ، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد 154، 2005.
- 9- د.العبدلي، المخاطر المحيطة بالنفط، مجلة عكاظ للصحافة والنشر، 23-09-2006.

قائمة المراجع

- 10- روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2001.
- 11- صباح نعوش، الصناديق السيادية العربية، مقال منشور في مجلة المعرفة بتاريخ 20/11/2008.
- 12- صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية وانعكاساتها الاقتصادية، جريدة الصباح السعودية، 17-07-2007.
- 13- محمود خليل ، إعادة صياغة وظائف الدولة ، كراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة - العدد 136 - فبوي 2004.
- 14- مراد ناصر، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09، جامعة الجزائر، ص 213.
- 15- منير الحمش ، دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مقدمة إلى «ورشة العمل» التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية 9 - 10 جانفي، 2005 دمشق .
- 16- نزار قنوع ، سمير ناصر ، فخر المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)، 2006 .
- 17- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، 2007.
- 18- نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، جامعة الملك سعود.
- 19- يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، المجلد 32، العدد الأول سنة 2004 .

التقارير:

- 1- التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 1987، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.
- 3- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل : 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007.
- 4- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل : 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007.
- 5- تقرير صندوق الاستثمار السعودي عن صناديق الثروة السيادية، 04-03-2009.
- 6- تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2006.

7- صندوق النقد الدولي يكتف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، تقرير صندوق النقد الدولي، 4 مارس 2008.

قوانين ومراسيم تشريعية:

1- المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

2- المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

3- المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

4- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

الكتب:

- 1- A.Ayoub, le modèle OPEP, Economie de l'énergie, N° 06, 1994.
- 2- A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988).
- 3- Abdelkader sid-ahmed, L'OPEP passé présent et perspectives, office des publications universitaires, Alger 1980 .
- 4- Allen,(Edward.D) and Brownlee, Economics of public finance, prentice-Hall, Inc, New York, 1948.
- 5- Edmond Alphantery, Georges Desupeme, Les politiques de stabilisation, PUF, 1974.
- 6 - GENEUREUX.J, Politiques économiques, Edition SEUIL, Paris, 1996.
- 7- J.GENEUREUX : Politiques économiques – édition Seuil – Paris -1996.
- 8 - J.M Chevalier, P.Barbet, L.Benzoni, Economie de l'énergie, Dalloz, Paris, 1986.
- 9 - Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris, DUNOD, 3eme édition, 2002.
- 10 - R.M. Auty, *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford University Press, 2001).
- 11 -T.L.Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (California University Press, 1997).

الدراسات:

- 1- A. Tornell and P.R. Lane, "The voracity effect", *The American Economic Review*, vol. 89, No. 1 (March 1999).
- 2 - Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0 39, 1997, Algérie.
- 3 -Bjerkholt, Olav, « Fiscal Rule Suggestions For Economies with non- renewable resources » paper prepared for the conference "Rules- based fiscal policy in emerging market economies" Oaxaca, Mexico, (2002).
- 4 - C. Leite and J. Weidmann, "Does Mother Nature corrupt? Natural resources, corruption and economic growth", IMF Working Paper 99/85 (July 1999).
- 5 - D. Wheeler, "Sources of stagnation in sub-Saharan Africa", *World Development*, vol. 12, No. 1 (Pergamon Press, January 1984).
- 6 - Deaton, Angus, Understanding consumption (Oxford : Clarendon Press), 1992.
- 7- Engel, E., and R. Valdès, Optimal fiscal strategy for oil exporting countries, IMF working paper 001/118, 2000.
- 8 - G. Atkinson and K. Hamilton, "Savings, growth and the resource curse hypothesis", *World Development*, vol. 31, No. 11 (November 2003).
- 9 - Gramlich, Edward M., Infrastructure Investment: A Review Essay, *JOURNAL Of Economic Literature*, Vol. 32, pp1176-96, 1994.
- 10 - Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources, Experience and Fiscal Policy Implications, International Monetary Fund, April 13, 2001
- 11 - John Wakeman-Linn, Paul Mathieu and Bert van Selm, OIL FUNDS AND REVENUE MANAGEMENT IN TRANSITION ECONOMIES: THE CASES OF AZERBAIJAN AND KAZAKHSTAN, IMF 2003.
- 12 - K. Migara O. De Silva; The political Economy of Windfalls : The " Dutch Disease" Theory and Evidence, Center in Political economy; Washington University; ST. Louis; MO.
- 13 - N. Shaxson, approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa, *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005).
- 14 - Olav Bjerkholt, Fiscal rule suggestions for economies with non-renewable resources, Paper for IMF/World Bank Conference on Rules-Based Fiscal Policy in Emerging Market Economies, Oaxaca, 14-16 February, 2002.
- 15 - Philip Daniel, Petroleum revenue management an overview, the World Bank, 2004.

- 16 - Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries, op. cit., p12-22. With the disposal of the student
- 17 - Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries, International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002.
- 18 - Teresa -Minassian, «The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom», the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007.
- 19 - Kopits, George, and Steven Symansky, Fiscal policy rules, IMF occasional paper N°162, 1998.
- 20 - M. al-Moneef, The contribution of the oil sector to Arab economic development, *OFID Pamphlet Series*, No 34 (September 2006).
- 21- Norio Usui , How Effective are Oil Funds? Economics And Research, Asian Development Bank, December 2007.
- 22 - R.M. Auty, “Oil exporter’s disappointing diversification into resource-based industry: the external causes,” *Energy Policy*, June 1988.
- 23 - Ricardo Hausmann, Roberto Rigobon , An alternative interpretation of the ‘resource curse’: Theory and policy implications, Kennedy School of Government, Harvard University, November 2002? P05.
- 24 - Rolando Ossowski et.al, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, International Monetary Fund, Washington, 2001.
- 25 - Sachs and A.M. Warner, “Natural resource abundance and economic growth”, in *Leading Issues in Economic Development* (2000)
- 26 - Ter G. Nankani, “Development problems of mineral-exporting countries”, *World Bank Staff Working Paper No. 354* (1979)
- 27 - W.M. Corden and J.P. Neary, “Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, *Economic Journal*, vol. 92, No. 368 (December 1982).

التقارير:

- 1 - Algeria: article n^o: 04 consultation-staff Report; Public Information on the Executive board Discussion; and statement by the Executive Director for Algeria, 2008 .
- 2 - Inflation in GCC, Global Investissement House, P.O.Box:28807, Kuwait.
- 3 - International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06.
- 4 - International Working Group of Sovereign Wealth Funds, report, N 08/06.
- 5 - SONATRACH : Rapport annuel 2005.

قائمة المراجع

6 - OFFICE NATIONAL des STATISTIQUES, Les comptes économiques de 1989 à 2000, n° 338, 2001.

7 - OFFICE NATIONAL des STATISTIQUES, Rétrospective Statistique 1970 – 1996, 1999 .

مواقع الكترونية رسمية:

- <http://www-wds.worldbank.org/> - موقع البنك العالمي
- www.oapecorg.org/ - موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط
- www.ons.dz/ - موقع الديوان الوطني لإحصائيات الجزائر
- www.opec.org/ - موقع منظمة الدول المصدرة للنفط
- www.amf.org.ae/ - موقع صندوق النقد العربي
- <http://eia.doe.gov/> - موقع وكالة الطاقة الدولية
- <http://www.icaws.org/> - المركز الدولي لدراسات أمريكا و الغرب
- <http://www.moqatel.com/> - موسوعة "مقاتل الصحراء"
- [http://acpss.ahram.org.eg /](http://acpss.ahram.org.eg/) - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية